جامعـــــة قاصدي مرباح- ورقلة-
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قســـــم العلـــــوم الإقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية
تخصص : اقتصاد تطبيقي (نمذجة إقتصادية)

بعنوان :

دراسة أداء قطاع الجلود والأحذية في الجزائر خلال الفترة : 1974-2007

من إعداد الطالب : شيخاوي عبد العزيز

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ :10 جوان 2012
أمام اللجنة المكونة من السادة :

أ.د. إبراهيم بختي	أستاذ التعليم العالي	جامعة ورقلة	رئيسا
د. محمود فوزي شعوبي	أستاذ محاضر (أ)	جامعة ورقلة	مشرفا ومقررا
د. عيسى بهدي	أستاذ محاضر (أ)	جامعة ورقلة	مناقشا
د.بن ساسي إلياس	أستاذ محاضر (أ)	جامعة ورقلة	مناقشا

السنة الجامعية 2012/2011

جامعـــــة قاصدي مرباح- ورقلة-
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قســـــم العلـــــوم الإقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية
تخصص : اقتصاد تطبيقي (نمذجة إقتصادية)

بعنوان :

دراسة أداء قطاع الجلود والأحذية في الجزائر خلال الفترة : 1974-2007

من إعداد الطالب : شيخاوي عبد العزيز

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ :10 جوان 2012
أمام اللجنة المكونة من السادة :

أ.د. إبراهيم بختي	أستاذ التعليم العالي	جامعة ورقلة	رئيسا
د. محمود فوزي شعوبي	أستاذ محاضر (أ)	جامعة ورقلة	مشرفا ومقررا
د. عيسى بهدي	أستاذ محاضر (أ)	جامعة ورقلة	مناقشا
د.بن ساسي إلياس	أستاذ محاضر (أ)	جامعة ورقلة	مناقشا

السنة الجامعية 2012/2011

إهــداء

- إلى والدي رحمه الله وطيّب ثراه.
- إلى والدتي نور الحياة و اشراقها ، فالجنة تحت اقدامها.
- إلى إخواني و إخوتي.
- إلى صهري رحمه الله وطيّب ثراه.
- إلى زوجتي نعمة الدنيا و سعادتها.
- إلى ابنائى ايناس و شهيناز و يوسف شهاب الدين و طه ضياء الدين.
- الى كل الاهل و الاقارب.
- الى الذين صبروا و ضحوا و انتظروا بشوق لرؤية هذه المذكرة تكتمل.

إلى هؤلاء أهدي ثمرة جهدي .

عبد العزيز شيخاوي

الشكر

ليس ثما تعبير اقوى تاثيرا من كلمة شكر نقولها اعترافا بالجميل و تقديرا للمنزلة التي نالها عندي الدكتور شعوبي محمود فوزي الذي تكرم بالاشراف على هـــذا العمل و على صبره معي في تقديم النصح و التوجيهات و الاراء النيرة طوال فترة اعداد هذه المذكرة و انجازها.

كما اتوجه بالشكر الجزيل الى جميع الاساتذة الذين تحملوا على عاتقهم شـــرف مناقشة هذه المذكرة .

الى كل من كان له الفضل في مساعدتي من قريب اومن بعيد لانجاز هذا العمل .

ملخص

يهدف هذا البحث إلى تقييم أداء قطاع الجلود والأحذية في الجزائر، حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى تطور الصناعات الجلدية في بعض البلدان العربية نذكر منها: مصر، السودان، السعودية، والمغرب. كما انصب التحليل في الفصلين الثاني والثالث على تحليل أداء هذا القطاع في الجزائر باستخدام مجموعة من أدوات القياس الاقتصادي والإحصاء وذلك خلال الفترة الممتدة من 1974 إلى 2007 اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصاء (ONS). وقد أضفت الدراسة إلى بعض النتائج منها : أن قطاع الجلود لم يحض بالاهتمام الكافي حتى ألان في السياسات الاقتصادية المنتهجة في بعض البلدان العربية بما فيهم الجزائر مقاربة ببعض الدول الأوروبية والتي تراهن على هذا القطاع رغم عدم امتلاكها المقومات التي تمتلكها البلدان العربية. كما دلت نتائج التحليل العاملي أن العوامل المفسرة لوزن وأهمية قطاع الجلود والأحذية في الاقتصاد الوطني يمكن اختصارها في عاملين هما: الأول مدخلات ومخرجات الإنتاج والثاني الدخل الوطني. وان القطاع العام والقطاع الخاص يساهمان في إجمالي الاستهلاك الوسيط ويحققان إنتاجا خاما وقيمة مضافة مناصفة. إلّا أن مساهمة القطاع العام تفوق في المتوسط القطاع الخاص في إهتلاك الأصول الثابتة وتعويضات الأجراء ويعود ذلك إلى أن القطاع العام يستخدم يد عاملة أكثر مقارنة بالقطاع الخاص.

الكلمات المفتاح : قطاع الجلود، التحليل العاملي، التحليل التمييزي، حساب الإنتاج، حساب الاستغلال

الموضوع **الصفحة**

الإهداء III
الشكر IV
ملخص V
فهرس المحتويات VI
فهرس الجداول IX
فهرس الأشكال البيانية XII
قائمة الملاحق XIII
قائمة المختصرات XIV
المقدمة ..... أ – ح

الفصل الأول: نشأة و تطور الصناعات الجلدية في الجزائر و بعض البلدان العربية

تمهيد 02
أولا : الصناعات الجلدية في بعض البلدان العربية 04
1-1 : الصناعات الجلدية في بعض بلدان المغرب العربي 04
1-1-1 صناعة الجلدية في المملكة المغربية 04
1-1-2 الصناعة الجلدية في تونس 07
2-1 : الصناعات الجلدية في بعض بلدان المشرق العربي 08
1-2-1 الصناعة الجلدية في مصر 09
2-2-1 الصناعة الجلدية في السودان 12
3-2-1 الصناعة الجلدية في المملكة العربية السعودية 13
ثانيا : مرحلة الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال 14
1-2 حالة الاقتصاد الجزائري غداة الاستقلال 14
2-2 الصعوبات التي واجهت الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال 16
3-2 المخطط الثلاثي الأول التمهيدي (67-69) 16
ثالثا : مرحلة المخططات التنموية 18
1-3 المخطط الرباعي الأول (1970-1973) 18
2-3 المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) 19
3-3 المخطط الخماسي الأول (1980-1984) 21
4-3 المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) 22
رابعا: مرحلة الإصلاحات 28
1-4 : المرحلة 1991 – 2000 28
2-4 : المرحلة 2000- 2007 30
خلاصة الفصل الأول 37

الفصل الثاني: مســـــاهمة قطاع الجلود والأحذيـــة في الاقتصـــاد الجزائـــري خلال الفترة 74-2007

تمهيد 40

أولا : التحليل الإحصائي لمساهمة قطاع الجلود والأحذية 40

1-1 التّحليل الإحصائي لمساهمة قطاع الجلود والأحذية في تشكيل متغيّرات الدراسة 41

1-1-1 النسبة المئوية لمساهمة قطاع الجلود والأحذية في إجمالي الإنتاج الخام الوطني 42

1-1-2 النسبة المئوية لمساهمة قطاع الجلود والأحذية في إجمالي الاستهلاك الوسيط الوطني 43

1-1-3 النسبة المئوية لمساهمة قطاع الجلود والأحذية في إجمالي القيمة المضافة الوطني 44

1-1-4 النسبة المئوية لمساهمة قطاع الجلود والأحذية في إجمالي استهلاك الأصول الثابتة الوطني 45

1-1-5 النسبة المئوية لمساهمة قطاع الجلود والأحذية في إجمالي الدخل الداخلي الوطني 46

1-1-6 النسبة المئوية لمساهمة قطاع الجلود والأحذية في إجمالي الضرائب المرتبطة بالإنتاج الوطني 47

1-1-7 النسبة المئوية لمساهمة قطاع الجلود والأحذية في إجمالي تعويض الأجراء الوطني 48

1-1-8 النسبة المئوية لمساهمة قطاع الجلود والأحذية في إجمالي الفائض الصافي للاستغلال الوطني 49

ثانيا : تحديد أهمية مساهمة قطاع الجلود والأحذية في تشكيل متغيرات الدراسة 49

2-1 فحص اختبار تجانس التباين في متغيرات الدراسة 50

2-1-1 مقارنة متوسط النسبة المئوية لمساهمة قطاع الجلود والأحذية في الإنتاج الخام الوطني مع باقي متغيرات الدراسة الأخرى..... 51

2-1-2 مقارنة متوسط النسبة المئوية لمساهمة قطاع الجلود والأحذية في إجمالي الاستهلاك الوسيط الوطني مع باقي متغيرات الدراسة الأخرى 53

2-1-3 مقارنة متوسط النسبة المئوية لمساهمة قطاع الجلود والأحذية في إجمالي القيمة المضافة الوطنية مع باقي متغيرات الدراسة الأخرى..... 54

2-1-4 مقارنة متوسط النسبة المئوية لمساهمة قطاع الجلود والأحذية في إجمالي استهلاك الأصول الثابتة الوطنية مع باقي متغيرات الدراسة الأخرى 55

2-1-5 مقارنة متوسط النسبة المئوية لمساهمة قطاع الجلود والأحذية في إجمالي الدخل الداخلي الوطني مـــع باقي متغيرات الدراسة الأخرى..... 55

2-1-6 متوسط النسبة المئوية لمساهمة قطاع الجلود والأحذية في إجمالي الضرائب المرتبطة بالإنتاج الوطني مع باقي متغيرات الدراسة الأخرى 56

2-1-7 مقارنة متوسط النسبة المئوية لمساهمة قطاع الجلود والأحذية في إجمالي تعويضات الأجراء الوطني مع باقي متغيرات الدراسة الأخرى 56

ثالثا : البحث عن العوامل لوزن و أهمية قطاع الجلود والأحذية في الاقتصاد الجزائري 57

3-1 اختبار تحقق فرضيات التحليل ألعاملي إلى مركبات أساسية 57

3-2 جودة تمثيل المتغيرات 59

3-3 استخراج القيم الذاتية 60

3-4 تسمية العوامل المستخرجة 63

3-5 تلخيص سنوات الدراسة في عدد محدود من المجموعات الجزئية 64
خلاصة الفصل الثاني 68
الفصل الثالث: قطاع الجلود والأحذية في الجزائر من منظور حساب الإنتاج وحساب الاستغلال للفترة 1974-2007
تمهيد 70
أولا : التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة 71
1-1 تطور النسبة المئوية للإنتاج الخام من المجموع 73
1-2 تطور النسبة المئوية للاستهلاك الوسيط من المجموع 73
1-3 تطور النسبة المئوية للقيمة المضافة من المجموع 74
1-4 تطور النسبة المئوية لاستهلاك الأصول الثابتة من المجموع 75
1-5 تطور النسبة المئوية للدخل الداخلي من المجموع 75
1-6 تطور النسبة المئوية للضرائب المرتبطة بالإنتاج من المجموع 76
1-7 تطور النسبة المئوية لتعويضات الأجراء من المجموع 77
1-8 تطور النسبة المئوية للفائض الصافي للاستغلال من المجموع 78
ثانيا : اختبار دلالة الفروق في الأداء بين القطاعين وتقدير دالّة التمييز 78
2-1 اختبار دلالة الفروق في الأداء بين القطاعين العام والخاص 79
2-2 نتائج التحليل ألعاملي التمييزي 80
2-2-1 اختبار تحقق الفرضيات الأساسية لطريقة التحليل التمييزي 80
2-2-2 تقدير دالة التمييزي 82
ثالثا : التحليل باستخدام المركبات الأساسية 89
3-1 اختبار تحقق فرضيات التحليل ألعاملي إلى مركبات أساسية 89
3-2 جودة تمثيل المتغيرات 91
3-3 استخراج القيم الذاتية 91
3-4 تسمية العوامل المستخرجة 93
3-5 تلخيص سنوات الدراسة في عدد محدود من المجموعات الجزئية 95
خلاصة الفصل الثالث 97
الخاتمة 98
المراجع 102
الملاحق 106

الفصل	الرقم	عنوان الجدول	صفحة
الأول	(1–1)	مساهمة القطاعات الصناعات في الاقتصاد المغربي لسنة 2000	05
	(2–1)	تركيبة الصادرات المغربية للفترة 1994-2000 (بالمائة من قيمة الصادرات)	05
	(3–1)	تركيبة الصادرات التونسية للفترة 1994-2000 (بالمائة من قيمة الصادرات).	07
	(4–1)	الإنتاج الكلي للجلود و الأحذية للفترة 2001-2002	12
	(5–1)	معدل إحلال الواردات لبعض الصناعات **لسنة** 1969	17
	(6–1)	معدل إحلال الواردات لبعض الصناعات **لسنة** 1974	19
	(7–1)	معدل استخدام الطاقات الإنتاجية	20
	(8–1)	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فروع النشاط خلال 1984	22
	(9–1)	توزيع مشاريع للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة 1983 _ 1987	23
	(10–1)	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فروع النشاط خلال1987	24
	(11–1)	إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الصناعية	26
	(12–1)	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الفروع خلال الفترة(1989-1991)	27
	(13–1)	تركيبة الصادرات الجزائرية للفترة 1994 -2000 (بالمائة من قيمة الصادرات)	28
	(14–1)	تأثير خسارة الصرف على التوازن المالي للمؤسسة حسب القطاعات	29
	(15–1)	القيود المرتبطة بالجودة	30
	(16–1)	تطور الإنتاج في القطاع الصناعي للفترة: 1998 ـــ 2004	31
	(17–1)	تطور التشغيل في القطاع الصناعي الجزائري للفترة: 1997 ـــ 2004	32
	(18–1)	(1– 18) الصادرات والواردات الجزائرية (مليون دولار) للفترة: 2000 لغاية نهاية السداسي الأول 2003	32
	(19–1)	صادرات القطاع الصناعي الجزائري للفترة: 1999 - 2002	34
	(20–1)	تطور نشاط حسب كل قطاع للفترة 2005-2008	35
	(21–1)	تطور مؤشر الإنتاج الصناعي لقطاع الجلود و الأحذية للفترة 2005-2008	36
	(1–2)	تطور مساهمة قطاع الجلود والأحذية في إجمالي حساب الإنتاج وحساب الاستغلال	114
	(2–2)	Statistiques descriptive	41
	(3–2)	Test d'homogénéité des variances	50
	(4–2)	ANOVA	51
	(5–2)	test d'échantillons independents	111
	(6–2)	Test d'échantillons independents	112

الثاني	(7–2)	مصفوفة معاملات الارتباط لـــ (a) Pearson	58
	(8–2)	Indice KMO et test de Bartlett	58
	(9–2)	Matrices anti-images	59
	(10–2)	جودة تمثيل Qualitéde representation (Communalities) المتغيرات	60
	(11–2)	القيم الذاتية ونسب التشتت حول المحاور العاملي Variance expliquée totale	60
	(12–2)	مصفوفة العوامل قبل تدوير المحاور Matrice des composantes	62
	(13–2)	مصفوفة العوامل بعد تدوير المحاور Matrice des composantes après rotation[a]	63
	(14–2)	الوصف الأولي للعامِلَيْن الأول والثاني	63
	(15–2)	(Cluster Membership) Appartenance à la classe	65
الثالث	(1–3)	نسبة مساهمة القطاع الخاص في المجموع	113
	(2–3)	نسبة مساهمة القطاع العام في المجموع	114
	(3–3)	الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة	72
	(4–3)	يبين قيم معاملات الارتباط بين المتغيرات Correlation de Pearson	72
	(5–3)	نتائج اختبار تساوي المتوسطات للعينات المرتبطة	79
	(6–3)	Test de Kolmogorov-Smirnov à un échantillon	81
	(7–3)	Tests d’égalité des moyennes des groupes	81
	(8–3)	Teste l'hypothèse nulle d'égalité de matrices de covariance	82
	(9–3)	Determinants Log	82
	(10–3)	Variables introduites/éliminées[a,b,c,d]	83
	(11–3)	Variables de l'analyse	84
	(12–3)	Valeurs propres	84
	(13–3)	Lambda de Wilks	85
	(14–3)	Coefficients des fonctions discriminantes canoniques standardisées	85
	(15–3)	Coefficients des fonctions discriminantes canoniques	86
	(16–3)	Matrice de structure	86
	(17–3)	Fonctions aux barycentres des groupes	87

87	Coefficients des fonctions de classement	(18–3)	
88	Résultats du classement[b,c]	(19–3)	
89	OLAP Cubes[a]	(20–3)	
90	Indice KMO et test de Bartlett	(21–3)	
90	Matrices anti-images	(22–3)	
91	Qualité de representation	(23–3)	
92	Variance totale expliquée	(24–3)	
93	مصفوفتي المركبات قبل وبعد تدوير المحاور	(25–3)	
94	Matrice des coefficients des coordonnées des composantes	(26–3)	
95	(Cluster Membership) Appartenance à la classe	(27–3)	

الفصل	الرقم	عناوين الأشكال	صفحة
الأول	(1–1)	نسبة صادرات الأحذية نحو الدول الأوروبية	08
	(2–1)	معدل إحلال الواردات لبعض الصناعات لسنة 1969	18
	(3–1)	معدل إحلال الواردات لبعض الصناعات لسنة 1974	20
	(4–1)	معدل استخدام الطاقات الإنتاجية للسنوات 69-73-77 و 78	21
	(5–1)	توزيع مشاريع للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة 1983 _ 1987	24
	(6–1)	الصادرات والواردات الجزائرية (مليون دولار) للفترة: 2000 -2003	33
الثاني	(1–2)	تطور النسبة المئوية لمساهمة قطاع الجلود والأحذية في إجمالي الإنتاج الخام الوطني	42
	(2–2)	تطور النسبة المئوية لمساهمة قطاع الجلود والأحذية في إجمالي الاستهلاك الوسيط الوطني	43
	(3–2)	تطور النسبة المئوية لمساهمة قطاع الجلود والأحذية في إجمالي القيمة المضافة الوطني	44
	(4–2)	تطور النسبة المئوية لمساهمة قطاع الجلود والأحذية في إجمالي استهلاك الأصول الثابتة الوطني	45
	(5–2)	تطور النسبة المئوية لمساهمة قطاع الجلود والأحذية في إجمالي الدخل الداخلي الوطني	46
	(6–2)	تطور النسبة المئوية لمساهمة قطاع الجلود والأحذية في إجمالي الضرائب المرتبطة بالإنتاج الوطني	47
	(7–2)	تطور النسبة المئوية لمساهمة قطاع الجلود والأحذية في إجمالي تعويض الأجراء الوطني	48
	(8–2)	تطور النسبة المئوية لمساهمة قطاع الجلود والأحذية في إجمالي الفائض الصافي للاستغلال الوطني	49
	(9–2)	منحنى متوسطات متغيرات الدراسة	50
	(10–2)	التمثيل البياني للقيم الذاتية حسب طريقة Cattell (1966)	62
	(11–2)	Diagramme de composantes dans l'espace après rotation	64
الثالث	(1–3)	تطور النسب المئوية للإنتاج الخام من المجموع	73
	(2–3)	تطور النسب المئوية للاستهلاكات الوسيطة من المجموع	74
	(3–3)	تطور النسب المئوية للقيمة المضافة من المجموع	74
	(4–3)	تطور النسب المئوية لاهتلاك الأصول الثابتة من المجموع	75
	(5–3)	تطور النسب المئوية للدخل الداخلي من المجموع	80
	(6–3)	تطور النسب المئوية للضرائب المرتبطة بالإنتاج من المجموع	81
	(7–3)	تطور النسب المئوية لتعويضات الإجراء من المجموع	81
	(8–3)	تطور النسب المئوية للفائض الصافي لاستغلال من المجموع	82
	(9–3)	Diagramme de composantes dans l'espace après rotation	100

الرقم	عناوين الملاحق	صفحة
1	الملحق رقم (**01**):تطور إجمالي حساب الإنتاج وحساب الاستغلال في الجزائر	107
2	الملحق رقم (**02**): تطور إجمالي حساب الإنتاج وحساب الاستغلال لقطاع الجلود والأحذيّة العام في الجزائر	108
3	الملحق رقم (**03**): تطور إجمالي حساب الإنتاج وحساب الاستغلال لقطاع الجلود والأحذيّة الخاص في الجزائر	109
4	الملحق رقم (**04**): تطور مساهمة قطاع الجلود والأحذية في إجمالي حساب الإنتاج وحساب الاستغلال %	110
5	الملحق رقم (**05**): **Test d'échantillons indépendants**	111
6	الملحق رقم (**06**): تابع اللحق **05** **Test d'échantillons indépendants**	112
7	الملحق رقم (**07**) : نسبة مساهمة القطاع الخاص في المجموع %	113
8	الملحق رقم (**08**) : نسبة مساهمة القطاع العام في المجموع %	114

رمز	شرح
SNLB	الشركة الوطنية للخشب والفلين
SN Sempac	الشركة الوطنية للصناعات الغذائية
Socidta	الشركة الوطنية والمواد الدسمة
SNTA	الشركة الوطنية للتبغ والكبريت
Sonitex	الشركة الوطنية للصناعات النسيجية
Sonipec	الشركة الوطنية للصناعات الجلدية
SNIC	الشركة الوطنية للصناعات الكيمياوية
Sonic	الشركة الوطنية للصناعات السيلولوزية
EMA	الشركة الوطنية للمياه المعدنية الجزائرية
SNMC	الشركة الوطنية لمواد البناء
PPBS	النسبة لمساهمة القطاع العام في المجموع الإنتاج الخام الوطني
PCIS	النسبة لمساهمة القطاع العام في المجموع الاستهلاك الوسيط الوطني
PVAS	النسبة لمساهمة القطاع العام في المجموع القيمة المضافة الوطني
PCFFS	النسبة لمساهمة القطاع العام في المجموع استهلاك الأصول الثابتة الوطني
PRIS	النسبة لمساهمة القطاع العام في المجموع الدخل الداخلي الوطني
PILPS	النسبة لمساهمة القطاع العام في المجموع الضرائب المرتبطة بالإنتاج لوطني
PRSS	النسبة لمساهمة القطاع العام في المجموع تعويض الأجراء الوطني
PENES	النسبة لمساهمة القطاع العام في المجموع الفائض الصافي للاستغلال الوطني
PBE	نسبة مساهمة القطاع العام في المجموع الانتاج الخام
CIE	نسبة مساهمة القطاع العام في المجموع الاستهلاك الوسيط الوطني
VAE	نسبة مساهمة القطاع العام في المجموع القيمة المضافة الوطني
CFFE	نسبة مساهمة القطاع العام في المجموع استهلاك الأصول الثابتة الوطني
RIE	نسبة مساهمة القطاع العام في المجموع الدخل الداخلي الوطني
ILPE	نسبة مساهمة القطاع العام في المجموع الضرائب المرتبطة بالإنتاج لوطني
RSE	نسبة مساهمة القطاع العام في المجموع تعويض الأجراء الوطني
ENEE	نسبة مساهمة القطاع العام في المجموع الفائض الصافي للاستغلال الوطني
PBP	نسبة مساهمة القطاع الخاص في المجموع الانتاج الخام
CIP	نسبة مساهمة القطاع الخاص في المجموع الاستهلاك الوسيط الوطني
VAP	نسبة مساهمة القطاع الخاص في المجموع القيمة المضافة الوطني
CFFP	نسبة مساهمة القطاع الخاص في المجموع استهلاك الأصول الثابتة الوطني

RIP	**نسبة مساهمة القطاع الخاص في المجموع الدخل الداخلي الوطني**
ILPP	**نسبة مساهمة القطاع الخاص في المجموع الضرائب المرتبطة بالإنتاج لوطني**
RSP	**نسبة مساهمة القطاع الخاص في المجموع تعويض الأجراء الوطني**
ENEP	**نسبة مساهمة القطاع الخاص في المجموع الفائض الصافي للاستغلال الوطني**
Z_1	**الدالة التميزية ذات المعاملات المعيارية**
Z_2	**الدالة التميزية ذات المعاملات القانونية المقدرة**

المقدمة

تمهيد:

تعتبر صناعة الجلود والأحذية من الصناعات العريقة والمتجددة على مر العصور، ولقد اكتسبت أهمية خاصة في كل مرحلة من مراحل تطور حياة الإنسان، تماشيا مع حاجاته واستخدامات هذه المادة المهمة، حيث كان استعمالها في الحياة بدائية محدودا نظرا لسرعة تعفنها، و على مر القرون اهتدى الإنسان إلى الدباغة باستعمال العديد من التقنيات للحفاظ على الجلد منها : المعالجة بالملح والشب ، الضرب و الفرك بأدوات حادة...

ولقد كان الفضل للعرب في تطوير الدباغة المصنوعة من أوراق السماق، و لحاء السنط و البلوط، وعملية تجفيف الجلد في الهواء الطلق الذي أعطى شكلا مميزا لهذه الجلود و من ثم صناعة الأحذية، وتجليد الكتب. . . الخ.

وفي العصر الحديث يعتبر الفرنسي M. Kouch المؤسس لأول مصنع للدباغة الحديثة بـــ: Lyon بفرنسا ، والتي انتشرت في مختلف أنحاء العالم. ومع التطور العلمي اكتشفت تقنيات وأدوات حديثة للدباغة والصناعات الجلدية. وما يزال اكتشاف الجديد في هذا المجال إلى يومنا هذا.

إشكالية البحث:

تعتبر صناعة الجلود والأحذية من الصناعات واسعة الانتشار في الوطن العربي، والتي توفر فرص عمل وفرص استثمارية كبيرة، وفيما يخص الجزائر فإن هذا القطاع مر بعدة مراحل ابتداء من مرحلة ما بعد الاستقلال، ومرحلة المخططات التنموية، ثم مرحلة الإصلاحات الاقتصادية، حيث كان أداؤه متفاوتا حسب معطيات وظروف كل مرحلة.

على ضوء ما سبق يمكن طرح إشكالية هذا البحث، والمتمثلة في السؤال الجوهري التالي: **ما مكانة وأهمية قطاع الجلود و الأحذية في الاقتصاد الجزائري للفترة 1974-2007 ؟**

وللإجابة على هذا السؤال نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما مدي مساهمة قطاع الجلود و الأحذية في الاقتصاد الجزائري ؟ وما هي العوامل المفسرة لأهمية هذا القطاع ؟
2. ماهو واقع وآفاق قطاع الجلود و الأحذية في الجزائر ؟ و إلى أي مدى يمكن اعتبار مؤسسات القطاع الخاص متميزة في أدائها مقارنة بمؤسسات القطاع العام، من منظور المساهمة في تشكيل متغيرات حساب الإنتاج و حساب الاستغلال؟ و ما هي آفاق هذين القطاعين؟

فرضيات البحث:

إن قطاع الجلود و الأحذية هو أحد القطاعات المهمة في الاقتصاد، نظرا لما يتوفر عليه من خامات وإمكانيات في الجزائر وبعض البلدان العربية، وبالتالي فإن الاهتمام به يؤدي إلى تحقيق نتائج جيدة، و على هذا الأساس، ونظرا لندرة الدراسات المتخصصة في هذا الميدان، فإن محاولة تقديم دراسة إضافية للقطاع باستخدام بعض أساليب التحليل العاملي سيمكننا من الاستغلال الجيد و المعالجة الموضوعية لما هو متوفر من بيانات حول هذا القطاع، ومن ثم تقييم أداء و مساهمة هذا القطاع في بعض البلدان العربية بما فيها الجزائر.

على هذا الأساس ولمعالجة إشكالية البحث، انطلقنا من الفرضيات التالية :

- الفرضية الأولى : رغم الإصلاحات الاقتصادية، إلا أن قطاع الجلود والأحذية لم يحظ بالاهتمام الكافي من طرف الجزائر وبعض البلدان العربية.
- الفرضية الثانية : يعتر الدخل الوطني وكذا مدخلات ومخرجات الإنتاج من أهم العوامل المفسرة لوزن وأهمية قطاع الجلود والأحذية في الاقتصاد الوطني .
- الفرضية الثالثة: يتميز القطاع العام بأداء أحسن من أداء القطاع الخاص.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في توفير دراسة تشخص قطاع الجلود و الأحذية في الجزائر، و يمكن النظر إليه كإضافة لما هو موجود من الأبحاث المنجزة و التي تهتم بالاقتصاد الرياضي التطبيقي، والتي تساعدنا على اكتشاف أنماط من العلاقات بين التغيرات من جهة و بين المشاهدات من جهة أخرى، وهذا باستعمال أساليب التحليل العاملي التي تزايد استخدامها في دراسات وعلوم عدة مع ظهور برامج المعالجة الآلية للبيانات، ولقد أدى استخدام هذه الأساليب في مختلف المجالات العلمية إلى المساعدة في اكتشاف وفهم المزيد من النظريات عن سلوك الظواهر.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث أساسا إلى تقييم أداء قطاع الجلود و الأحذية في الجزائر، وذلك من خلال:

- تشخيص بعض المتغيرات لمحاولة تحديد أهمية مساهمة قطاع الجلود و الأحذية في الاقتصاد الجزائري.
- تحديد العوامل المفسرة لأهمية القطاع من استخدام مجموعة من الأدوات الإحصائية وتفسير شامل للعلاقات التي تربط المتغيرات المدروسة.
- تحديد سلوك متغيرات حساب الإنتاج و حساب الاستغلال.
- تشخيص المتغيرات المكونة للمحاور العاملية لفهم تطور سلوك هذه المساهمة لكل قطاع.

أسباب اختيار الموضوع:

من أهم الأسباب الموضوعية التي أدت بنا إلى اختيار هذا الموضوع هو أن قطاع الجلود هو قطاع مستهدف بعملية الخوصصة في الجزائر، إضافة إلى الآثار التي يخلفها هذا القطاع على العناصر الحيوية التالية :

- ميزان المدفوعات: الاعتناء به يساهم بشكل كبير في الناتج الوطني.
- العمالة: التي تساهم في مستوى التوظيف و امتصاص البطالة و يسبب في خلق فرص عمل.
- الاستثمار: الاهتمام بهذا القطاع يؤدي إلى زيادة الاستثمار في كثير من المشروعات المختلفة منها النسيج، الجلود، صناعة الأحذية، و من ثم مساهمته في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.
- تنوع أنماط التسيير بهذا القطاع حيث يوجد تكامل اقتصادي بين القطاع العام و الخاص.

إضافة إلى النقص الكبير في الدراسات والأبحاث التي تناولت هذا الموضوع، خاصة على المستوى الوطني.

المنهج المتبع و أدوات التحليل :

من أجل معالجة إشكالية البحث، والإجابـــــــة على الفرضيات المقترحة، قمنا باتباع المنهج التجريبي، الذي يستند على دراسة الحالة ويسمى أيضا بالمنهج المتكامل في البحوث التطبيقية .

ولقد تم التركيز في هذا البحث على دراسة و تحليل البيانات المتوفرة على قطاع الجلود و الأحذية ، من خلال استخدام بعض الأساليب الكمية و المتمثلة في بعض مقاييس الإحصاء الوصفي، و بعض أهم الطرق في أساليب التحليل العاملي، و المتمثلة في طريقة التحليل إلي مركبات أساسية و طريقة التحليل العاملي المميز وطريقة التحليل الهرمي، كما تمت الاستعانة بمجموعة من برامج المعالجة الآلية للبيانات منها SPSS وEXCEL.

حدود البحث:

الحدود الموضوعية:

وهي تتمثل في حدود الإطار العام لموضوع البحث، والذي يضم جانبين أساسيين، الأول يتعلق بقطاع الجلود و الأحذية، والثاني يتعلق بأساليب التحليل العاملي و أدوات التحليل الإحصائي.

الحدود المكانية:

يتخصص هذا البحث في تناول قطاع الجلود و الأحذية في الجزائر.

الحدود الزمانية:

اعتمدنا على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات التي تخص قطاع الجلود و الأحذية للفترة 1974-2007 و المتمثلة في حساب الاستغلال و حساب الإنتاج.

الدراسات السابقة:

اعتمدنا في طريقة معالجتنا للإشكالية المطروحة على الأساليب المستخدمة في هذه الدراسات:

1. مقال حول الفندقة في الجزائر بين القطاعين العام و الخاص دراسة إحصائية من منظور حساب الإنتاج و الاستغلال، من إعداد كل من شعوبي محمد فوزي و كماسي محمد الأمين حـــاولا فيه الإجابة على الأسئلة التالية : ما مدى تميز مؤسسات القطاع الخاص في أدائها مقارنة بمؤسسات القطاع العام من منظور المساهمة في تشكيل متغيرات حساب الإنتاج و حساب الاستغلال للفترة 1989 إلي 2001؟ وما هو شكل تطور كل قطاع ؟ وكانت النتائج المتوصل إليها كما يلي :

- وجود فرق معنوي لصالح القطاع الخاص عن القطاع العام في جميع المتغيرات المدروسة ماعدا متغير استهلاك الأصول الثابتة.CFF، الناتج عن الإصلاحات التي مست كل قطاعات الاقتصاد الوطني.
- نسبة مساهمة القطاع الخاص الفندقي في الإدخار الوطني، أكبر من مثيلتها في القطاع العام، مما يثبت كفاءة القطاع الخاص من حيث الاستغلال.

2. مداخلة بعنوان مساهمة قطاع الفنادق في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1974 الي 2007 دراسة احصائية في الملتقى الدولى حول اقتصاديات السياحـــــــة و دورها في التنميـــة المستدمة جامعة محمد خيضر (بسكرة) من اعداد كل من محمود فوزى شعوبي و عبد الوهاب دادن حيث حاولا في هذه المداخلة تقديم تحليل إحصائي لمساهمة قطاع الفنادق و المقاهى و المطاعم في تشكيل متغيرات حساب الانتاج و حساب الاستغلال المحسوبة على مستوى الاقتصاد الوطنى للفترة 1974 الى 2007 حيث توصلت الدراسة الى النتائج التالية :

- ان اقل معامل اختلاف كان للنسبة المئوية لمساهمة قطاع الفنادق في اجمالى تعويضات الاجراء PRS و بالتالي بيانتها تعبر اكثر انسجاما، و يليها النسبة المئوية لمساهمة قطاع الفنادق في اجمالى الانتاج الخام ، بينما كان للنسبة المئوية لمساهمة قطاع الفنادق في اجمالى الضرائب المرتبطة بالانتاج اعلى معامل اختلاف و تعبر هذه النتيجة على التباعد الكبير بين بيانات هذه السلسلة .
- و توصلت الدراسة ايضا من خلال نتائج التحليل العاملى ان العوامل المفسرة لوزن و اهمية قطاع الفنادق في الاقتصاد الوطنىتم اختصارها على عاملين هما : الناتج الوطنى و عوامل الانتاج.
- وضع تصنيف لسنوات الدراسة في مجموعة جزئية تزيد او تنقص في عددها حسب حركة السهم يمينا او يسارا كما هو مبين في الشكل من الفصل الثانى Dendrogram using complete linkageيتوقف على اهداف الدراسة و الدقة المطلوبة في التحليل مما يسهل في اعطاء تفسيرات المناسبة.

صعوبات البحث:

لقد واجهتنا صعوبات عديدة عند إعداد هذا البحث خصوصا في الجانب النظري نذكر من أهمها :

- صعوبة الحصول على المراجع المتعلقة بجوهر الموضوع .
- قلة الدراسات حول هذا الموضوع، خاصة في شقه الأول المتعلق بقطاع الجلود والأحذية.

هيكل وتنظيم البحث :

تم تقسيم محتوى هذا البحث إلى ثلاثة فصول جاءت كما يلي:

الفصل الأول: وهو بعنوان : **نشأة و تطور الصناعات الجلدية في الجزائر وبعض البلدان العربية**، وسنحاول في هذا الفصل اعطاء لمحة عن صناعة الجلود في بعض البلدان العربية، ومعرفة نشأة و تطور قطاع الجلود و الأحذية في الجزائر منذ الاستقلال إلى مرحلة الإصلاحات الاقتصادية، وذلك من خلال أربع مباحث : نقدم في المبحث الأول الصناعات الجلدية في بعض البلدان العربية، و في المبحث الثاني حالة الاقتصاد الجزائري قبيل و بعد الاستقلال، و المبحث الثالث تناولنا فيه مرحلة المخططات التنموية، و أما المبحث الرابع والأخير فقد خصصناه لمرحلة الإصلاحات الاقتصادية.

الفصل الثاني: و هو بعنوان : **مساهمة قطاع الجلود و الأحذية في الاقتصاد الجزائري**، و سنحاول التعرف على أهمية هذا القطاع و من ثمة أدائه خلال الفترة الممتدة من 74-2007 ، حيث يتكون هذا الفصل من ثلاثة مباحث نقدم في المبحث الأول تحليلا إحصائيا لمساهمة قطاع الجلود و الأحذية في تشكيل متغيرات الدراسة، ونحاول في المبحث الثاني تحديد أهمية هذه المساهمة في الاقتصاد الجزائري، أما المبحث الثالث فهو مخصص للبحث عن العوامل المفسرة لأهمية القطاع ، ولهذا الغرض استخدمنا مجموعة من الأدوات والأساليب تمثلت في بعض مقاييس النزعة المركزية و مقاييس التشتت و معاملات الارتباط و الاختلاف،كما استخدمنا طريقة التحليل العاملي إلى مركبات أساسية لتقديم تفسير شامل للعلاقات التي تربط المتغيرات المدروسة.

الفصل الثالث: و هو بعنوان : **قطاع الجلود و الأحذية في الجزائر من منظور حساب الإنتاج و حساب الاستغلال**، وذلك لنفس الفترة المذكورة سابقا، إذ نحاول في هذا الفصل معرفة حالة قطاع الجلود و الأحذية في الجزائر، من خلال تتبع سلوك متغيرات حساب الإنتاج و حساب الاستغلال، حيث يتكون هذا الفصل من ثلاثة مباحث : المبحث الأول نقدم فيه تحليلا إحصائيا لقيم متغيرات الدراسة مستعينين بالأشكال البيانية المعبرة عن تطور هذه القيم، المبحث الثاني مخصص لإجراء اختيارات إحصائية لمعرفة مدى الفروق الموجودة في متغيرات الدراسة وقياس دلالتها، ثم التعرف على مدى تدخل كل متغيرة بمفردها في تمييز القطاع الخاص عن القطاع العام من جهة و من جهة أخرى معرفة أثر هذه المتغيرات مجتمعة على تمييز القطاعين، أما المبحث الثالث فهو محاولة للتعرف على تشكيلة المتغيرات المكونة للمحاور العاملية من ناحية و من ناحية أخرى محاولة لفهم تطور سلوك هذه المساهمة لكل قطاع خلال فترة الدراسة.

الفصل الأول:

نشأة و تطور الصناعات الجلدية في الجزائر و بعض البلدان العربية

تمهيد:

تعتبر صناعة الجلود من أقدم الفنون البشرية المعتمدة على استغلال جلود الحيوانات، و لقد كان من أهم استخداماتها الأولى في حياة الإنسان حماية جسمه من التقلبات الصعبة للمناخ و مساهمتها في إيواء الإنسان خلال العصور الوسطى، كما كانت تساعد في تجميع الأسلحة والأدوات، و توفر حماية أفضل في القتال بسبب استعمال المحاربين و المصارعين القدامى (الرومان وغيرهم) للدروع المصنوعة من الجلد، وبالرغم من استعمال إنسان ما قبل التاريخ للجلد إلا انه لم يكن يعرف المحافظة عليه من التعفن، حيث لم يهتد آنذاك إلى ما يسمى بالدباغة(وهي مصطلح يعبر عن عملية تحويل الجلد القابل للتعفن إلى مادّة طبيعية متَعدّدة الاستعمال وبعيدة المدى ومتينة للاستعمالات المختلفة).

و على مر القرون ، اخترع الإنسان العديد من التقنيات للحفاظ على الجلد منها : التدخين (أقدم طريقة) ، والمعالجة بالملح ، الضرب و فرك الجلد بأدوات حادة، و في العصور القديمة استطاع المصريون دباغة الجلود باستخدام الشب . خلال القرن الثامن كان الفضل للعرب في تطوير الدباغة المصنوعة من أوراق السماق، و لحاء السنط و البلوط. وعملية تجفيف الجلد في الهواء الطلق الذي أعطى شكلا مميزا لهذه الجلود و من ثم صناعة الأحذية، وتجليد الكتب . . . الخ. و مع بداية القرن السادس عشر ، امتد نطاق الجلود إلى جلود العجل ، الضأن و الغزال. و حتى بعض الأصناف الغريبة (السحالي، الثعابين و التماسيح).

و في القرن الثامن عشر عاد الفضل في اكتشاف الدباغة بالوسائل الحديثة للفرنسي M. Michel حيث قام باكتشاف طريقة جديدة سنة 1860 تكمن في استعمال نبات القسطل (châtaignier) بمدينة Lyon ، ثم قام J. Alégatiere صاحب مصنع دباغة. بإظهار فائدة و أهمية هذا الاكتشاف. عندما طبق هذه الطريقة في مصنعه بـــ: Lyon سنة 1864 و أعطت نتائج جيدة ثم قام الفرنسي M. Kouch الذي كان له الفضل في تأسيس أول مصنع للدباغة الحديثة بـــ: Lyon بفرنسا ثم انتشرت هذه المدابغ بـــ: Annonay لصاحبها MM. Ribes et Meyzonnier [9].

أما الآن فإن جلود الحيوانات أصبح بالإمكان جعلها أكثر مقاومة، بسبب التقنيات الحديثة التي أدخلت عليها، الشيء الذي مكن من استخدامها في بعض الصناعات مثل : الأثاث، والصنادل، سيور السفن و المومياء، الخوذات والدروع. ومما يلاحظ أن ورشات العمل في هذا الميدان تركز نشاطها على حافة الأودية بسبب كثرة استعمال المياه في صناعة الجلود.

وسوف نحاول في هذا الفصل إعطاء لمحة موجزة عن صناعة الجلود في بعض البلدان العربية (من المغرب العربي والمشرق العربي) من خلال بعض المؤشرات والإحصائيات، إضافة إلى محاولة معرفة نشأة و تطور

(1) - **L'histoire technique de l'industrie**, N°120 Ecole centrale de Lyon Bib Michel Serres, 1914, P.P 4-5.

قطاع الجلود و الأحذية في الجزائر منذ الاستقلال وإلى غاية مرحلة الإصلاحات الاقتصادية، وذلك من خلال المباحث الأربعة التالية :

المبحث الأول: **الصناعات الجلدية في بعض البلدان العربية**

المبحث الثاني: **مرحلة الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال**

المبحث الثالث: **مرحلة المخططات التنموية**

المبحث الرابع : **مرحلة الإصلاحات**

أولا - الصناعات الجلدية في بعض البلدان العربية

تعامل الوطن العربي ومنذ فجر التاريخ مع بعض العمليات التصنيعية لتلبية الاحتياجات الأساسية لمواطنيه من بعض السلع ولحماية نفسه من الاعتداءات الخارجية وكذلك لإنتاج سلع للتبادل التجاري مع المجتمعات الأخرى واستمرت عجلة التصنيع العربي في دورانها ونموها تتعاظم تارة وتنتكس تارة أخرى وإلى بداية القرن العشرين حيث شهدت بعض الأرجاء العربية إقامة كيانات سياسية واقتصادية عملت على إنشاء بعض الصناعات مثل الصناعات الغذائية والنسيجية والجلدية، ومع ما شهده العالم من تطورات تقنية واقتصادية وتنويع في الصناعات التحويلية وارتكاز التطورات الصناعية على العلم والتقنية، ومع ما شهده الوطن العربي من اكتشافات بترولية وغاز وفوسفات وحديد وأحجار جيرية و بوتاس و كبريت فقد بدأ تعامل الوطن العربي مع أشكال وأنماط صناعية متعددة ومتنوعة شملت الصناعات الاستخراجية والتحويلية والخدمية، إضافة لمكننة العمليات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني.

تعتبر الصناعات الجلدية وصناعة الأحذية من الصناعات العريقة والمتطورة وواسعة الانتشار في الوطن العربي، وتوفر فرص عمل وفرص استثمارية كبيرة واكتسبت في العقدين الماضيين سمعة جيدة أهلتها لتملك قدرات تنافسية تجارية في الأسواق العربية وعلى المستوى العالمي[10].

1-1 الصناعات الجلدية في بعض بلدان المغرب العربي

يساهم قطاع الصناعات الجلدية في المغرب العربي في دعم مسيرة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية خاصة بالنسبة لـــ : المغرب ، تونس و ليبيا , فقطاع الصناعات الجلدية هو أكثر القطاعات تجاوبا مع متطلبات التنمية و له القدرة على تشغيل الأيدي العاملة و الحد من البطالة إذا ما قمنا بقياس نسبة الأيدي العاملة على حجم الاستثمارات المالية فيه, و هو أكثر القطاعات إمكانية على تحقيق التكامل الاقتصادي العربي لما يتمتع به من مزايا نسبية و تفضيلية .

1-1-1 الصناعة الجلدية في المملكة المغربية

يمثل الرعي نسبة كبيرة تتراوح بين 25 % و 30 % من الإنتاج الداخلي الخام الفلاحي و يلعب هذا النشاط دور مهما اقتصاديا و اجتماعيا حيث يمس 70 % من سكان الأرياف حيث بلغ عدد المواشي 21 مليـــون رأس [11] . و هو المورد الرئيسي لصناعة الجلود حيث ساهم هذا الأخير في تنمية الاقتصاد المغربي وفقا لتقرير (FACS MAROC) الخاص بالتحقيقات من تحليل و منافسة المؤسسات لسنة 2000 كما هو مبين في الجدول التالي :

(2) -**Globalization reflection on Arabic Industries** Part 2 In Arabic
(3) - Référentiel technique de l'élevage Des caprins, ,source ANOC (association national ovine et caprine),2000, P2.

الجدول رقم : (1-1) : مساهمة القطاعات الصناعات في الاقتصاد المغربي لسنة 2000

الصناعة	عدد المؤسسات	المؤسسات%	التشغيل%	الإنتاج%	الصادرات%
الصناعة الغذائية	83	9,7	50	18,8	11,7
صناعة النسيج	200	23,3	25,3	25,3	24,8
صناعة الألبسة	316	36,8	52,4	26,6	50,5
صناعة الجلود	**68**	**7,9**	**5,5**	**3,7**	**6,6**
الصناعة الكيماوية	77	9,0	4,8	14,5	4,2
صناعة البلاستيك	77	9,0	4,1	5,1	1,0
الصناعة الكهربائية	38	4,4	2,9	6,1	1,2
المجموع	859	100	100	100	100

المصدر: بيانات التحقيقات و منافسة المؤسسات (FACS – MAROC) سنة 2000

من خلال الجدول يتبين بأن أهم الصناعات المنتجة في المغرب سواء من ناحية تشغيل اليد العاملة أو صادرات قطاع الصناعة الألبسة بنسبة 36,8 % من إجمالي عدد المؤسسات متبوع بقطاع النسيج 23,3 %من إجمالي عدد المؤسسات ويمثل قطاع الجلود 8 %من عدد المؤسسات و المقدر بـــ: 68 مؤسسة ، و بلغت حصة الصادرات لقطاع الجلود 6,6 % لسنة 2000 من إجمالي الصادرات.

يعتمد الاقتصاد المغربي بشكل كبير على المنتجات الجلدية التي بلغ حجم صادراتها في الفترة 1994- 2000 كما هو مبين في الجدول أدناه :

الجدول رقم : (1-2): تركيبة الصادرات المغربية للفترة 1994-2000 (بالمائة من قيمة الصادرات)

	94	95	96	97	98	99	2000
مواد غذائية، مشروبات، تبغ	28.3	30.7	31.5	29.4	20.8	20.2	20.3
طاقة	2.1	2.2	1.6	1.9	1.5	2.7	2.6
مواد خام من أصل نباتي وحيواني	**3.9**	**4.1**	**3.8**	**4.2**	**2.0**	**2.5**	**2.4**
مواد خام من أصل منجمـــي: فوســفات وزنك	11.0	10.0	11.0	13.2	8.9	8.1	8.2
مواد نصف كاملـــة: أسمـــدة وحـــامض الفوسفوريك	24.9	25.9	25.7	26.0	18.2	18.6	18.4
مواد كاملة للتجهيزات الصناعية	3.6	3.3	3.2	3.2	7.7	9.2	9.0
سلع نهائية للاستهلاك: ألبسة ومواد نسيجية	26.2	23.2	32.2	22.1	40.9	38.7	39.1
المجموع	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: إحصائيات ديوان المبادلات التجارية (المغرب) لسنة 2001

ما يمكن استنتاجه من الجدول أعلاه هو أن صادرات المغرب من المواد الخام بالنسبة لقطاع الجلود والأحذية كمادة أولية لصناعة الجلود ذات أصل نباتي و حيواني تعتبر ضئيلة في مساهمتها في الصادرات حيث بدأت تتناقص تدريجيا من سنة 1994 بنسبة 3,9% إلى 2,4 % لسنة 2000 ،بلغت قيمة صناعة منتجات التزيين الجلدية سنة 2006 : 175.5 مليون درهم (22.9 مليون دولار) مقابل 143.5 مليون درهم (18.8 مليون دولار) لصناعة الملابس الجلدية، و يعود سبب هذا التراجع إلى ظهور مواد أولية منافسة أخرى للمنتجات البترولية، ويعتبر الاتحاد الأوروبي الوجهة المفضلة لهاتين الصناعتين التي عرفت نموا مستمرا في السنوات 2003، 2004 و 2005 بمبلغ 561.2 مليون درهم (73.5 مليون دولار) ، و مقارنة بسنة 2007 نجد بان مساهمة قطاع الجلود في صادرات المغرب حيث بلغ حجمها نحو 1.8 مليار درهم (235 مليون دولار) مثلت منتجات الأحذية 78% منها.وتحتل أوروبا المركز الأول لصادرات المنتجات الجلدية المغربية ويوجه لأسواقها 94.3% من هذه المنتجات . وتتصدر فرنسا قائمة الدول الأوروبية التي توجه لأسواقها المنتجات الجلدية المغربية، تليها إسبانيا ثم ألمانيا وإيطاليا وأخيرا بريطانيا، وفقا للنشرة السنوية للجمعية الوطنية لصناع الجلد بالمغرب.ويصدر المغرب ما بين 15 و20 مليون حذاء في السنة، وتشكل الأحذية الحصة الأكبر من صناعة الجلود بالمغرب إذ تبلغ نسبتها 70.5% من الإنتاج وبلغت قيمتها 1.67 مليار درهم (218 مليون دولار) عام 2006. ويعمل في قطاع الأحذية المغربي ما بين 40 و50 فرعا لـــ234 شركة وطنية ودولية، إلى جانب مصانع محلية صغيرة بالمدن المغربية توجه 20% من منتجاتها للتصدير وتستحوذ على 75% من نشاط التصدير و76% من القيمة المضافة وتستقطب 90% من الاستثمارات، و يرجع ارتفاع حجم الصادرات الجلدية إلي:

- انخفاض سعر المواد الجلدية الأولية بالسوق المغربية.
- وفرة المادة الخام المتمثلة في جلود الأبقار والأغنام والماعز والخيل والحمير الرخيصة الثمن، وتشتريها الشركات الكبرى .
- تشجيع وزارة التجارة الخارجية الصادرات بتحرير تجارة الجلد وتصديره
- تقديم الدولة المساعدات المالية للاستثمار في هذا المجال والتي تصل إلى 50% عند اقتناء أرض لإنشاء مصنع وتجهيزه بالبنية التحتية أو في تكوين اليد العاملة. و تقديم مساعدات مالية لصغار الصناع.
- انتعاش تجارة و صناعة الجلود خلال موسم عيد الأضحى الذي يعتبر المناسبة الوحيدة التي يستفيد منها صغار الصناع لوفرة الجلود وعدم إقبال الشركات عليها.
- ساهمت الجمعية الوطنية لصناع الجلد في الترويج للمنتجات المغربية عبر بعض الإجراءات منها صناعة مركب صناعي وطني بالدار البيضاء .
- تخصيص صناع الجلد المغاربة ميزانية للدعاية بلغت 15 مليون درهم (1.9 مليون دولار).

1-1-2 الصناعة الجلدية في تونس:

إن سر نجاح قطاع الجلود والأحذية هو نتيجة للتحكم العقلاني في أنواع تشكيلة الجلود بأقل التكاليف وسرعة تسويق هذه المنتجات نحو الدول الأوروبية حيث تمثل هذه التشكيلة من الجلود (الأحذية، الأحزمة، الحقائب وبعض المنتجات الجلدية الأخرى، إلا أن الاستثمارات بقطاع الجلود تصل إلى 700 مليون دينار تونسي كل سنة من الصادرات و تشغل ما يقارب 30 ألف عامل موزعون على 450 مؤسسة منها 52 % مؤسسة موجهة نحو التصدير و ثلث 1/3 هذه المؤسسات رأسمالها خارجي أو مختلط 100 % بالإضافة إلى تخزين ما قيمته 180 مليون دينار تونسي الميزان التجاري لقطاع الجلود يعرف فائضا ملحوظا أكثر من 150 % في العشرية الأخيرة،حيث كانت مساهمة الصناعات النسيجية ألبسة و الجلود في تركيبة الصادرات التونسية للفترة 1994-2000 كما يلي :

الجدول رقم: (1-3): تركيبة الصادرات التونسية للفترة 1994-2000 (بالمائة من قيمة الصادرات).

	94	95	96	97	98	99	2000
زراعة وصناعات غذائية	11.7	13.0	10.0	7.5	11.1	9.6	11.4
طاقة	12.1	9.4	8.3	10.5	9.0	6.4	7.1
مواد منجمية، فوسفات ومشتقاته	9.5	9.8	10.2	11.5	10.9	10.8	102
صناعات نسيجية، ألبسة وجلود	**47.2**	**47.6**	**49.9**	**51.1**	**48.7**	**50.5**	**48.8**
آلات ومعدات النقل	0.9	0.6	0.8	0.5	0.8	0.8	0.8
صناعات ميكانيكية	3.3	5.7	5.6	4.1	4.0	4.6	5.6
صناعات كهربائية	7.5	70	7.4	7.9	8.8	10.6	9.6
صناعة أخرى تقليدية	7.8	6.9	7.8	6.9	6.7	6.7	6.5
المجموع	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: إحصائيات المعهد الوطني للإحصاء – تونس– لسنة 2001

من خلال الجدول نستنتج أن دور الصناعات الجلدية و النسيجية خلال الفترة 1994-2000 مهم و فعال في صادرات تونس حيث يمثل نسبة 48.8 % من إجمالي الصادرات ، و هذا نظرا للعناية المنصبة لهذا القطاع ، كما انه يعتبر من أهم القطاعات المنافسة حيث عرف منتوج الأحذية تصديرا نحو الخارج بلغ 19,8 مليون حذاء سنة 2006 وهي بذلك تحتل المرتبة 10 في الدول الأوروبية المصدرة للأحذية أي بنسبة 3 % من مجموع واردات أوروبا .

و في ما يلي نسبة صادرات الأحذية نحو دول أوروبا: بالنسبة إلي رومانيا 65.6 % ايطاليا 58.9 % اسبانيا 51.6 % تونس 39.9 % المغرب 16.1 % و بتركيا 3.4 %.

و الشكل التالي يبين نسبة صادرات الأحذية نحو الدول الأوروبية :

الشكل رقم (1-1) نسبة صادرات الأحذية نحو دول الاوروبية أوروبا

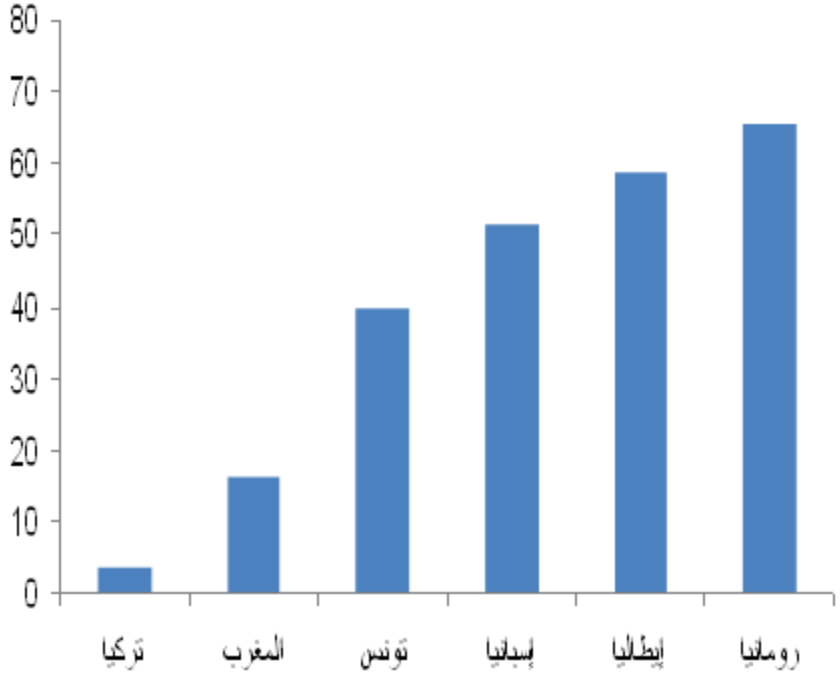

2-1 الصناعات الجلدية في بعض بلدان المشرق العربي :

يعتبر قطاع الصناعات الجلدية في بلدان المشرق العربي خاصة : مصر السعودية و سوريا من اكثر القطاعات الاقتصادية استجابة لمتطلبات زيادة الدخل الوطني من خلال إمكانياته الكبيرة في تحقيق أعلى النسب بالنسبة للقيم المضافة في الصناعة ، حيث يمتلك الموارد الخاصة لهذه الصناعة و تمتلك الأيدي العاملة و مهارات التصميم و الابتكار و الأسواق الاستهلاكية كما تمتلك الدول الإطلالة التجارية على كافة قارات العالم و هو أكثر القطاعات الاقتصادية الذي له علاقة بجملة من النشاطات الاقتصادية الهامة المرافقة من تصنيع المعدات و الآلات و الأدوات و ارتباطه بالقطاع الزراعي من خلال تربية الماشية و الصحة الحيوانية إلى القطاع الصناعي في الدباغة و القطاع التجاري الذي ينظر إلى الجلود كبورصة عالمية و الذي يخص قطاع الصناعات الجلدية بأهم المعارض التجارية و التسويقية .

1-2-1 الصناعة الجلدية في مصر:

يعتبر قطاع الجلود و الصناعات الجلدية من القطاعات الواعدة في الاقتصاد القومي حيث يمثل نسبة عالية من المنشآت الصغيرة و المتوسطة و بما يتمتع به من القدرة على المنافسة و التميز على باقي القطاعات الأخرى وحسب دراسة غرفة صناعة الجلود فإن الاستثمارات بقطاع الجلود تصل إلى حوالي 5 مليارات جنيه ويعمل بها 250 ألف عامل وتضم 3500 ورشة إنتاجية و50 مصنع أحذية و150 مصنعًا وورشة منتجات جلدية، و20 مصنع نعال وأكثر من 100 وحدة صغيرة إلى جانب 300 مدبغة جلود و15 ورشة قوالب خشبية، فضلاً عن مصانع المواد اللاصقة والمكمل،و تحقيقه من الاكتفاء الذاتي لكافة أنواع المنتجات الجلدية التي تنتجها السوق المحلية. يساهم قطاع الجلود في تحسين ميزان المدفوعات مما يتوفر عليه من خامات ذات مواصفات مميزة و فرص تسويقية جيدة في المنطقة العربية و الإفريقية وبعض الدول الأوروبية و الأمريكية.

و يمثل موسم عيد الأضحى انتعاشة لصناعة الجلود ، خاصة إذا علمنا أن عدد الأضاحي خلال موسم العيد تصل إلى 7 ملايين أضحية ما بين أغنام وأبقار وجمال وجاموس، وهي تشكل 25 % من إجمالي انتاج مصر السنوي من الجلود الذي يصل إلى 120 مليون قدم، ويتم تصدير 50% من الإنتاج مدبوغًا الى الخارج، وذلك وفقًا لدراسة أعدتها غرفة صناعة الجلود المصرية في عام 2004.حيث تضخ جلود الأضاحي ما قيمته 30 مليون دولار سنويًّا، أي أنها تمثل حوالي ثلث قيمة الإنتاج السنوي المصري من الجلود والبالغ 120 مليون دولار. اتجهت الصادرات المصرية من الجلود خلال الفترة 2002 و منتجاتها إلى الانخفاض لتصل إلى 2.4 مليون دولار أي بنسبة 9.2% من الإجمالي الصادرات 2001، وتابعت الانخفاض لتصل إلى1.5 مليون دولار أي بنسبة 5.5% لسنة 2002.

أما فيما يخص صادرات منتجات الأحذية فقد انخفضت قيمتها لتصل إلى 0.7 مليون دولار أي بنسبة 2.5% من إجمالي الصادرات لسنة 2002 مقارنة بسنة 1998 حيث بلغت صادراتها من الأحذية 4.4 مليون دولار أي بنسبة 20.4% من إجمالي الصادرات.

و هذا يعني أن قطاع الجلود و الصناعات الجلدية يقوم بدور متواضع في تنمية الصادرات المصرية وذلك بسبب :

- نقل المدابغ: من منطقة مصر القديمة إلى مدينة بدر الجديدة و ذلك لحماية البيئة.
- انخفاض مستوى جودة دباغة الجلود ذلك راجع إلى مستوى جودة دباغة الجلود في مصر أقل من المستوى العالمي.
- القطاع العشوائي: يعتبر قطاعا منافسا و غير شرعي له قدرات في التصنيع و تحقيق الأرباح دون تحمل عبئ الضرائب كتلك المفروضة على القطاع المنظم.

- ضعف الوحدات الإنتاجية وذلك بسبب صغر هذه الوحدات.
- قصور التمويل: ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الممنوحة لهذه الصناعة وشدة المنافسة في السوق المحلية وكذلك البيع بالآجال.
- تصدير الجلد الخام: ارتفاع أسعار الجلد الخام سبب الزيادة في الطلب العالمي انعكس سلبا على منتجي الصناعة الجلدية و خاصة على الجلد المسمى (الويت-بلو) خاصة الهند و الصين و تتمثل سلبيات تصدير هذا النوع من الجلد الخام.
  - ارتفاع أسعار الجلد الخام نتيجة المضاربة.
  - نقص اليد العاملة الفنية المدربة و إهدار القيمة المضافة المحققة من عمليات الدباغة المنتجة.
  - انخفاض حجم صادرات الجلدية.
  - اختفاء المنتجات الجلدية ذات الجودة العالية صنف 1 و 2 في الأسواق المحلية حيث يتم تصديره بأسعار منخفضة تقارب تكلفة إنتاجها مما يعوق عمليات الصناعة و التصدير لهذا قامت وزارة التجارة الخارجية بفرض رسوم على الجلود المصدرة [12] .
- مشكلة الكساد: سياسة الإصلاح الاقتصادي المنتهجة مع بداية التسعينات أدت إلى ظهور أزمة نقص في السيولة و انكماش الطلب في السوق المحلية و هبوط حاد في الصادرات، مما تضاعفت معاناة المنتجين واللجوء إلى ظاهرة البضائع المحروقة كوسيلة للحصول على سيولة نقدية لتغطية التزاماتهم المالية.

الاندفاع العشوائي لتصدير الجلود الخام (لويت بلو) أدى إلى ارتفاع في أسعار الجلود المدبوغة التي بلغت نسبة أكثر من 300% في مدة لا تتجاوز عدة شهور و بالتالي حرمان القطاع من الجلود المدبوغة الممتازة ، وأصبح المعروض في السوق المحلية وهو رفض التصدير، يضاف إلى ذلك الأعباء المالية التي يتحملها المنتجون و انخفاض إنتاجية العامل وضعف القدرات الإدارية و التسويقية، مما أدى إلى فقد القدرة التنافسية وزيادة المخزون الراكد أدى إلى تخفيض فترات الإنتاج الفعلي في أغلب الوحدات الإنتاجية.

- ارتفاع تكلفة الإنتاج المحلي مقارنة بالمنتوج المستورد.
- ارتفاع الرسوم الجمركية المفروضة على المواد الأولية المستخدمة في صناعة الجلود و المنتجات الجلدية والأحذية و التي تتراوح بين 3% إلى53%، بالإضافة إلى الضريبة العامة على المبيعات التي تبلغ حوالي 6% أدى إلى ضعف القدرة التنافسية للمنتجات المحلية مع مثليها في المنتوج الأجنبي، وبما أن قطاع الجلود يعد من أهم القطاعات التصديرية يتمتع بمميزات تنافسية وله القدرة على دفع عجلة تنمية الصادرات المصرية

(4) – تقرير التجارة الخارجية المجمع، وزارة التجارة الخارجية، ابريل 2003، ص 3.

و من اجل الاعتناء بهذا القطاع يجب:

– تطوير و تحديث الصناعات الجلدية: ويتم ذلك بإدخال تكنولوجية حديثة و التدريب عليها، و توفير أداة تمويلية من أجل بناء المصانع و تجديد معدات المصانع القديمة.

– تحسين السياسات لتنمية و تحديث قطاع الجلود و المصنوعات الجلدية حيث تتم هذه طريق تطوير المنشآت كي تصبح أكثر قدرة على المنافسة و الخروج من مرحلة الحماية إلى مرحلة المنافسة.

وذلك بالسعي الجاد للاستغلال الأمثل للطاقات الإنتاجية المتاحة و الترخيص بإنشاء وحدات استثمارية موجهة أساسا للتصدير.

– تنمية الكفاءة البشرية و الجودة.

إنشاء وحدات تدريب جميع العاملين و إنشاء مركز تكنولوجي لنقل الموضة و الأبحاث و تطبيق المواصفات القياسية (الايزو) على جميع المنتجات.

زيادة القدرة التنافسية لصناعة الجلود و منتجاتها وذلك بوضع القيود الجمركية على المنتجات المستوردة من طرف الدول غير الموقعة على اتفاقية الجات و تخفيض الرسوم الجمركية على مستلزمات الإنتاج.

– التوسيع في التصدير و التسويق: و ذلك من خلال توجيه الإنتاج و ترشيد التكاليف، المشاركة في المعارض الخارجية المتخصصة، نشر الوعي التصديري، إقامة ندوات و المحاضرات و الزيارات الميدانية والاستعانة بالإعلام من خلال القنوات الفضائية لترويج المنتجات المحلية.

– تطوير التشريعات الضريبية و الجمركية: بحيث يجب تحقيق مبدأ العدالة الضريبية بين القطاع المنظم أو الشرعي الذي تفرض عليه الضريبة و بين القطاع العشوائي الذي يتهرب من دفع الضرائب مع تحقيق الإعفاءات الضريبية التي يقررها القانون الذي سيساعد على المزيد من الاستهلاك لهذه المنتجات وكذلك تخفيض الرسوم الجمركية على مستلزمات الإنتاج و الحد من الاستيراد عن طريق التهريب.

– حماية الصناعة الوطنية: و ذلك لحماية الصناعة الوطنية من المنافسة الضارة أو غير المشروعة عن طريق وضع أطر تنظيمية ملائمة لتحقيق كفاءة الأسواق وضمان قواعد جديدة لحمايتها من إغراق للسوق المحلية بالإنتاج الجلدي المستورد.

1-2-2 الصناعة الجلدية في السودان :

يعد الســـودان من أغنى الدول العربية و الإفريقية في إنتـــاج الثروة الحيوانية التي بلغت حوالي 132 مليون رأس [13]. سنة 2002. مما أدى بالسودان إلى إعطاء اهتمام بالغ لقطاع صناعة الجلود لما يتميز به من صفات تختلف عن باقي القطاعات الصناعية الأخرى أهمها:

1. توفر المواد الخام (أنواع الجلود الخام بكميات وأسعار معقولة).
2. وجود الهياكل الخاصة بهذا القطاع منها (وحدات لجمع قطاع الجلود، المدابغ).
3. سهولة التوزيع و البيع بالنسبة للجلود الجاهزة للصناعة المحلية و تصدير المنتجات الجلدية ذات الجودة العالية و الجلود المصنعة و الشبه الجاهزة.

يوجد بالسودان حوالي 20 مدبغة منها أربعة (04) كبيرة و الأخرى مدابغ متوسطة وصغيرة الحجم حيث بلغ إنتاج الجلود الفعلي للفترة 2001-2002 حوالي 08 مليون قطعة ساهمت في صادرات السودان للفصل الأول من سنة 2003 بـــ: 608 ألف دولار.

و الجدول التالي يبين الإنتاج الكلي للجلود و الأحذية للفترة 2001-2002

الجدول رقم : (1-4) الإنتاج الكلي للجلود و الأحذية للفترة 2001-2002

البيان	الوحدة	الطاقة التصميمية	الطاقة الفعلية	
			2001	2002
الجلود	مليون	20	9	8
الأحذية	مليون	100	35	40

المصدر: وزارة الصناعة بالسودان – تقديرات سنة 2002

ونظرا للنتائج المحققة لصادرات هذا القطاع لسنة 2003 الذي ساهم بشكل إيجابي في ميزان مدفوعات السودان، مما أعطت الدولة اهتماما أكثر لهذا القطاع وذلك بدعم ورفع الطاقات الإنتاجية و فتح فرص ومجالات الاستثمار في الصناعات الجلدية تمثلت في ما يلي:

1. إنشاء مدابغ جديدة لزيادة الإنتاج و استيعاب المنتجات الجلدية بغرض السوق المحلي و التصدير.
2. إدخال تكنولوجيا حديثة و التدريب عليها في المدابغ الموجودة قصد رفع قدراتها الإنتاجية وتلبية حاجيات السوق المحلية.
3. إنتاج ملابس جلدية مصنعة ذات جودة عالية للتصدير.

(5) - تقرير وزارة الصناعة بالسودان لسنة 2002 .

4. إنشاء مصانع حديثة متخصصة في إنتاج صناعة الأحذية و الأحزمة و الحقائب ذات جودة رفيعة قصد التصدير.
5. إنتاج الجلد المضغوط.

1-2-3 الصناعة الجلدية في المملكة العربية السعودية :

تعد الماشية المصدر الرئيسي للجلود في المملكة العربية السعودية بينما تمثل أيضا جلود الغزال والماعز والغنم مصدرا آخر للجلود ، وهي ذات استخدام واسع وتصنع بعض الجلود المدبوغة المميزة من جلود التماسيح وسمك القرش والثعابين، تستخدم الجلود المدبوغة في صناعه الأحذية ذات الرقبة والأحزمة والقفازات والمعاطف والقبعات والقمصان والبنطلونات وحقائب اليد إضافة إلى منتجات أخرى عديدة، ويصنع الجسم الخارجي لكرات اليد وكرات السلة و الكريكيت من الجلد المدبوغ، وتستخدم بعض الصناعات السيور المتحركة المصنوعة من الجلد المدبوغ وتعتمد العربات والحافلات على حوامل محمية بطبقة من الجلد، يتميز الجلد المدبوغ بمقاومتـــه العالية ودرجة تحمله الكبيرة ، و يمكن تصنيع الجلد المدبوغ ليصبح مرنا.

أما بالنسبة للإنتاج المحلي السعودي [14] فإن عدد المصانع المرخصة للجلود في المملكة السعودية قد بلغ حوالي 13 مصنعا. يبلغ إجمالي إنتاج تلك المصانع 36.856 طن من جلود الضأن والبقر والماعز والإبل. بلغت صادرات المملكة سنة 1997 أي بنسبة 91 % من إجمالي الإنتاج المحلي في نفس العام وهذا يدل على أن أغلب الإنتاج المحلي يصدر للخارج دون الاستفادة منه محليا وبالنظر إلى الطلب لعام 1998 فقد وصل الطلب على الجلود 37802 طن.وبناء على ذلك يمكن تقدير الطلب المستقبلي على الجلود في المملكة من خلال النتائج السابقة بوضع معدل نمو يقدر بـــ 10 %، كما بلغت صادرات المملكة العربية السعودية عام 1998 من الجلود بأنواعها المختلفة كمية مقدارها 20457 طن و بقيمة 321.676.000 ريال سعودي ، بمتوسط سعر للطن مقداره 15724 ريال للطن. وكانت أهم الدول التي استوردت الجلود من المملكة دول الجامعة العربية ، الدول الآسيوية غير العربية والإسلامية ثم تأتي الدول الإسلامية غير العربية ، كما بلغت واردات المملكة العربية السعودية حسب إحصائيات عام 1997 ما مقداره 1734 طن ، وقد انخفضت الواردات من هذا المنتوج إلى 946 طن سنة 1998 ، كما بلغ الإنتاج المحلي لسنة 1997 ، 22456 طن ، وفي سنة 1998 وصل الإنتاج المحلي إلى 36856 طن أي بزيادة قدرها 39 % ، ونتيجة لهذه الزيادة الكبيرة في عام واحد تم افتتاح مصنع طاقته الإنتاجية أكثر من 14.000 طن مما أدى إلى الزيادة في الإنتاج المحلي ،و قد تم تسويق المنتجات الجلدية بـــ :1260 طن سنة 2000،1386 طن سنة2001 و 1525 طن سنة 2002 هذه

(6) – عن البيانات الصادرة عن وزارة الصناعة والكهرباء بشان المصانع المرخصة للجلود في المملكة حتى عام 2000/3/30ه

المؤشرات الاقتصادية التي تدل على أن السوق السعودية سيكتفي ذاتيا خاصة مع التوسع الكبير في مصانع الجلود السعودية مما يشجع المستثمرين للدخول في هذا الميدان .

ثانيا - مرحلة الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال

مر الاقتصاد الجزائري بمراحل متعددة قبيل و بعد الاستقلال و كانت كل مرحلة تتميز بخصائص معينة تخللتها مشاكل و عقبات كثيرة لما خلفه الاستعمار الفرنسي من دمار شامل للبنية القاعدية للاقتصاد الوطني و انهيار جميع القطاعات بما فيها قطاع الجلود و الأحذية . حيث كانت الجزائر تمتلك ما يقارب العشرين مؤسسة عمومية [7] اغلبها أنشئت قبل 1945 متخصصة في المجال الزراعي [8] و التي كانت مكلفة بتحقيق وإنجاز بعض الاستثمارات والأشغال الكبرى ، ولعل أهم ما ميز تلك الفترة هو مخطط قسنطينة الذي وإن كانت أهدافه الظاهرة اقتصادية إلا أن محتواها سياسي. إذ كان يرجى من ورائه إخماد الثورة الجزائرية وذلك عن طريق تحسين الأوضاع المعيشية للسكان الجزائريين وكانت عملية التصنيع في مخطط قسنطينة تهدف إلى خلق مناصب عمل جديدة وبالتالي القضاء على البطالة أو التقليل منها المنتشرة بنسبة عالية جدا في أوساط السكان. و سوف نتعرض لتطور قطاع الجلود والأحذية لفترة دراستنا الممتدة من 1974 إلى غاية 2007 عبر المراحل التالية :

1-2 حالة الاقتصاد الجزائري غداة الاستقلال

أهم ما ميز الفترة التي جاءت بعد الاستقلال مباشرة ، الصعوبة الخانقة والوضعية الاقتصادية والاجتماعية العسيرة والتبعية شبه الكلية، و انهيار في جميع القطاعات و انعدام صناعة قاعدية تضمن توفير مواد أولية لعملية الإنتاج، فالمؤسسات العمومية الاقتصادية الموروثة من العهد الاستعماري (مخطط قسنطينة) لم يعد النظر فيها غداة الاستقلال، بل استلمتها السلطة الجديدة وباشرت سلطتها عليها دون إحداث تغيير كبير على مستوى الإدارة والتسيير[9].

كما تميزت هذه الفترة بتوجه الدولة إلى الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، كاختيار الاشتراكية أسلوبا سياسيا اجتماعيا واقتصاديا وهو ما يعرف بنشأة القطاع العام في الجزائر حسب ميثاق طرابلس 1962 ، كما اعتبر القطاع العام محورا مركزيا للسياسة الاقتصادية، وأداة رئيسية لإحداث تحول اجتماعي، وتحقيق التوازن الاجتماعي و الجهوي، وخلق مناصب عمل. إذ اعتبر القطاع العام وسيلة هامة وأداة رئيسية لتحقيق مجموعة مختلفـــة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، هذا فضلا عن الأسباب الإيديولوجيـــة والعملية التي

---

(7) – Ahmed Ben Yakoub: **La gestion de l'entreprise publique en Algérie**, Volume 1,1987, P19.
(8) – A Ben Achenhou: **Formation de sous développement en Algérie**, OPU, Alger, 1976, P34.
(9) – Ahmed Ben Yakoub, Op.Cit. P29.

دفعت الدولة إلى عدم الثقة في كفاءة ودور القطاع الخاص[10].

و من الأهداف المنتظرة من القطاع العام ، أهمها[11]:

- تحقيق النمو الاقتصادي.
- تحريك المدخرات الوطنية.
- توزيع الاستمارات القطاعية.
- خلق فرص عمل لتوظيف القوى العاملة.

تحقيق التوازن الاجتماعي عن طريق إعادة توزيع الثروات.

أما فيما يخص التصنيع فقد بدأت الجهود تتركز لإحداث قفزة نوعية من أجل الوصول إلى بناء صناعة قاعدية تضمن إمداد القطاع الفلاحي بوسائل تقنية جديدة تحسن من مردوديته.

أما من جانب التجارة الخارجية، فقد كانت تهدف إلى إحداث توازن في حجم المبادلات بين الجزائر وفرنسا، كما كانت ترمي إلى خلق شركات تابعة للدولة، ولكي تضمن بذلك المراقبة على جميع العمليات التجارية.حيث تم ابتداء من سنة 1964م إنشاء العديد من الشركات الوطنية في مجالات وأنشطة اقتصادية متعددة نذكر منها:

- سونا طراك – سونيتاكس- سونيباك(شركة الجلود)

وقد عرفت هذه الشركات توسعات بفضل الاستثمارات الحكومية خاصة في ميدان السلع الاستهلاكية.

و علاقتها برأس المال الخاص حيث ميزت الفترة ما قبل 1970 بالخصائص التالية:

- تأميم أهم الهياكل الاقتصادية (صناعة، تجارة، بنوك). وهو ما يساعد على ولادة العديد من الشركات الوطنية.
- وجود قطاع خاص يتزايد بصفة واضحة في قطاع السلع الاستهلاكية.

ومن الشروط التي سمحت بخلق هذا الجو الاقتصادي نجد:

أ) قانون الاستثمار لعام 1966 الذي أعطى للمؤسسات الخاصة الكثير من التشجيعات الاقتصادية و الجبائية والضريبية.

ب) سير الشركات الوطنية في طريق المؤسسات الخاصة فيما يخص الأسعار وشروط البيع في قطاع السلع الاستهلاكية.

---

(10) – د.علي عبد الله، تأثير المحيط على أداء المؤسسة العمومية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، 2005، ص72.

(11) كسرى مسعود، تطور المؤسسات العمومية الاقتصادية في الجزائر، مذكرة ماجستير، 1999.

2-2 الصعوبات التي واجهت الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال

من أهم ما واجه الاقتصاد الوطني من صعوبات هي تلك التبعية الاقتصادية المفروضة في تلك الفترة على مستويات متعددة ومنها [12] :

- تبعية مالية وتبعية تقنية تمثلت في اللجوء إلى السوق الخارجي (الفرنسي) لتجديد الحظيرة الوطنية من الآلات الصناعية وغيرها، وأخرى تجارية وتتضح من خلال حجم المبادلات مع فرنسا إذ أن ما يقارب 80 % من صادرات الجزائر كانت نحو فرنسا.

- اختلال كبير في الاقتصاد نجم عنه عدم التوازن في انتشار القطاعات، إذ تمركزت مختلف القطاعات الاقتصادية في الشمال.

- وجود قطاع تقليدي يعيش منه معظم أفراد المجتمع، ويستعمل أجهزة وأدوات إنتاجية تقليدية خاصة في الميدان الزراعي.

- شغور كبير في المناصب التقنية، إذ أثرت رحلة المعمرين كثيرا على النشاط الاقتصادي والاجتماعي.

- انعدام الاستثمارات.

الوضعية الصعبة التي كانت تمر بها الجزائر أجبرت المسؤولين والقائمين على الدولة اتخاذ إجراءات استعجاليه تمتص من حدة الوضعية، وتعيد من خلال ذلك تنظيم الاقتصاد الوطني، ومن أهم التدابير المتخذة نجد:

- إنشاء لجان تسيير وهو ما يلاحظ من خلال المنشور الصادر في 1962/11/23م والمتعلق باستغلال الأراضي الفلاحية الشاغرة.

- تأميم المؤسسات تأميما كليا إذ أصبح كل شيء تابع للدولة.

- إنشاء بعض الوحدات الإنتاجية البسيطة، لأن الاستثمار يتطلب أموالا كبيرة وهو ما لم يكن يتوفر عليه الاقتصاد الوطني، وهذا ما دفع بالجزائر إلى الاقتراض الخارجي لأن الموارد الداخلية كانت ضئيلة جدا بسبب هشاشة القطاع الإنتاجي.

لقد اعتمدت الدولة على التخطيط كوسيلة ضرورية لإدارة وتنظيم الاقتصاد الوطني.

حيث تم ظهور أول مخطط تنظيمي للاقتصاد الجزائري وهو المخطط الثلاثي الأول التمهيدي1967- 1969

3-2 المخطط الثلاثي الأول التمهيدي (67-69).

جاء هذا المخطط تمهيدا للمرحلة القادمة و هي مرحلة المخططات التنموية حيث كانت تعاني الجزائر من وضعية اقتصادية و اجتماعية صعبة و بالنظر إلى الانخفاض في الموارد المالية و تدهور مستويات الإنتاج و

(12) – حاج صدوق بن شرفي، المؤسسة العمومية الاقتصادية و اقتصاد السوق ، مذكرة الماجستير، ص 104.

ضعف التحكم في الجهاز الإنتاجي لعدم و جود إطارات مهنية و ذات كفاءات عالية [13] و أيضا بسبب ارتفاع معدلات البطالة [14]، كما خصص غلاف مالي للاستثمارات قدره 9 مليار دينار جزائري من اجل النهوض بالاقتصاد الوطني و خاصة القطاع الصناعي ، كما لجأت الدولة إلى تدعيم المنتجات المحلية من خلال إحلال الواردات لبعض الصناعات [15] كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم : (1-5) معدل إحلال الواردات لبعض الصناعات

الصناعات		سنة 1969
الثقيلة	مواد البناء	18,8
	تجهيزات ميكانيكية وكهربائية	66,3
الخفيفة	مواد غذائية	8,9
	نسيج و جلود	**29,5**
	كيمياء	54
	نشطات متنوعات (خشب-ورق)	38

المصدر: **M.E.Benissad - Economie du développement de l'Algérie–sus-cité– p145.**

يتبن لنا من الجدول أن معدل إحلال الواردات لقطاع النسيج و الجلود في الصناعات الخفيفة بلغ 29.5 مقارنة بقطاع الكيمياء الذي بلغ 54 و العكس بالنسبة للصناعات الثقيلة حيث بلغ قطاع التجهيزات الميكانيكية و الكهربائية نسبة 66.3 مقارنة بقطاع مواد البناء الذي بلغ 18.8 .

(13) – د.عبد اللطيف بن اشنهو ، التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط 62-80 ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.

(14) – د. محمد حسن بهلول ، الاستثمار و إشكالية التوازن الجهوي – مثال الجزائر – المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر 1990.

(15) – حاج صدوق بن شرفي، مرجع سابق ، ص 105.

الشكل رقم (2-1) معدل إحلال الواردات لبعض الصناعات لسنة 1969

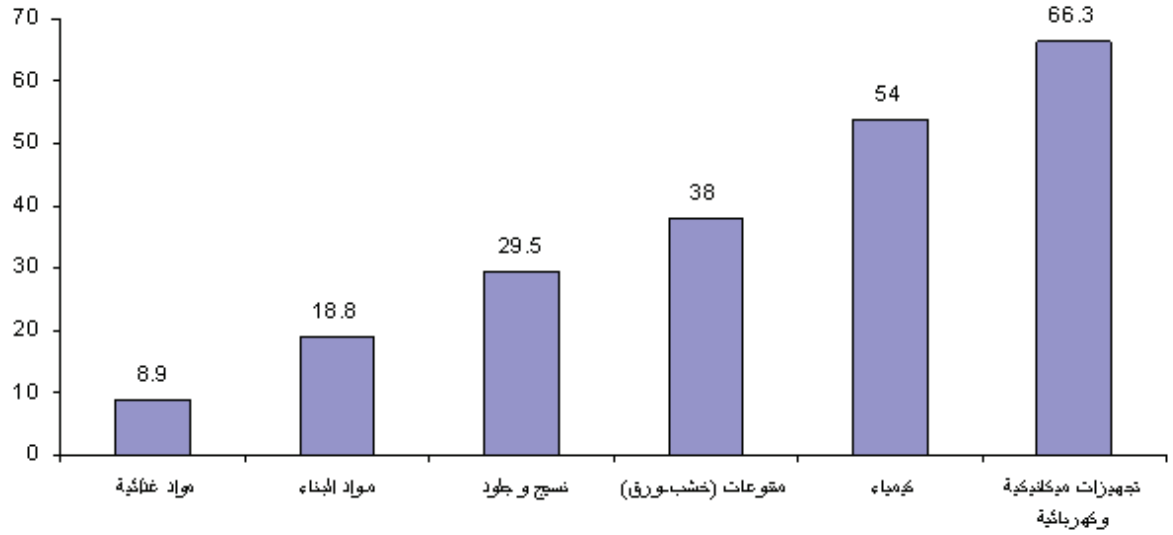

يتبن من الشكل أعلاه أن معدل إحلال الواردات لقطاع النسيج و الجلود بلغ 29.5 في الرتبة الرابعة مقارنة بتجهيزات مبكانبكية و كهربائية التي بلغت 66.3 التي تصدرت هذه القطاعات الاخري .

ثالثا – مرحلة المخططات التنموية

1-3 المخطط الرباعي الأول (1970-1973):

كما اعتبر المخطط الرباعي (1970-1973) كقانون أساسي يحكم جميع النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، و تأكيدا للمرحلة التمهيدية تمثلت أهدافه فيما يلي[16]:

- تدعيم القاعدة المادية للاقتصاد الوطني
- تطوير الصناعات الثقيلة
- تحقيق سياسة التوازن الجهوي
- تأميم المحروقات سنة 1971
- التحكم في الموارد الاقتصادية

(16) – المادة 02، الأمر 70، 10 جانفي، المخطط الرباعي.

- بناء الاشتراكية و توسيع الاستغلال الاقتصادي للوطن [17].

- إعطاء بعض الأفضلية فيما يخص الاستثمار لبعض القطاعات دون الأخرى

كما تم تخصيص غلاف مالي للاستثمار خلال هذا المخطط 27.75 مليار دينار منها 7.3 مليار دينار وجهت للقطاع الصناعي للوطن [18].

2-3 المخطط الرباعي الثاني (1974-1977):

نتائج المخطط الرباعي الأول الذي كان إيجابيا إلى حد ما، مما أدى بالدولة إلى مواصلة و استمرار سياستها في بناء الاقتصاد الوطني خاصة وأن ميزانية الدولة عرفت رفاهية ملموسة تمثلت في توسيع دائرة الاستثمار على القطاعات ، فاعتمدت المخطط الرباعي الثاني (74-77) الذي خصص له غلاف مالي قدره 110 مليار دينار جزائري حيث تضاعف 4 مرات مقارنة بالمخطط السابق حيث عرفت فيها الجزائر نموا و تطورا مس أهم القطاعات عبر كامل التراب الوطني وذلك بزيادة كل قطاع من قدراته الإنتاجية ، سواء القطاعات الثقيلة أو الخفيفة ، وقد تم خلال هذه الفترة وضع نظام للأسعار ، جدول وطني للأجور و رفع الناتج الوطني الداخلي الإجمالي، فالنسبة لقطاع الجلود فقد عرف في هذه المرحلة 1974 ركودا نسبيا بسبب لجوء الدولة إلي الاهتمام بتطوير الصناعات الثقيلة لإحلال الواردات و تدعيم المنتجات المحلية وفقا للجدول التالي [19].

الجدول رقم : (1-6) معدل إحلال الواردات لبعض الصناعات

الصناعات		سنة 1974
الثقيلة	مواد البناء	50,9
	تجهيزات ميكانيكية وكهربائية	76,3
الخفيفة	مواد غذائية	26,2
	النسيج و الجلود	**6,6**
	كيمياء	60,1
	متنوعات (خشب - ورق)	77,9

المصدر : M.E.Benissad - Economie du développement de l'Algérie–sus-cité– p145.

نلاحظ من الجدول أن معدل إحلال الواردات لقطاع الجلود و الأحذية لسنة 1974 قد تراجع بنسبة 23 % مقارنة بشريحة 1969 و ذلك راجع لاهتمام الدولة بقطاع الخشب و الورق للصناعات الخفيفة، كما أولت أهمية بالغة لمواد البناء للصناعات الثقيلة.

---

(17) – محمد حسن بهلول، سياسة تخطيط و تنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 257.

(18) – Med Cherif Ilmane – Bilan de la section des Biens d'équipement en Algérie Créa .enag Ager 1984, P 125.

(19) – كتوش عاشور، الغاز الطبيعي في الجزائرو اثره علي الاقتصاد الوطني ، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر ، 2003، ص225.

الشكل (1-3) معدل إحلال الواردات لبعض الصناعات لسنة 1974

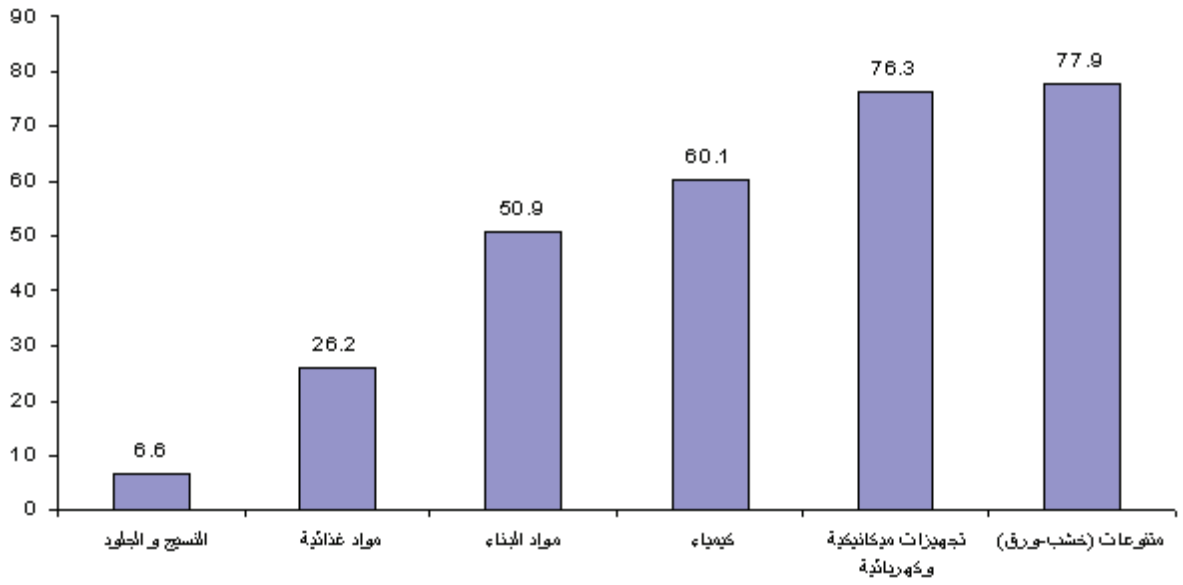

يتبن من الشكل أعلاه أن معدل إحلال الواردات لقطاع النسيج و الجلود تراجع بقيمة 22.9 سنة 1974 حيث بلغ 6.6 في المرتبة الأخيرة مقارنة بقطاع متنوعات (خشب– ورق) التي بلغت قيمتها 77.9 .

كما لوحظ كذلك من المخططين السابقين إن المؤسسات العمومية الاقتصادية لم تستخدم كل طاقاتها الإنتاجية إلي المستوي المطلوب كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم : (1–7) معدل استخدام الطاقات الإنتاجية

	1969	1973	1977	1978
الشركة الوطنية لمواد البناء SNMC	%85,96	%81,89	%96	%52,76
الشركة الوطنية للخشب والفلين (SNLB)	-	47,2	82	90,1
الشركة الوطنية للصناعات الغذائية SN Sempac	63,2	76,6	78,6	79,6
الشركة الوطنية والمواد الدسمة Socidta	55,4	77,4	77,2	78,8
الشركة الوطنية للتبغ والكبريت SNTA	100	87,4	80,7	59,9
الشركة الوطنية للصناعات النسيجية Sonitex	77,5	84,4	86,1	98,4
الشركة الوطنية للصناعات الجلدية Sonipec	–	**87,9**	**75,1**	**73,1**
الشركة الوطنية للصناعات الكيمياوية SNIC	67,1	47,1	70,4	72,9
الشركة الوطنية للصناعات السيلولوزية Sonic	62,5	94,2	77,3	82,9
الشركة الوطنية للمياه المعدنية الجزائرية EMA	-	87,5	45,2	51,7

المصدر:أحمد بن يعقوب مرجع سابق ص 168.

نلاحظ من الجدول معدل استخدام الطاقة الإنتاجية في الشركة الوطنية للصناعات الجلدية في تناقص مقارنة بالسنوات 1973، 1977، 1978 من87.9 إلي 73.1 من طاقاتها الإنتاجية و هذا راجع إلي :

- نسبة تعطيل الآلات مرتفعة وذلك لتجاوز الآلات لعمرها الإنتاجي ، مع عدم توفير قطع الغيار المناسبة في الأوقات المطلوبة.
- نقص كفاءة العمال المسيرين وعدم إعطاء أهمية للتكوين ، وعدم إخضاع العمال لرسكلة دائمة ومستمرة.
- سوء التحكم في الآلات التكنولوجية المكتسبة حديثا وهو ما أثر على أداء الكثير من المؤسسات.
- عدم ملائمة القوانين التنظيمية والتحفيزية التي تساعد على إعطاء أكثر همة للعمال من أجل بذل جهدا أكبر.

شكل رقم (1-4) معدل استخدام الطاقات الإنتاجية للسنوات 69-73-77 و 78

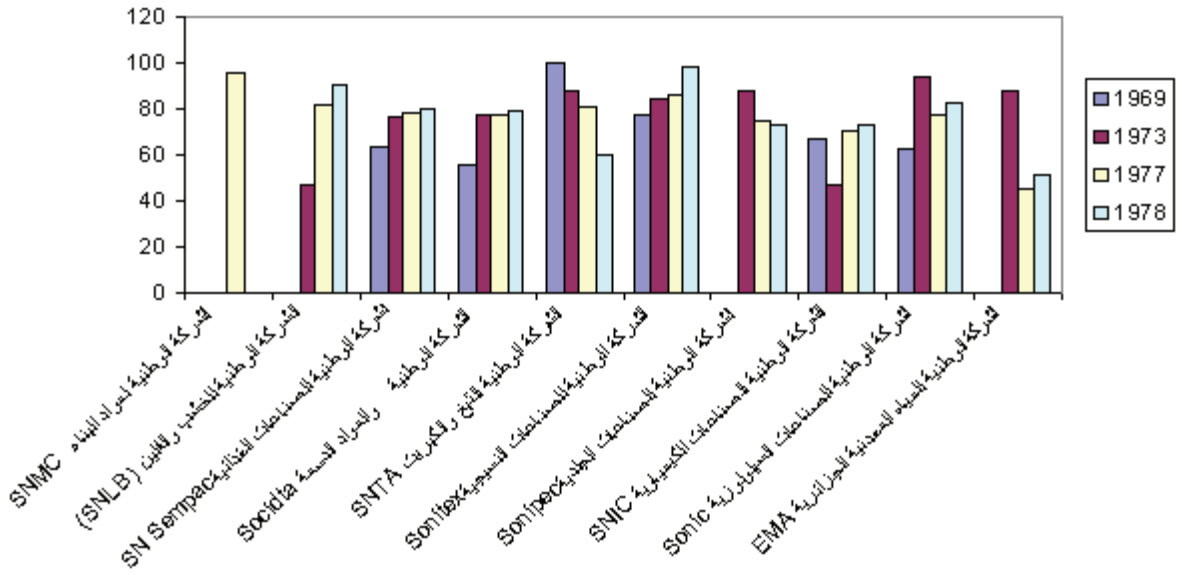

يتبن من الشكل أعلاه أن معدل استخدام الطاقات الإنتاجية للشركة الوطنية للصناعات الجلدية تراجع حاد في السنتين 1977 و 1978.

3- 3 المخطط الخماسي الأول (1980-1984):

بعد اهتمام الدولة بالقطاع العام و النهوض به في المخططين الرباعي الأول و الثاني، حضي القطاع الخاص في المخططين الخماسيين الأول و الثاني بدعم أكثر وإشراكه في التنمية الاقتصادية ليتشكل حول المؤسسات المحلية بوادر ظهور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما أدى إلى ظهور مؤسسات جديدة ساهمت بشكل كبير في استقطاب اليد العاملة وتوفير مناصب الشغل، وكذا إحداث التكامل الاقتصادي بجانب القطاع العام حيث تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب فروع النشاط وفقا للجدول التالي :

الجدول رقم: (1– 8)–تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فروع النشاط خلال 1984

الفروع	1984			
	1	%	2	%
مناجم و مقالع	48	14.07	204	1.44
ص.ح.م.م.إ.ج	37	10.85	1025	7.24
مواد البناء	129	37.82	1328	9.38
كيمياء وبلاستيك	7	2.05	246	1.73
صناعة غذائية	13	3.8	4378	30.93
نسيج	30	8.79	3482	24.6
جلود وأحذية	**4**	**1.2**	**850**	**6**
خشب وورق	69	20.83	2139	15.11
نشاطات متنوعة	4	1.2	502	3.54
المجموع	341	100	14154	100

المصدر: معطيات ONS السلسلة الإحصائية رقم 55

يمثل الرقمين 1 و 2 في الجدول إلي :

1 – المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية

2 – المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخـــــاصة

و من خلال الجدول نلاحظ أن عدد المؤسسات التابعة لقطاع **الجلود و الأحذية** في المخطط الخماسي الأول للقطاع الخاص بلغ 850 مؤسسة مقابل 04 مؤسسات في القطاع العام مما يدل على السياسة الواضحة و المنتهجة من طرف الدولة لتوجيه هذا النوع من الصناعة نحو الخوصصة.

3– 4 المخطط الخماسي الثاني (1985–1989):

تميزت هذه المرحلة بصدور بعض القوانين منها القانون 85 – 1988 المؤرخ في 12جويلية 1988 ، حيث بدأت التشريعات التنظيمية الخاصة بالاستثمارات تشهد مرونة اتجاه الاستثمار الخاص بفضل هذا القانون المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية الذي حرر سقف الاستثمار الخاص وسمح للمستثمرين الخواص بالاستثمار في قطاعات متعددة ما عدا تلك التي تعتبرها الدولة قطاعات إستراتيجية ومن جملة الأهداف التي جاء هذا القانون لتحقيقها نسجل ما يلي [20] :

[20] – الجريدة الرسمية لسنة 1988، رقم 10، ص31.

-إحداث التكامل الاقتصادي بين القطاعين العام والخاص.

-خلق نشاطات منتجة ومصدرة خارج القطاع الهيدروكربوني.

-دعم القطاع الخاص لتوفير مناصب الشغل في ظل عجز القطاع العام على احتواء الطلب المتزايد في سوق العمل.

كما عرفت هذه المرحلة إشراك وإسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واعتماد السلطة العمومية لسياسة التنمية اللامركزية في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المسطرة نظرا لما أملته الضرورة الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تتميز باختلالات كبيرة في مختلف الأصعدة [21].

فمنذ بداية الثمانينات ظهر اهتمام كبير بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تم إدماجها في سياق السياسة العامة للتنمية كأداة ينتظر منها المساهمة بفعالية كبيرة في تكثيف النسيج الصناعي وتحريك أداة الجهاز الإنتاجي خاصة في مجال خلق فرص عمل جديدة وفي تلبية حاجات المواطنين والدليل على الاهتمام بهذه المؤسسات هو التزايد المستمر لعددها، والجدول التالي يبين لنا هذه الحقيقة.

الجدول (1- 9) توزيع مشاريع للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة 1983 _ 1987

الفروع الصناعية	لنسيج	البلاستيك	الكهرباء	مواد البناء	الغذائية	المناجم	الخشب و الورق	**الجلود**	صناعات أخرى
عدد المشاريع المعتمدة	690	613	575	480	468	294	241	**107**	81
الحصة (%)	19	17	16	14	13	08	07	**03**	02
مبلغ الاستثمار (بالألف دج)	1420	2159	1471	2091	1255	752	654	**298**	217

المصدر : بوزيان عثمان، نفس المصدر السابق، ص771.

كما هو مبين في الجدول نلاحظ أن نصيب قطاع الجلود من المشاريع بلغ 107 مشروعا ، أي بنسبة ضئيلة قدرها 03 % مقارنة بالقطاعات الأخرى مما يدل أن الدولة خلال هاته الفترة أهملت هذا القطاع ورغم الحصة الضئيلة من المشاريع المستفاد منها .

(21) - عثمان لخلف، **دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية**، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية ، 1994، ص108.

الشكل (1-5) توزيع مشاريع للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة 1983 _ 1987

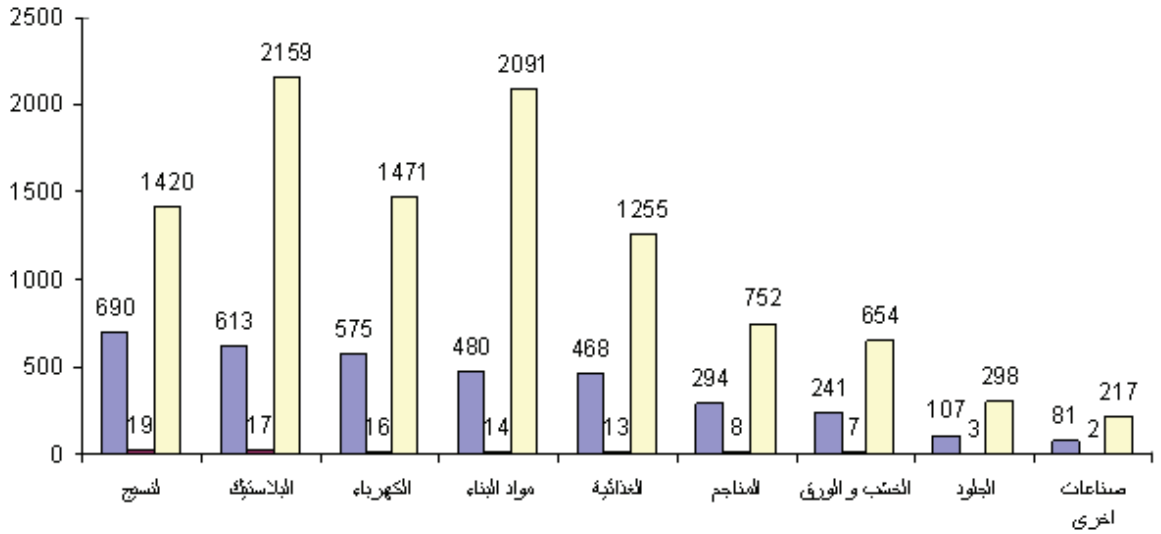

يتبن من الشكل أعلاه أن توزيع المشاريع لقطاع الجلود لفترة 1983 – 1987 بلغت 107 و حصة نسبتها 3 % باستثمار بلغ 298 ألف دينار جزائري و هي نسبة ضئيلة مقارنة بالقطاعات الاخري إلا أن قطاع الجلود تطور تدريجيا، ووفقا للجدول:

الجدول رقم: (1– 10)– تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فروع النشاط خلال1987

الفروع	1987			
	1	%	2	%
مناجم ومقالع	10	4.48	242	1.62
ص.ح.م.م.إ.ج	31	13.9	1487	6.98
مواد البناء	76	34.08	1388	9.31
كيمياء وبلاستيك	10	4.358	346	2.32
صناعة غذائية	8	3.58	4659	31.27
نسيج	19	8.52	2774	18.62
جلود وأحذية	**1**	**0.4**	**769**	**5.16**
خشب وورق	63	28.25	2439	16.37
نشاطات متنوعة	6	2.6	795	5.33
المجموع	224	100	14899	100

المصدر: معطيات ONS السلسلة الإحصائية رقم 55

يتبين لنا من خلال هذا الجدول انخفاض عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة بقطاع الجلود و الأحذية من 850 إلى 769 بفارق 81 مؤسسة، وفي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية من 4 مؤسسات إلى مؤسسة واحدة وهذا راجع إلى تغيير نشاط بعض المؤسسات و إفلاس البعض الآخر. و بتطبيق سياسة استقلالية المؤسسات العمومية أصبـــح من الضروري أن تتخلى الدولة على بعض القطاعات الاقتصادية إداريا لصالح صناديق المساهمة كممثلة للدولة و كمالكة لرؤوس الأموال، والتصرف في موجوداتها و التي تعتبر شركة مساهمة عمومية وتعد ضامنا لمقابل القيمة المتمثلة في الأسهم والحصص والسندات والقيم الأخرى التي تقدمها الدولة والجماعات المحلية باعتبارها عونا ائتمانيا لها [22].

المرسوم 21 جوان 1988 يحدد صناديق المساهمة لمختلف الفروع على الشكل التالي [23] :

- صندوق المساهمة للصناعات الفلاحية الغذائية
- صندوق المساهمة للمناجم و المحروقات و الري
- صندوق المساهمة للبناء
- صندوق المساهمة للكيمياء و الصيدلة
- صندوق المساهمة للصناعات المختلفة النسيج و الجلود
- صندوق المساهمة للخدمات .

(22) – المادة 12 من القانون 18-01 المؤرخ في 88/01/12، الجريدة الرسمية ،العدد 10.

(23) – محمد حسن بهلول، **تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.

و قد تم تعيين لجنة وطنية مكلفة باعادة هيكلة المؤسسات العمومية الصناعية

الجدول رقم(1-11)- إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الصناعية

المؤسسات القديمة	عدد المؤسسات الجديدة
سوناطراك	13 + 1 مركز بحث
سونالغاز	14
الشركة الوطنية للحديد SNS	14
الشركة الوطنية للصناعات الميكانيكية SONACOM	11
SN METAL	04
سونارام SONARAM	02
سونيلاك SONELEC	08
الشركة الوطنية لمواد البناء SNMC	15
سونيتاكس SONITEX	06
الشركة الوطنية للخشب والفلين SNLB	04
الشركة الوطنية للصناعات السيليلوزية SONIC	01
الشركة الوطنية للصناعات الكيميائية SNIC	04
سومباك SOMPAC	05
سوجيديا SOGEDIA	03
الشركة الوطنية للتبغ والكبريت SNTA	01
الشركة الوطنية للمياه المعدنية SNEMA	01
سونيباك SONIPEC	**03**
الشركة الوطنية للصناعات التقليدية SNAT	02
المجموع	100 مؤسسة جديدة ومركز بحث

المصدر: حاج صدوق بن شرفي، المؤسسة العمومية الإقتصادية واقتصاد السوق دراسة حالة الشركة الوطنية للبناءات المصنعة باتيسيك BATICIC، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية جامعة الجزائر ، ص 52.

بعد إعادة هيكلة المؤسسات العمومية لوحظ تطور لهذه المؤسسات خلال الفترة (**1989–1991**) و قبل الإصلاحات مباشرة في الجدول التالي :

الجدول رقم: (1 – 12) تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الفروع خلال الفترة(1989–1991)

الفروع	1989				1991			
	1	%	2	%	1	%	2	%
مناجم ومقالع	4	1.91	336	1.69	6	2.67	455	2.03
ص.ح.م.م.إ.ج	29	13.87	1822	9.18	30	13.39	2031	9.07
مواد البناء	74	35.4	1761	8.87	81	36.16	2212	9.88
كيمياء وبلاستيك	7	3.34	298	1.5	8	3.57	643	2.87
صناعة غذائية	9	4.3	6255	31.52	10	4.46	7581	33.87
نسيج	17	8.13	5055	25.47	16	7.14	3662	16.36
جلود و أحذية	**1**	**0.4**	**784**	**3.95**	**0**	**0**	**1041**	**4.65**
خشب وورق	62	29.66	2678	11.98	69	30.8	3333	14.89
نشاطات متنوعة	6	2.8	1154	5.18	4	1.7	1424	6.36
المجموع	209	100	19843	100	224	100	22382	100

المصدر:الجدول من معطيات ONS السلسلة الإحصائية رقم 55

نري من خلال الجدول أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية لقطاع الجلود زال نشاطها نهائيا في سنة 1991، أما المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة أصبح عددها 1041 مؤسسة بنسبة 4.65 % من إجمالي تطور المؤسسات، أي بزيادة 257 مؤسسة جديدة أي أن عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التابعة للقطاع الخاص لفرع الجلود في الجزائر قد تطور بشكل واضح خلال الفترة 1984-1991 نظرا للاهتمام المتزايد من طرف الخواص و إقبالهم على إنشاء هدا النوع من المؤسسات ، عكس المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التابعة للقطاع العمومي فرع الجلود الذي عرف تدهورا كبيرا أدى إلى تقلص عددها نهائيا و خاصة مع توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق.

رابعا - مرحلة الإصلاحات

4 – 1 المرحلة 1991 – 2000:

مع حلول شهر أفريل 1994 ظهرت بوادر إصلاحات جديدة خاصة بعد انخفاض أسعار النفط سنة 1993 حيث تدهور سعر البرميل من 20 دولار سنة 1993 إلى 14.19 دولار سنة 1994 ، و بما أن قطاع المحروقات كان الممول الوحيد لبقية القطاعات فإن قطاع المؤسسات المتوسطة و الصغيرة تأثر بدوره بهذه الأزمة المالية التي ظهرت ملامحها في 1994.

حيث يبين الجدول التالي تركيبة الصادرات الجزائرية

الجدول رقم : (1–13) تركيبة الصادرات الجزائرية للفترة 1994 –2000 (بالمئة من قيمة الصادرات)

	94	95	96	97	98	99	2000
الزراعة و الصيد البحري	0.6	0.6	0.2	0.8	0.5	0.2	0.3
المواد الطاقوية	0.6	0.1	0.8	0.1	0.1	0.0	0.0
المحروقات	95.4	95.2	96.1	94.9	93.5	96.3	96.4
المواد المنجمية	0.2	0.2	0.3	0.2	0.2	0.2	0.3
صناعة الحديد ة الصلب	1.5	1.0	0.9	104	1.3	1.1	0.9
الصناعة الكيماوية و البلاستيكية	1.4	2.1	1.4	1.8	3.5	2.0	1.8
الصناعات الغذائية	0.1	0.4	0.2	0.3	0.5	0.1	0.1
صناعة المنسوجات و الملابس	0.0	0.2	0.0	0.3	0.3	0.0	0.0
صناعة الجلود و الأحذية	**0.1**	**0.1**	**0.1**	**0.1**	**0.1**	**0.1**	**0.1**
صناعة الخشب و الفلين و الورق	0.1	0.1	0.0	0.1	0.0	0.0	0.1
المجموع	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: مستنبط من الديوان الوطني للإحصائيات – الجزائر –

كما هو ملاحظ في الجدول أعلاه فإن التجارة الخارجية تميزها المساهمة الكبيرة في الصادرات من المحروقات تتراوح مابين (93.5 إلى 96.4) أما بالنسبة لصناعة الجلود و الأحذية ففي هذه الفترة كانت المساهمة ضئيلة جدا بلغت 0.1 % فقط مثل باقي القطاعات، كالصناعة المنسوجات، صناعة الحديد والصلب، الصناعات الكيماوية، الخشب و الفلين و الصناعات الغذائية.

و هذا ناتج عن تدهور قطاع النسيج و الجلود 27.40 % سنة 1996 وقطاع الصناعات الحديدية والميكانيكية و الإليكترونية بـــ: 20 % ثم يليه قطاع صناعة الخشب و الورق بـــ: 19.3 % وأخيرا قطاع الصناعة الكيماوية و البلاستيكية بـــ: 13 %.

إن هذا الانخفاض في الإنتاج الصناعي يعود أساسا إلى انكماش الطلب على السلع الاستهلاكية و السلع الاستثمارية سواء القطاع العام أو الخاص، كما أنه ناتج كذلك من جهة عن التدهور الكبير للقدرة الشرائية للمواطنين إثر الارتفاع الكبير في الأسعار و تجميد الأجور، ومن جهة أخرى فهو ناتج عن نقص تموين المؤسسات بالمواد الأولية و الوسيطية و مواد التجهيز خاصة المستوردة منها، وهذا نظرا لارتفاع أسعار هذه المواد بعد التخفيضات المتتالية لقيمة الدينار و الصعوبات الكبيرة التي تتلقاها المؤسسات في الحصول على الموارد الأولية نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة على القروض المصرفية، الأمر الذي لا يشجع على الاستثمار، وكذلك المنافسة التي تعاني منها المؤسسات (قطاع الجلود) من طرف بعض المنتجات الأجنبية إثر تحرير التجارة الخارجية خاصة مع حلول سنة 1999 حيث لم تستعمل القطاعات الأكثر تضررا من طاقتها سوى 27.5 % بالنسبة لقطاع الورق و الخشب، 33.5 % بالنسبة لقطاع الجلود، 39.7 % بالنسبة لقطاع الكيمياء و البلاستيك و أخيرا 40 % بالنسبة لقطاع الصناعات الحديدية و الميكانيكية و الإلكترونية ، و أيضا نتيجة للوضعية المالية الهشة للمؤسسة الجزائرية حيث كان لانخفاض قيمة الدينار الأثر البالغ على العديد من المؤسسات مقارنة بالاستثمارات التي أنجزتها في وضعية أكثر ملاءة مقارنة بشراء المواد الأولية لتالي [24]، وما زاد تأثيرا على المؤسسات هو عدم قدرتها على نقل منتجاتها إلى الأسواق الأجنبية بفعل انخفاض الجودة وعدم القدرة على منافسة المنتجات الأجنبية رغم ما منحه انخفاض قيمة الدينار من إمكانيات للبيع بأسعار منخفضة.والجدول التالي يبين لنا تأثير خسارة الصرف على التوازن المالي للمؤسسة.

الجدول رقم (1– 14): تأثير خسارة الصرف على التوازن المالي للمؤسسة حسب القطاعات

	الصناعات الغذائية		**النسيج والجلود**		الحديد والصلب االميكانيك الالكترونيك		صناعات مختلفة		**المجموع**	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
تؤثر على التوازن المالي	5	100	3	**100**	9	90	11	91.7	28	93.3
لا تؤثر على التوازن المالي	00	00	00	**00**	1	10	1	8.3	2	6.7
لم تجيب	00	00	00	**00**	00	00	00	00	00	00
المجموع	5	100	3	**100**	10	100	12	100	30	100

SOURCE:ALI TOUBACHE, Liberalisation et comportement des entreprises, essai d'analyse a partir des résultats d'une enquête, Annale d'économie et gestion, ORAN.P101

(24) - A .TOUBACHE**, Op.Cit**., P100.

رغم الاهتمام والرغبة المتنامية لدى المؤسسات الجزائرية لتحسين جودة منتجاتها وتنافسها المحليـــة والعالميـــة، والدخول في مصاف المؤسسات الكبيرة، فإنها تواجه في الواقع عدة عقبات نوجزها في الجدول التالي:

الجدول رقم : (1– 15): القيود المرتبطة بالجودة

القطاع / العامل	الخاص	العام	صناعة غذائية	**النسيج والجلود**	الحديد والصلب والميكانيك والإلكترونيك	صناعات مختلفة
الأكثر ذكرا	غياب يعض التجهيزات % 63	غياب بعض التجهيزات % 70	غياب بعض التجهيزات % 80	**المواد، المركبات، % 71.4**	غياب بعض التجهيزات 61.5 %	التغليف، غياب بعض التجهيزات % 64.7
الأقل ذكرا	تدهور التجهيزات %25.9	المواد، المركبات %15	المواد، المركبات %20	**تأهيل الموظفين التغليف 28.6 %**	المواد، المركبات %15.4	المواد، المركبات،تدهور التجهيزات %17.6

Source:ALI TOUBACHE, OPCIT, Oran.p94

من خلال الجدول يمكننا أن نستنتج أن تأهيل الموظفين في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر يعتـــبر عامل ثانوي ولا تعطيه أهمية بالنسبة لتحسين الجودة ،بينما في الحقيقة أن العامل البشري هو العقل المدبر ورأس المال الأساسي في كل المؤسسات الطموحة والتي لديها تفوق على الصعيد العالمي،و هو ما نلاحظه في قطـــاع النسيج و الجلود حيث لم تتعدى النسبة 28.6%.

4 – 2 مرحلة 2000–2007:

تميزت هذه المرحلة بوضع برامج تنموية تهدف الدولة النهوض بالاقتصاد الوطني تدعيما لنتائج المحققة في مرحلة الإصلاحات وذلك بوضع برامج منها:

- البرنامج العادي للفترة 2000- 2004
- برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004
- برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009
- برنامج الهضاب العليا 2006-2009
- صندوق الخاص بتنمية مناطق الجنوب.

تهدف هذه البرامج إلى الإصلاح الهيكلي للمنشاءات القاعدية وذلك بتخصيص أغلفة مالية قصد إنشاء مشاريع مست أغلب القطاعات الاقتصادية.

إلا أن قطاع الجلود و الأحذية لم يعطي له اهتماما كباقي القطاعات الأخرى مما أدى إلى تراجع نموه خلال الفترة (1998-2004) بنسبة 9,1%- سنة 2004 كما هو مبين في الجدول التالي :

الجدول رقم : (1-16): تطور الإنتاج في القطاع الصناعي للفترة: 1998 ـــ 2004.

الفروع الإنتاجية	1998		1999		2000		2001		2002		2004	
	% الإنتاج إلى الإجمالي	نسبة التطور مقارنة بـ1997	% الإنتاج	نسبة التطور	% الإنتاج	نسبة التطور	% الإنتاج	نسبة التطور	% الإنتاج	نسبة التطور	% الإنتاج	نسبة التطور
الحديد والصلب والمعادن	08	-15.9	09	18.1	10.0	05.1	غ. م	11.3	13	11.4	غ. م	17
الميكانيك والتعدين	06	12.6	07	12.2	06	-1.1	غ. م	20.8	10	-2.6	غ. م	14.3
الكهرباء والإلكترونيك	07	08.8	07	-9.6	08	-1.1	غ. م	11.4	08	17.5	غ. م	-7
مواد البناء والزجاج	08	03.9	08	-2.7	10	5.1	غ. م	-0.6	11	05.2	غ. م	11.5
الخشب والورق وغيره	03	-1.9	03	-11.7	03	-0.6	غ. م	-9.9	03	06.1	غ. م	08.3
الزراعة الغذائية	55	14.8	53	-1.9	49	-9.4	غ. م	-11	41	-18.8	غ. م	-20.5
النسيج والجلود	**05**	**03.5**	**05**	**15.8**	**04**	**-13.5**	غ. م	**-26.6**	**04**	**-2.7**	غ. م	**-9.1**
الكيمياء والصيدلة	08	31.4	08	2.0	09	-06.4	غ. م	5.2	10	0.6	غ. م	07.7
إجمالي الإنتاج	100	+08.1	100	-1.5	100	02.3	100	0.6	100	-0.9	100	03.9

المصدر: معطيات وزارة الصناعة لسنة 2004

نلاحظ من خلال الجدول أن قطاع النسيج و الجلود كانت نسب تطور الإنتاج في تناقص حيث كان 2,7- % سنة 2002 ونسبة - 13,5 % سنة 2000 و نسبة 3,5 % سنة 1998 و بتحليل إنتاج الفرع نلاحظ أن هذا القطاع قد تعرض إلى منافسة قوية من طرق المنتجات الأجنبية خاصة و المنافسة الغير مشروعة و التقليل وهذا الضعف معايير النوعية و الجودة للسلع المحلية.

كما تم دمج قطاع الجلود و الأحذية مع النسيج الذي أصبح يشمل الغزل النسيج الخياطة و دباغة الجلود و صقلها، ومن أهم مؤسساته نجد مجمع المنتجات (TEXMACO) و مجمع خيـــاطة الملابس (C-H) و يشغل هذا الفرع 24256 عامل يمثل 04 % من إنتاج القطاع الصناعي العمومي إلا أن هذا الفرع يواجه عدة عراقيل و صعوبات نتيجة انفتاح السوق الجزائرية و تحرير التجارة الخارجية مما أدى إلى غلق عدة مؤسسات عمومية [25] ، وفقدان هذا الفرع لمناصب المجال، كما هو مبين في الجدول الخاص بتطور التشغيل في القطاع الصناعي الجزائري للفترة (97-2004) .

(25) - **تقرير المجلس الاقتصادي و الاجتماعي** (CNES) السداسي الأول 2003.

الجدول رقم : (1– 17) تطور التشغيل في القطاع الصناعي الجزائري للفترة: 1997 ـــــ 2004.

فروع الإنتاج	مناصب العمل المفقودة نهاية97	عدد العمال نهاية 98	عدد العمال نهاية 99	عدد العمال نهاية 2000	مناصب العمل المفقودة نهاية 2000	عدد العمال نهاية 2002	مناصب العمل المفقودة نهاية 2002	إجمالي عدد العمال نهاية 2004	مناصب العمل المفقودة نهاية 2003
الحديد والصلب والمعادن	-2.724	20.879	/	21.494	+0.203	20.554	-628	21.170	-147
الميكانيك والتعدين	-2.183	34.246	/	31.055	-0.778	30.616	+510	32.831	+937
الكهرباء والإلكترونيك	-1.224	18.701	/	17.877	-0.200	16.689	-791	15.824	-082
مواد البناء والزجاج	-0.296	25.385	/	23.627	-1.150	22.534	-319	21.362	+127
الخشب والورق وغيره	-0844	14.038	/	12.141	-0.561	10.413	-720	9.604	-1748
الزراعة الغذائية	-3.502	52.167	/	46.820	-1.486	36.793	-3.668	32.292	-517
النسيج والجلود	**-2.005**	**28.024**	/	**26.227**	**-1.695**	**24.256**	**-1002**	**22.808**	**-373**
الكيمياء والصيدلة	-0243	15.282	/	15.407	+0.311	15.012	-540	15.069	-188
المجموع الكلي	13.021	208.722	/	194.648	-5358	176.867	-7158	169.960	-1996
الخدمات الصناعية	483	8039	/	6.175	-492	5051	-569	4521	-169
المجموع العام للقطاع	13.504	216.761	206.671	200.823	-5.848	181.918	-7727	174.481	-2165

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على معطيات وزارة الصناعة لسنة 2004.

نلاحظ من الجدول أن هناك تناقض حاد في عدد العمال لقطاع الجلود و الأحذية خلال هذه الفترة مما أدى إلى فقدان مناصب الشغل نتيجة لتصفية و التطهير المالي لبعض المؤسسات الاقتصادية حيث تم تسريح 2005 عامل لسنة 1997 و ما يقارب 1800 عامل لسنة 1998 و 1695 لسنة 2000 و 1002 لسنة 2002 و 373 عامل لسنة 2004 .

كما تميزت هذه المرحلة بالمساهمة الكبيرة للتجارة الخارجية للجزائر في الصادرات من المحروقات بحيث تمثل نسبة 97 % من مجموع صادرات الجزائر للعالم الخارجي كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم: (1– 18) الصادرات والواردات الجزائرية (مليون دولار) للفترة: 2000 لغاية نهاية السداسي الأول 2003

	2000	2001	2002	السداسي الأول 2003
الصادرات	19,575	20,040	18,420	12,100
الواردات	9,210	9,760	11,749	6,460
المجموع	28,776	29,800	30,169	18,560
رصيد الميزان التجاري	10,374	10,280	6,671	5,640
نسبة تغطية الصادرات للواردات	213	205	156	187

المصدر: التقرير السداسي للجمارك الجزائرية (2003)

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الفترة 2000 – 2003 عرفت ارتفاعا محسوسا في أسعار البترول ساهمت بقدر كبير و تغيير في رفع قيمة حجم المبادلات التجارية وقد تحقق خلال السداسي الأول لعام 2003 ما قيمته 19 مليار دولار كمبادلات تجارية ، تضمنت الواردات أكثر من 6 مليار دولار بينما حققت الصادرات أكثر من 12 مليار دولار بنسبة 40 % ما حققته صادرات نفس الفترة من عام 2002 و ترجع هذه الزيادة إلى أسباب أهمها ارتفاع أسعار المحروقات نتيجة حرب الخليج وإزاحة فنزويلا من جهة وزيادة سقف الإنتاج الجزائري الذي فاق مليون برميل يوميا من جهة أخرى.

الشكل رقم (1 – 6) الصادرات والواردات الجزائرية (مليون دولار) للفترة: 2000 لغاية نهاية السداسي الأول 2003

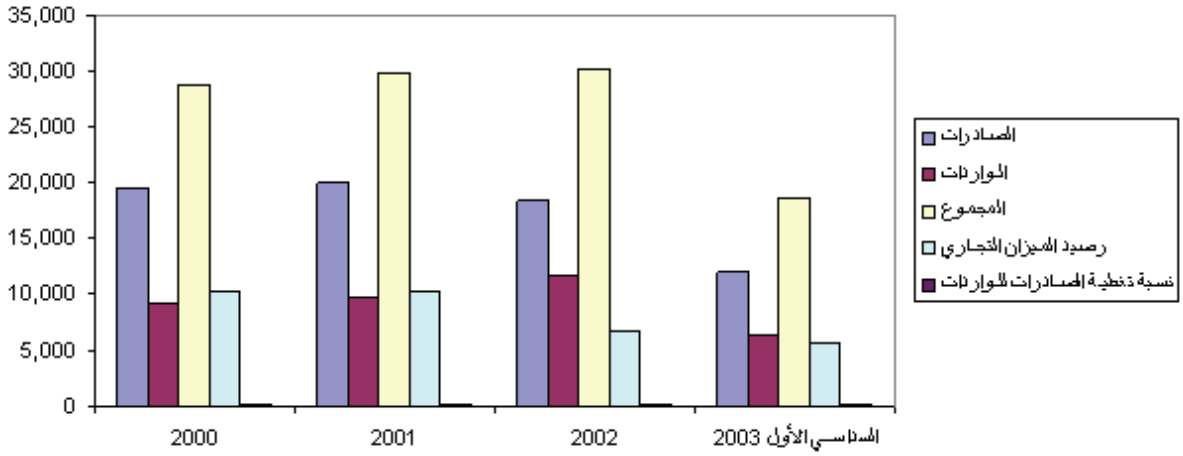

عرف قطاع النسيج و الجلود للفترة 1999-2002 مساهمة ضئيلة جدا في صادرات القطاع الصناعي الجزائري كما هو مبين في الجدول التالي: الوحدة: مليون دينار جزائري

الجدول رقم : (1 – 19): صادرات القطاع الصناعي الجزائري للفترة: 1999 – 2002

فروع الإنتاج	الصادرات نهاية 1999	الصادرات نهاية 2000	نسبة التطور %	الصادرات نهاية 2001	الصادرات نهاية 2002	نسبة التطور %
الحديد والصلب والمعادن	5811	7342	26	5803	12757	120
الميكانيك والتعدين	2451	838	-66	2885	2907	+01
الكهرباء والإلكترونيك	102	317	209	772	372	-52
مواد البناء والزجاج	---	---	---	28	81	188
الخشب والورق وغيره	161	197	23	306	317	04
الزراعة الغذائية	285	414	45	248	900	264
النسيج والجلود	**190**	**280**	**48**	**421**	**327**	**-22**
الكيمياء والصيدلة	3.696	4779	29	5139	5981	16
إجمالي الإنتاج	12696	14167	+12	15.602	23.642	+52
الخدمات الصناعية	07	0	-100	33	15	-54
المجموع العام للقطاع	12703	1467	+12	15.635	23.657	+51

المصدر: معطيات وزارة الصناعة الجزائرية لسنة 2003

كما هو ملاحظ من الجدول أعلاه فإن نسبة مساهمة قطاع النسيج و الجلود في صادرات الجزائر للفترة 1999-2002 في تناقص حاد حيث بلغت سنة 2000 إلى 48 % و تراجعت إلى -22 % سنة 2002 على عكس القطاعات الأخرى التي عرفت مساهمة متفاوتة .

أما فيما يخص الفترة 2005-2007 فإننا نلاحظ أن تطور نشاط حسب كل قطاع من خلال تطور استخدام الطاقة الإنتاجية و المبينة حسب مؤشر الإنتاج الصناعي و معدل استخدام الطاقة الإنتاجية و الملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم: (1- 20): تطور نشاط حسب كل قطاع للفترة 2005-2008

	المؤشرات			المتغيرات			معدل استخدام الطاقة الإنتاجية		
القطـــــاع	**2006**	**2007**	**2008**	**2005/2006**	**2006/2007**	**2007/2008**	**2006**	**2007**	**2008**
الطاقة	239.6	253.8	273.8	3.4	6.0	7.9	-	-	-
المحروقات	148.5	150.6	147.1	-0.7	1.1	-2.4	92.8	95.5	90.6
المناجم	111.9	120.9	132.8	16.6	8.0	9.8	89.5	93.4	88.2
المعادن و الحديد	60.9	55.4	57.6	-7.2	-8.9	3.9	46.3	38.6	38.3
مواد البناء	113.0	116.1	114.2	-9.6	2.7	-1.6	67.8	74.5	71.6
الكيمياء، البلاستيك	70.5	67.4	69.1	-15.8	-4.4	2.5	49.2	51.6	51.2
الزراعة الغذائية	33.0	32.3	34.5	-11.2	-2.1	6.8	48.4	51.9	60.3
النسيج	21.6	18.4	18.2	-15.7	-15.0	-1.1	27.7	28.9	32.2
الجلود و الأحذية	7.8	7.4	7.3	-29.3	-4.8	-1.2	48.3	48.9	58.0
الخشب و الفلين و الورق	24.9	32.2	20.4	-4.1	-6.8	-11.9	15.9	18.6	17.4

مجلة إحصائية رقم 149- النشاط الصناعي للفترة 1998-2008 – الديوان الوطني للإحصاء طبعة سنة 2010 ص : 5

من الجدول أعلاه قمنا باستخلاص قطاع الجلود و الأحذية مع فروع نشاطه في استخدام طاقاته الإنتاجية لنفس الفترة انظر الجدول التالي:

الجدول رقم : (1– 21) : تطور مؤشر الإنتاج الصناعي لقطاع الجلود و الأحذية للفترة 2005–2008

	المؤشرات			المتغيرات			معدل استخدام الطاقة الإنتاجية		
القطـــــاع	2006	2007	2008	2005/2006	2006/2007	2007/2008	2006	2007	2008
الجلود و الأحذية	**7.8**	**7.4**	**7.3**	**-29.3**	**-4.8**	**-1.2**	**48.3**	**48.9**	**58.0**
– السلع الوسيطية	18.5	17.4	18.8	-14.4	-5.9	8.5	46.2	40.8	54.6
– السلع الإستهلاكية	4.2	4.1	3.5	-43.7	-3.1	-15.1	52.2	75.6	66.3

مجلة احصائية رقم 149– النشاط الصناعي للفترة 1998–2008 – الديوان الوطني للإحصاء طبعة سنة 2010 ص:12

بعد انخفاض الإنتاج المقدر ب 4.8- % المسجل لسنة 2007 بالنسبة لقطاع الجلود و الأحذية تراجع أيضا الإنتاج في سنة 2008 حيث تم تسجيل 1.2- % و ذلك بسبب ميول السلع الاستهلاكية نحو التراجع و المقدر بـــ : 15.1- % و بالمقابل فان السلع الوسيطية حققت نموا ايجابيا بمعدل 8.5 %. نظرا لهذه التراجعات المتتالية و المسجلة خلال عدة سنوات فإن قطاع الجلود و الأحذية عرف أسوء حالاته بتراجع قدره 93 % .

خلاصة الفصل

بالرغم من أن الصناعات الجلديةوصناعة الأحذية من الصناعات العريقة والمتطورة وواسعة الانتشارفي الوطن العربي ، توفر فرص عمل وفرص استثمارية كبيرة ، وقد اكتسبت في العقدين الماضيين سمعة جيدة أهلتها لتملك قدرات تنافسية تجارية في الأسواق العربية وعلى المستوى العالمي ، إلا أن هذا القطاع في الدول العربية لم يأخذ حقه حتى الآن في السياسات الاقتصادية التي تنتهجها البلدان العربية و التي ما زالت في معظمها تنظر إلى هذا القطاع كحرفة و ليس كصناعة إستراتيجية ، في حين أنها تمتلك الموارد الخاصة لهذه الصناعة و تمتلك الأيدي العاملة و الأسواق الاستهلاكية كما تمتلك الإطلالة التجارية على كافة قارات العالم .

و للأسف فإن أصحاب القرار في السياسة الاقتصادية العربية لا يراهنون على هذا القطاع التنموي بامتياز في حين أن بعض الدول الأوربية تراهن على هذا القطاع رغم عدم امتلاكها المقومات التي تمتلكها البلدان العربية.

وفيما يخص الجزائر فإن اقتصادها قد مر بعدة مراحل مختلفة ومتعددة، كل مرحلة نجدها مصاحبة لظروف سياسية مختلفة، فكانت أولى مراحله قد بدأت قبل الاستقلال، وكان عدد المؤسسات العمومية قليلا ، إذ كان يهدف المعمر من وراء تلك المشاريع أو المؤسسات امتصاص الغليان الشعبي، وإخماد نار الثورة، وقد تميزت مرحلة الاستقلال باعتماد الجزائر على التخطيط المركزي وما صاحب ذلك من إنشاء الصناعات الثقيلة.وقد تواصلت هذه المرحلة إلى نهاية السبعينيات وبداية الثمانينات رغم محاولات الإصلاح التي حاول القائمون على الاقتصاد الوطني إدخالها (التسيير الذاتي –المؤسسات الوطنية –الشركات الوطنية) إلا أن ثغرات التخطيط المركزي بدأت تظهر على جميع المستويات إذ استمر عمر المؤسسات يكبر، بسبب عدم اعتمادها على مفهوم الربحية، وبسبب عدم استعمال المؤسسات لكامل طاقاتها نظرا لحجمها الكبير،مقارنة بالصناعات الخفيفة التي عرفت تقهقرا مستمرا حيث لوحظ من سنوات التسعينيات ان مؤشر الإنتاج انتقل من 100.6 نقطة لسنة 1990 إلى 52.8 نقطة سنة 2008 أي بانخفاض مقلق قدره 3.53% لكل سنة ، الإتلاف لبعض المؤسسات الحساسة مس القطاعات التالية ، النسيج ، الخشب الفلين و الورق ، **الجلود و الأحذية** و الصناعات الزراعية الغذائية حيث سقط مؤشر الإنتاج إلى أدنى مستوياته ، هذه القطاعات فقدت بين 65 % و 90 % من طاقاتها الإنتاجية ، هذه الوضعية سببها التوقف لنشاط العديد من فروع الشركات التي كانت غارقة في ديونها و أيضا بسبب عرض بعض المؤسسات ذات المردودية الضعيفة للبيع . و بالمقابل فإن قطاعات الصناعات الثقيلة كقطاع الطاقة عرف نمو ملحوظا مثل قطاع مواد البناء بسبب الطلب المتزايد على المادة الأولية لهدا الأخير و المتمثلة في الاسمنت.

و بصفة عامة يمكن القول بأن حـــدة المـــشاكـــل المالية للمؤسسات الجزائرية ازدادت بعد الأزمة البترولية (1986) والاستقلالية والانخفاض المتتالي للدينار،مما تسبب في خسائر صرف معتبرة وبالأخص بالنسبة للمؤسسات التي استثمرت في تلك الفترات،وهو ما أدى إلى تحطيم خزينة تلك المؤسسات،وعليه تم اللجوء إلى تمويل الاستغلال عن طريق الكشف البنكي بمعدل وصل 24% لمختلف التمويلات التي أنفقتها الدولة على المؤسسات عبر مختلف مراحل الإصلاح وإعادة الهيكلة إلى سنة 1998،وهذا بهدف تحسين الوضعية المالية لتلك المؤسسات ،مما يظهر لنا أكثر على عدم قدرة المؤسسات العمومية والخاصة الاعتماد على التمويل الذاتي . لذلك سنحاول التعرف على مساهمة قطاع الجلود والأحذية في الاقتصاد الجزائري، وذلك من خلال الفصل الموالي.

الفصل الثاني:
مساهمة قطاع الجلود والأحذية في الاقتصاد الجزائري
خلال الفترة 1974-2007

تمهيد:

تختلف مساهمة القطاعات المشكّلة للاقتصاد الوطني في أهمّيتها من فترة إلى أخرى تبعا للأولوية المخصصة لها، وسوف نحاول في هذا الفصل ومن خلال تحليل إحصائي لبعض المتغيرات المتعلقة بقطاع الجلود والأحذية التعرف على أهمية هذا القطاع ومن ثَمة أداءه خلال الفترة الممتدّة بَيْن 1974 – 2007.

وعليه، يتكوّن هذا الفصل من ثلاثة مباحث، نُقدّم في المبحث الأول تحليلا إحصائيّا لمساهمة قطاع الجلود والأحذية[26] في تشكيل متغيّرات الدراسة. ونحاول في المبحث الثاني تحديد أهميّة هذه المساهمة. أمَّا المبحث الثالث فهو مخصّص للبحث عن العوامل المفسّرة لأهمّية القطاع. ولهذا الغرض فقد استخدمنا مجموعة من الأدوات والأساليب الإحصائية، تمثلت في بعض مُؤشّرات النّزعة المركزيّة والتشتت ومعاملات الارتباط،...إلخ.

كما استخدمنا طريقة التحليل العاملي إلى مركبات أساسية لتقديم تفسير للعلاقات التي تربط المتغيرات المدروسة.

أولا – التحليل الإحصائي لمساهمة قطاع الجلود و الأحذية :

نعتمد في هذا الفصل على متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال لتسعة عشر قطاعا تُمثّل الاقتصاد الجزائري[27]، خلال الفترة الممتدّة ما بين سنتي 1974-2007، وبهدف الكشف عن وزن ومدى أهمية قطاع الجلود والأحذية، اعتمدنا في تشكيل قاعدة البيانات الإحصائية على مساهمة هذا القطاع في المجموع الكلي للقطاعات.

وعليه، تمَّ حساب قيم ثماني متغيرات (تتعلق بحساب الإنتاج وحساب الاستغلال) لأربع وثلاثين مشاهدة تُمثِّل سنوات الدراسة، حيث تشير هذه القيم إلى وزن وأهمية قطاع الجلود والأحذية بين إجمالي القطاعات الاقتصادية من منظور الحسابيْن المذكوريْن كما هو مُبيَّن في الجدول (2-1)(انظر الملحق رقم(04). حيث تشير الرموز الواردة في الجدول (2-1) إلى:-

(26)- قطاع الجلود والأحذية هو القطاع المُصنّف رقم اثنا عشرة بالنّسبة للديوان الوطني للإحصاء مصدر بيانات هذه الدراسة.

أنظر : http://www.ons.dz/-Compte-de-production-et-compte-d-.html

- ضمن نشاطات مخبر "الجامعة، المؤسسة والتنمية المحلية المستدامة" بجامعة ورقلة، فإن محتوى هذا الفصل يدخل ضمن محاور البحث الثالث سلسلة بحوث تهدف إلى تحديد مساهمة كل قطاع في الاقتصاد الوطني المُقسّم إلى تسعة عشر قطاعا (حسب تصنيف الديوان الوطني للإحصاء).

(27)- التعريف بهذه المتغيرات وكيفيّة حسابها والعلاقات المحاسبيّة الكائنة بينها، أنظر : محمود فوزي شعوبي (2007)، السياحة والفندقة في الجزائر، دراسة قياسية – 1974/2002، جامعة الجزائر، كلّية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، أطروحة دكتوراه العلوم في القياس الاقتصادي، غير منشورة، ص.ص 151-155.

PPBS	النسبة المئوية لمساهمة قطاع الجلود والأحذية في إجمالي الإنتاج الخام الوطني
PCIS	النسبة المئوية لمساهمة قطاع الجلود والأحذية في إجمالي الاستهلاك الوسيط الوطني
PVAS	النسبة المئوية لمساهمة قطاع الجلود والأحذية في إجمالي القيمة المضافة الوطني
PCFFS	النسبة المئوية لمساهمة قطاع الجلود والأحذية في إجمالي استهلاك الأصول الثابتة الوطني
PRIS	النسبة المئوية لمساهمة قطاع الجلود والأحذية في إجمالي الدخل الداخلي الوطني
PILPS	النسبة المئوية لمساهمة قطاع الجلود والأحذية في إجمالي الضرائب المرتبطة بالإنتاج لوطني
PRSS	النسبة المئوية لمساهمة قطاع الجلود والأحذية في إجمالي تعويض الأجراء الوطني
PENES	النسبة المئوية لمساهمة قطاع الجلود والأحذية في إجمالي الفائض الصافي للاستغلال الوطني

1-1 التّحليل الإحصائي لمساهمة قطاع الجلود والأحذية في تشكيل متغيّرات الدراسة :

نسعى في هذه الفقرة إلى الإجابة على السؤال التالي:

ما هي الخصائص الإحصائية لقيم متغيّرات الدراسة ؟

بالاعتماد على قيم الإحصاءات الوصفية المُبيّنة في الجدول (2-2) أدناه والمحسوبة لمتغيّرات الدّراسة وبالاستعانة بالأشكال البيانيّة المرافقة المُوضِّحة لتطور قيم هذه المتغيّرات، نخلص إلى ما يلي:

الجدول (2-2): بعض مقاييس الإحصاء الوصفي

N=34	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type	CV %
PPBS	0,0528	1,0001	0,4245	0,2777	65,41
PCIS	0,1113	1,7838	0,6638	0,4217	63,53
PVAS	0,0298	0,5672	0,2868	0,1922	67,02
PCFFS	0,0284	0,8840	0,2910	0,1946	66,86
PRIS	0,0300	0,5528	0,2878	0,1977	68,70
PILPS	0,0157	0,8989	0,2856	0,2672	93,56
PRSS	0,0863	1,1368	0,6057	0,3227	53,28
PENES	-0,0144	0,3008	0,1158	0,0974	84,06

المصدر: محسوبة انطلاقا من الجدول (2-1) بواسطة البرنامج SPSS

1-1-1 النسبة المئوية لمساهمة قطاع الجلود والأحذية في إجمالي الوطني للإنتاج الخام

يَتبين من قيم هذه المتغيرة (PPBS) أنَّ مساهمة هذا القطاع في إجمالي الإنتاج الخام المحقَّق على المستوى الوطني خلال فترة الدراسة كانت محصورة بَين أقل قيمة 0.05 % مسجَّلة سنة 2007 وأعلى قيمة 1.00 % مسجلة سنة 1974، بمتوسط بلغَ 0.42 % وبانحراف معياري 0.28 %، ومنه فان مقدار معامل الاختلاف[28] هو 65.41 % الذي يُؤشّر على تذبب قيم هذه المتغيرة، كما هو مُوضّح في الشكل (2-1) أدناه، فإنّ هذه المساهمة استمرّت في الانخفاض باستثناء الفترة بين السنتين 1979 و1990، التي شهدت فيها استقرارا، ثم تعاود الانخفاض.

الشكل (2-1): تطور النسبة المئوية لمساهمة قطاع الجلود والأحذية في إجمالي الإنتاج الخام الوطني

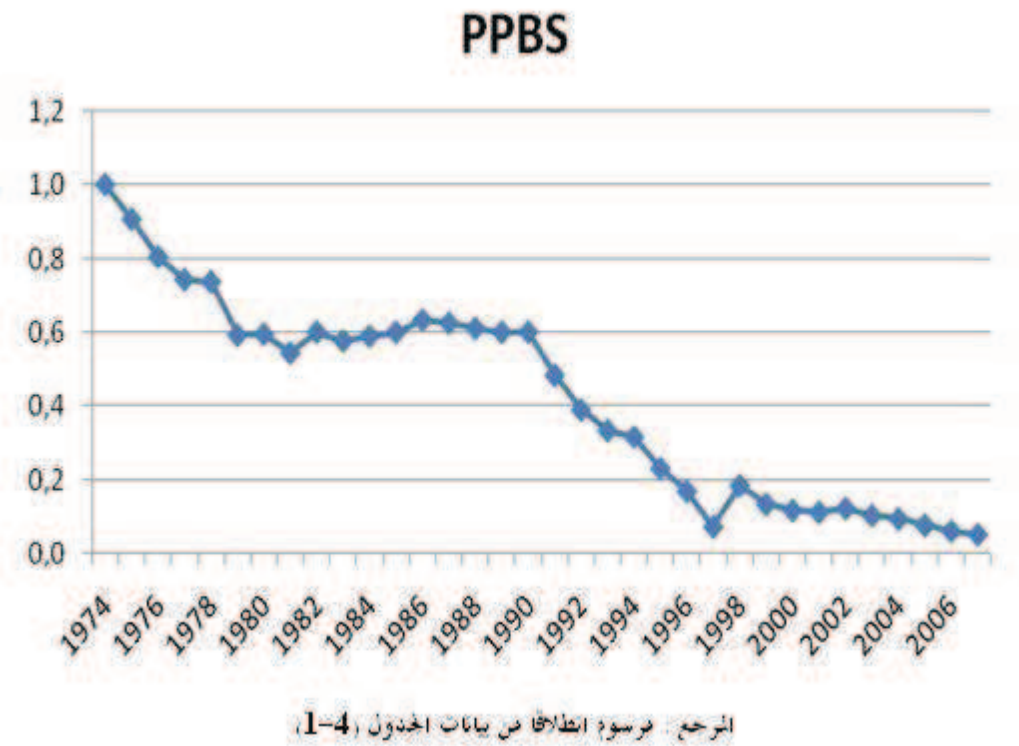

المرجع: مرسوم انطلاقا من بيانات الجدول (4-1).

وترتبط المتغيرة (PPBS) بالمتغيرات التالية :

- النسبة المئوية لمساهمة قطاع الجلود والأحذية في إجمالي الوطني للقيمة المضافة بنسبة 98.5 % وهذا الارتباط دال عند مستوى معنوية 0.01 ؛
- النسبة المئوية لمساهمة قطاع الجلود والأحذية في إجمالي الوطني للدخل الداخلي بنسبة 97.4 % وهذا الارتباط دال عند مستوى معنوية 0.01 ؛

(28) - معامل الاختلاف (COEFF. DE VARIATION)= (الانحراف المعياري للسلسلة/المتوسط الحسابي) *100 وكلما قلت قيمته عن 15% كلما دل ذلك على تجانس قيم المتغيرة، لمزيد من الإطلاع أنظر في هذا :

Gérald Baillargeon (1989) : Probabilites Statistique et technique de Regression, les editions SMG,Québec Canada, PP 31-32.

- النسبة المئوية لمساهمة قطاع الجلود والأحذية في إجمالي الوطني للاستهلاك الوسيط بنسبة 98.8 % وهذا الارتباط دال عند مستوى معنوية 0.01 ؛
- النسبة المئوية لمساهمة قطاع الجلود والأحذية في إجمالي الوطني للضرائب المرتبطة بالإنتاج بنسبة 88.4 % وهذا الارتباط دال عند مستوى معنوية 0.01 ؛
- النسبة المئوية لمساهمة قطاع الجلود والأحذية في إجمالي الوطني لتعويض الأجراء بنسبة 96.9 % وهذا الارتباط دال عند مستوى معنوية 0.01 ؛
- النسبة المئوية لمساهمة قطاع الجلود والأحذية في إجمالي الوطني لاستهلاك الأصول الثابتة بنسبة 86.4% وهذا الارتباط دال عند مستوى معنوية 0.01 ؛
- النسبة المئوية لمساهمة قطاع الجلود والأحذية في إجمالي الفائض الصافي للاستغلال الوطني بنسبة 80.1 % وهذا الارتباط دال عند مستوى معنوية 0.01.

1-1-2 النسبة المئوية لمساهمة قطاع الجلود والأحذية في إجمالي الوطني للاستهلاك الوسيط

يَتبين من قيم هذه المتغيرة (**PCIS**) أنَّ مساهمة هذا القطاع في إجمالي الاستهلاك الوسيط المحقَّق على المستوى الوطني خلال فترة الدراسة كانت محصورة بَين أقل قيمة 0.11 % مسجَّلة سنة 2007 وأعلى قيمة 1.78% مسجلة سنة 1974، بمتوسط بلغَ 0.66 % وبانحراف معياري0.42 %، ومنه فان مقدار معامل الاختلاف هو63.53%، الذي يُؤشّر على تذبب قيم هذه المتغيرة المتناقصة باستمرار، كما يُبيّنه الشكل (2-2) أدناه.

الشكل (2-2) تطور النسبة المئوية لمساهمة قطاع الجلود والأحذية في إجمالي الاستهلاك الوسيط الوطني

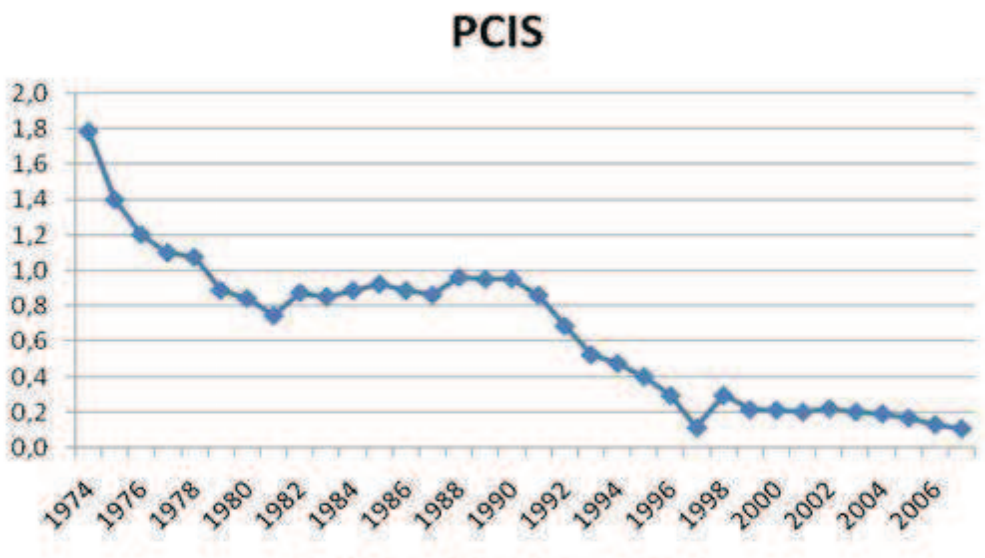

المرجع: مرسوم انطلاقا من بيانات الجدول (2-1)

وترتبط المتغيرة (**PCIS**) بالمتغيرات التالية :

- النسبة المئوية لمساهمة قطاع الجلود والأحذية في إجمالي الوطني لتعويض الأجراء بنسبة 94.6 % وهذا الارتباط دال عند مستوى معنوية 0.01 ؛
- النسبة المئوية لمساهمة قطاع الجلود والأحذية في إجمالي الوطني للقيمة المضافة بنسبة 95.0 % وهذا الارتباط دال عند مستوى معنوية 0.01 ؛
- النسبة المئوية لمساهمة قطاع الجلود والأحذية في إجمالي الوطني للدخل الداخلي بنسبة 93.2 % وهذا الارتباط دال عند مستوى معنوية 0.01 ؛
- النسبة المئوية لمساهمة قطاع الجلود والأحذية في إجمالي الوطني لاستهلاك الأصول الثابتة بنسبة 89.9 % وهذا الارتباط دال عند مستوى معنوية 0.01 ؛
- النسبة المئوية لمساهمة قطاع الجلود والأحذية في إجمالي الضرائب المرتبطة بالإنتاج الوطني بنسبة 87.4 % وهذا الارتباط دال عند مستوى معنوية 0.01 ؛
- النسبة المئوية لمساهمة قطاع الجلود والأحذية في إجمالي الفائض الصافي للاستغلال بنسبة 74.8 % وهذا الارتباط دال عند مستوى معنوية 0.01 ؛

1-1- 3 النسبة المئوية لمساهمة قطاع الجلود والأحذية في إجمالي الوطني للقيمة المضافة

يَتبين من قيم هذه المتغيرة (**PVAS**) أنَّ مساهمة هذا القطاع في إجمالي الإنتاج الخام المحقَّق على المستوى الوطني خلال فترة الدراسة كانت محصورة بَين أقل قيمة 0.03 % مسجَّلة سنة 2007 وأعلى قيمة 0.57 % مسجلة سنة 1975، بمتوسط بلغَ 0.29 % وبانحراف معياري67.02%، ومنه فان مقدار معامل الاختلاف هو28.86 %، الذي يُؤشِّر على تذبب قيم هذه المتغيرة المتناقصة باستمرار، كما يُبيّنه الشكل (2-3) أدناه.

الشكل (2-3): تطور النسبة المئوية لمساهمة قطاع الجلود والأحذية في إجمالي القيمة المضافة الوطني

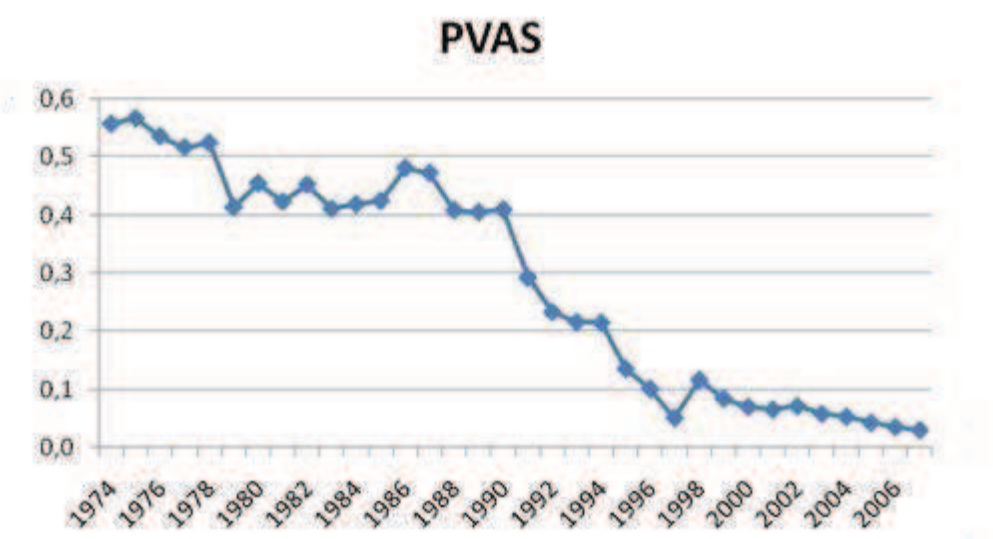

وترتبط المتغيرة (**PVAS**) بالمتغيرات التالية :

- النسبة المئوية لمساهمة قطاع الجلود والأحذية في إجمالي الوطني للدخل الداخلي بنسبة 99.8 % وهذا الارتباط دال عند مستوى معنوية 0.01 ؛
- النسبة المئوية لمساهمة قطاع الجلود والأحذية في إجمالي الوطني للضرائب المرتبطة بالإنتاج بنسبة 86.6 % وهذا الارتباط دال عند مستوى معنوية 0.01 ؛
- النسبة المئوية لمساهمة قطاع الجلود والأحذية في إجمالي الوطني لاستهلاك الأصول الثابتة بنسبة 79.1 % وهذا الارتباط دال عند مستوى معنوية 0.01 ؛
- النسبة المئوية لمساهمة قطاع الجلود والأحذية في إجمالي الوطني لتعويض الأجراء بنسبة 97.1 % وهذا الارتباط دال عند مستوى معنوية 0.01 ؛
- النسبة المئوية لمساهمة قطاع الجلود والأحذية في إجمالي الوطني للفائض الصافي للاستغلال بنسبة 84.7 % وهذا الارتباط دال عند مستوى معنوية 0.05.

1-1-4 النسبة المئوية لمساهمة قطاع الجلود والأحذية في إجمالي الوطني لاستهلاك الأصول الثابتة

يَتبين من قيم هذه المتغيرة (**PCFFS**) أنَّ مساهمة هذا القطاع في إجمالي الأصول الثابتة المحقَّق على المستوى الوطني خلال فترة الدراسة كانت محصورة بَين أقل قيمة 0.03% مسجَّلة سنة 2007 وأعلى قيمة 0.88 % مسجلة سنة 1974، بمتوسط بلغَ 0.29 % وبانحراف معياري0.19 %، ومنه فان مقدار معامل الاختلاف هو 66.86 %، الذي يُؤشّر على تذبب قيم هذه المتغيرة ذات الاتجاه المتناقص، كما يُبيّنه الشكل (2-4) أدناه.

الشكل (2-4) تطور النسبة المئوية لمساهمة قطاع الجلود والأحذية في إجمالي استهلاك الأصول الثابتة الوطني

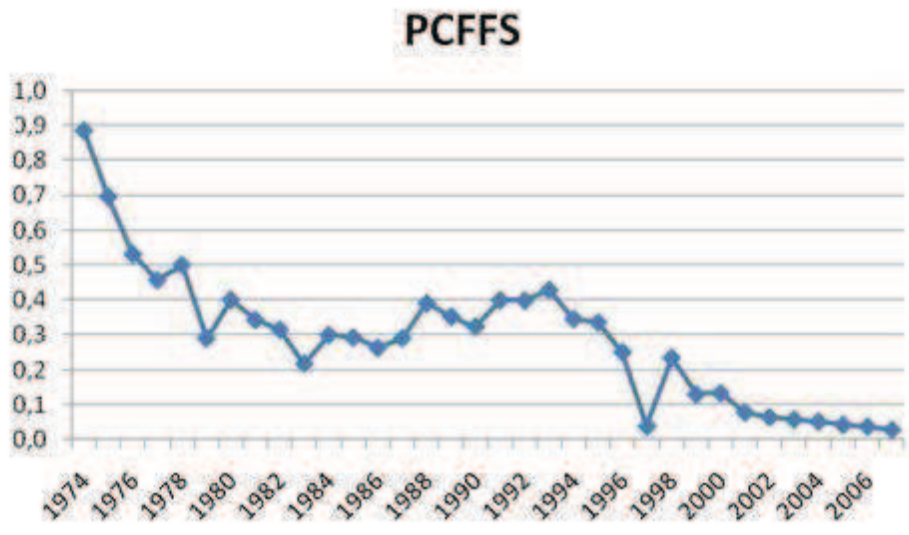

المرجع : مرسوم انطلاقا من بيانات الجدول (2-1)

وترتبط المتغيرة (**PCFFS**) بالمتغيرات التالية :

- النسبة المئوية لمساهمة قطاع الجلود والأحذية في إجمالي الوطني لتعويض الأجراء بنسبة 85.8 % وهذا الارتباط دال عند مستوى معنوية 0.01 ؛
- النسبة المئوية لمساهمة قطاع الجلود والأحذية في إجمالي الوطني للدخل الداخلي بنسبة 74.9 % وهذا الارتباط دال عند مستوى معنوية 0.01 ؛
- النسبة المئوية لمساهمة قطاع الجلود والأحذية في إجمالي الضرائب المرتبطة بالإنتاج الوطني بنسبة 74.1 % وهذا الارتباط دال عند مستوى معنوية 0.01 ؛
- النسبة المئوية لمساهمة قطاع الجلود والأحذية في إجمالي الوطني للفائض الصافي للاستغلال بنسبة 49.9% وهذا الارتباط دال عند مستوى معنوية 0.01 وهو أضعف ارتباط.

1- 1- 5 النسبة المئوية لمساهمة قطاع الجلود والأحذية في إجمالي الوطني للدخل الداخلي

يَتبين من قيم هذه المتغيرة (**PRIS**) أنَّ مساهمة هذا القطاع في إجمالي الدخل الداخلي المحقَّق على المستوى الوطني خلال فترة الدراسة كانت محصورة بَين أقل قيمة 0.03 % مسجَّلة سنة 2007 وأعلى قيمة 0.55 % مسجلة سنة 1975، بمتوسط بلغَ 0.29 % وبانحراف معياري0.20%، ومنه فان مقدار معامل الاختلاف هو68.70 %، الذي يُؤشِّر على تذبب قيم هذه المتغيرة ذات الاتجاه المتناقص، كما يُبيِّنه الشكل (2-5) أدناه.

الشكل (2-5): تطور النسبة المئوية لمساهمة قطاع الجلود والأحذية في إجمالي الدخل الداخلي الوطني

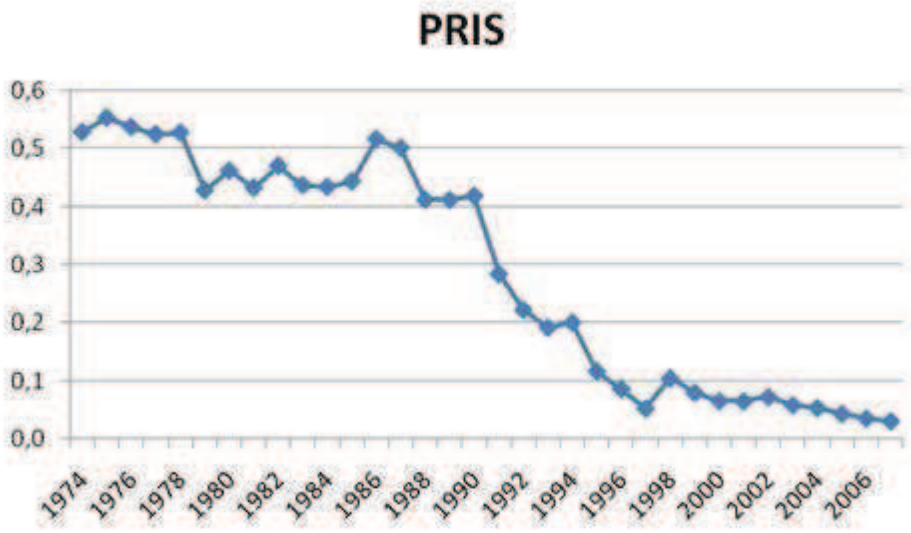

المرجع : برسوم انطلاقا من بيانات الجدول (2-1).

وترتبط المتغيرة (**PRIS**) بالمتغيرات التالية :

- النسبة المئوية لمساهمة قطاع الجلود والأحذية في إجمالي الوطني للضرائب المرتبطة بالإنتاج بنسبة 85.8 % وهذا الارتباط دال عند مستوى معنوية 0.01 ؛
- النسبة المئوية لمساهمة قطاع الجلود والأحذية في إجمالي الفائض الصافي للاستغلال الوطني بنسبة 86.5 % وهذا الارتباط دال عند مستوى معنوية 0.05، وهو أضعف ارتباط.
- النسبة المئوية لمساهمة قطاع الجلود والأحذية في إجمالي الوطني لتعويض الأجراء بنسبة 95.9 % وهذا الارتباط دال عند مستوى معنوية 0.01 ؛

1-1-6 النسبة المئوية لمساهمة قطاع الجلود والأحذية في إجمالي الوطني للضرائب المرتبطة بالإنتاج

يَتبين من قيم هذه المتغيرة (**PILPS**) أنَّ مساهمة هذا القطاع في إجمالي الضرائب المرتبطة بالإنتاج المحقَّق على المستوى الوطني خلال فترة الدراسة كانت محصورة بَين أقل قيمة 0.02% مسجَّلة سنة 2007 وأعلى قيمة 0.90 % مسجلة سنة 1988، بمتوسط بلغَ 0.29 % وبانحراف معياري0.27 %، ومنه فان مقدار معامل الاختلاف هو93.56%، الذي يُؤشِّر على تذبب قيم هذه المتغيرة ذات الاتجاه المتناقص رغم بعض القيم الشاذة، كما يُبيّنه الشكل (2-6) أدناه.

الشكل (2-6): تطور النسبة المئوية لمساهمة قطاع الجلود والأحذية في إجمالي الضرائب المرتبطة بالإنتاج الوطني

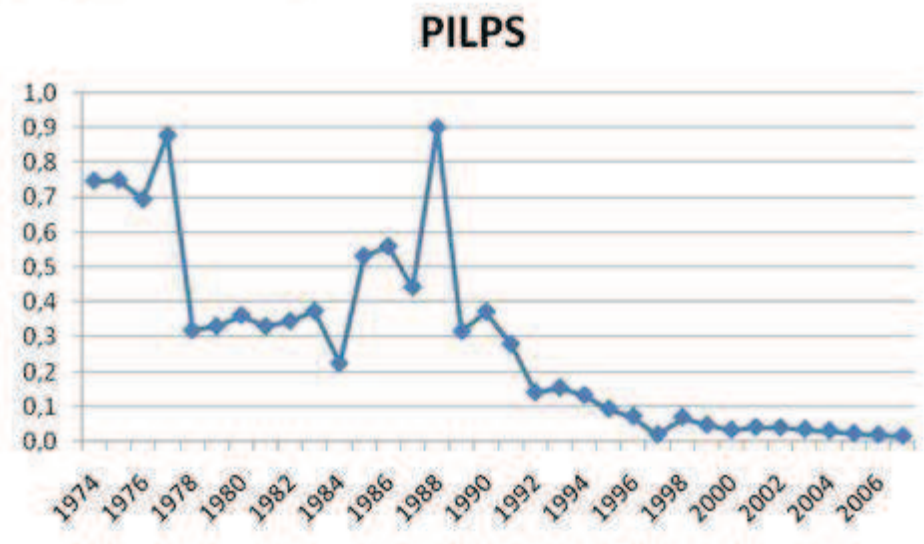

المرجع : مرسوم انطلاقا من بيانات الجدول (2-1).

وترتبط المتغيرة (**PILPS**) بالمتغيرات التالية :

- النسبة المئوية لمساهمة قطاع الجلود والأحذية في إجمالي الوطني للفائض الصافي للاستغلال بنسبة 54.7 % وهذا الارتباط دال عند مستوى معنوية 0.01.
- النسبة المئوية لمساهمة قطاع الجلود والأحذية في إجمالي الوطني لتعويضات الأجراء بنسبة 82.0 % وهذا الارتباط دال عند مستوى معنوية 0.01.

1-1-7 النسبة المئوية لمساهمة قطاع الجلود والأحذية في إجمالي الوطني لتعويض الأجراء

يَتبين من قيم هذه المتغيرة (**PRSS**) أنَّ مساهمة هذا القطاع في إجمالي تعويض الأجراء المحقَّق على المستوى الوطني خلال فترة الدراسة كانت محصورة بَين أقل قيمة 0.09% مسجَّلة سنة 1997 وأعلى قيمة 1.14% مسجلة سنة 1974، بمتوسط بلغَ 0.61% وبانحراف معياري0.32 %،

ومنه فان مقدار معامل الاختلاف هو53.28%، الذي يُؤشّر على تجانس في قيم هذه المتغيرة ذات الاتجاه المتناقص، كما يُبيّنه الشكل (2-7) أدناه الآخذ في الانحدار.

الشكل (2-7): تطور النسبة المئوية لمساهمة قطاع الجلود والأحذية في إجمالي تعويض الأجراء الوطني

المرجع : مرسوم انطلاقا من بيانات الجدول (2-1).

وترتبط المتغيرة (**PRSS**) بالمتغيرات التالية :

النسبة المئوية لمساهمة قطاع الجلود والأحذية في إجمالي الفائض الصافي للاستغلال بنسبة 76.4 % وهذا الارتباط دال عند مستوى معنوية 0.01.

1-1-8 النسبة المئوية لمساهمة قطاع الجلود والأحذية في إجمالي الوطني لفائض الصافي للاستغلال

يَتبين من قيم هذه المتغيرة (**PENES**) أنَّ مساهمة هذا القطاع في إجمالي الإنتاج الخام المحقَّق على المستوى الوطني خلال فترة الدراسة كانت محصورة بَين أقل قيمة 0.01- % مسجَّلة سنة 1995 وأعلى قيمة 0.30 % مسجلة سنة 1978، بمتوسط بلغَ 0.12% وبانحراف معياري0.10 %، ومنه فان مقدار معامل الاختلاف هو 84.06%، الذي يُؤشِّر على تذبب عنيف جدا في قيم هذه المتغيرة مقارنة بغيرها مع تميّز اتجاهها بالتّناقص، كما يُبيّنه الشكل (2-8) أدناه.

الشكل (2-8): تطور النسبة المئوية لمساهمة قطاع الجلود والأحذية في إجمالي الفائض الصافي للاستغلال الوطني

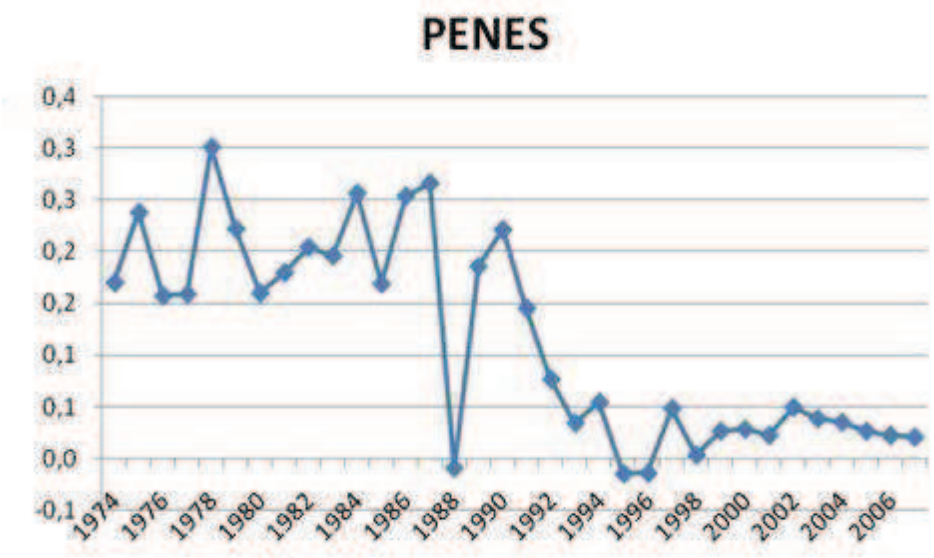

المرجع: مرسوم انطلاقا من بيانات الجدول (2-1).

ثانيا : تحديد أهمية مساهمة قطاع الجلود والأحذية في تشكيل متغيرات الدراسة

نحاول في هذه الفقرة أن ندرس الفروق التي يُمكن أن تكون في متوسطات متغيرات الدراسة الثماني مثنى مثنى - المُوضحة في الشكل (2-9) والجدولين (2-5) و(2-6) (انظر الملحق رقم(02)، والملحق

رقم(03) – وسنستخدم الاختبار الإحصائي t-student لعينتين مستقلتين[29] الذي يزودنا بمعلومات تمكننا من الحكم على أي المتغيرات لها متوسط أكبر.

وبالتالي نريد اختبار الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود فروق دالّة إحصائيا في مساهمة قطاع الجلود والأحذيّة في الاقتصاد الوطني من خلال متغيرات الدراسة بين سنتي 1974-2007.

الشكل (2-9): منحى متوسطات متغيرات الدراسة

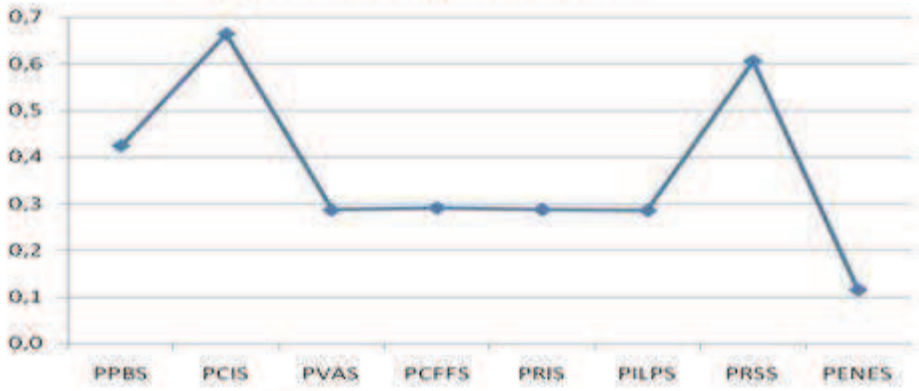

المرجع: مرسوم من بيانات الجدول (2-4)

2-1 فحص اختبار تجانس التباين في متغيرات الدراسة.

تعتمد قيمة إحصاءة t-student للعينات المستقلة في حسابها على مدى تحقق فرضية تجانس تباين قيم المتغيرات من عدمه[30]، وعليه نختبر الفرضيتين التاليتين:

1- تباينات قيم متغيرات الدراسة متساوية.

2- متوسطات قيم متغيرات الدراسة متساوية.

الجدول (2-3) Test d'homogénéité des variances

Variable			
Statistique de Levene	ddl1	ddl2	Signification
15,093	7	264	0,000

يُبين الجدول (2-3) إحصاءة Levene وقد بلغة قيمتها 15.093 وهي للكشف عن تحقق فرضية تجانس التباين بين متغيرات الدراسة الثماني، و بما أنّ نتيجة هذا الاختبار دالّة إحصائيا لأنّ :

(29) - Test d'échantillons indépendants

(30) محمود فوزي شعوبي، مطبوعة تحليل المعطيات، مُقدمة لطلاب السنة الأولى، تخصص نمذجة اقتصادية، دفعة 2007 .

$Sig. = 0.000 \prec \alpha = 0.05$ فإنّ هذا يُشير إلى عدم تحقق فرضية تجانس التباين بين قيم المتغيرات، وتعني هذه النتيجة أنَّ اثنين على الأقل من متغيرات الدراسة ليس لهما نفس التباين.

الجدول (2-4) ANOVA

Variable					
	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	8,042	7	1,149	16,593	0,000
Intra-groupes	18,279	264	0,069		
Total	26,321	271			

يُوفر الجدول (2-4) كل البيانات اللازمة لحساب قيمة الإحصاءة F التي بلغة قيمتها 16.593 وهي دالّة إحصائيا كما يتبين من مستوى الدلالة المرافق، وتؤكد هذه النتيجة وجود فروق في متوسطات قيم متغيرات الدراسة.

ولتحديد المتغيرات ذات المتوسطات المختلفة ينبغي إجراء اختبار إحصائي لتساوي المتوسطات في حالة العينات المستقلة، وسوف نعتمد على النتائج الواردة في الجدول (2-2) أعلاه والجدولين التاليين(2-5)و(2-6) لهذا الغرض[31].

2-1-1 مقارنة متوسط النسبة المئوية لمساهمة قطاع الجلود والأحذية في الإنتاج الخام الوطني مع باقي متغيرات الدراسة الأخرى.

1- بالنسبة للثنائية (PPBS-PCIS) : تتحقق لهما فرضية عدم تساوي التباين كما هو مُبيّن من اختبار Levene حيث الاحتمال المرفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.007 \prec \alpha = 0.05$، إلا أن الاحتمال المرفق بالإحصاءة Test-t ومجال الثقة المحسوب للفرق في المتوسطين يبين تحقق فرضية عدم تساوي المتوسطين حيث أن النسبة المئوية لمساهمة القطاع في إجمالي الاستهلاك الوسيط الوطني يزيد عن المساهمة في إجمالي الإنتاج الخام الوطني.

(31) -لدينا ثماني متغيرات، وبالتالي فإن عدد المقارنات هو $C_8^2 = 28$.

2- بالنسبة للثنائية (PPBS- PVAS) : تتحقق لهما فرضية عدم تساوي التباين كما هو مُبيّن من اختبار Levene حيث الاحتمال المرفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.004 \prec \alpha = 0.05$، إلا أن الاحتمال المرفق بالإحصاءة Test-t ومجال الثقة المحسوب للفرق في المتوسطين يبين تحقق فرضية عدم تساوي المتوسطين حيث أن النسبة المئوية لمساهمة القطاع في إجمالي القيمة المضافة الوطني يقل عن المساهمة في إجمالي الإنتاج الخام الوطني.

3- بالنسبة للثنائية (PPBS- PCFFS) : تتحقق لهما فرضية عدم تساوي التباين كما هو مُبيّن من اختبار Levene حيث الاحتمال المرفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.001 \prec \alpha = 0.05$، إلا أن الاحتمال المرفق بالإحصاءة Test-t ومجال الثقة المحسوب للفرق في المتوسطين يبين عدم تساوي المتوسطين وأنّ الفرق هو لصالح المتغيرة (PPBS).

4- بالنسبة للثنائية (PPBS- PRIS) : تتحقق لهما فرضية عدم تساوي التباين كما هو مُبيّن من اختبار Levene حيث الاحتمال المرفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.008 \prec \alpha = 0.05$، إلا أن الاحتمال المرفق بالإحصاءة Test-t ومجال الثقة المحسوب للفرق في المتوسطين يبين تحقق فرضية تساوي المتوسطين.

5- بالنسبة للثنائية (PPBS- PILPS) : تتحقق لهما فرضية تساوي التباين كما هو مُبيّن من اختبار Levene حيث الاحتمال المرفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.346 \succ \alpha = 0.05$، إلا أن الاحتمال المرفق بالإحصاءة Test-t ومجال الثقة المحسوب للفرق في المتوسطين يبين تحقق فرضية عدم تساوي المتوسطين وأنّ هذا الفرق هو لصالح المتغيرة (PPBS).

6- بالنسبة للثنائية (PPBS- PRSS) : تتحقق لهما فرضية تساوي التباين كما هو مُبيّن من اختبار Levene حيث الاحتمال المرفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.303 \succ \alpha = 0.05$، إلا أن الاحتمال المرفق بالقيمة المحسوبة للإحصاءة Test-t ومجال الثقة المحسوب للفرق في المتوسطين يبين تحقق فرضية عدم تساوي المتوسطين وأنّ هذا الفرق هو لصالح المتغيرة (PRSS).

7- بالنسبة للثنائية (PPBS- PENES) : تتحقق لهما فرضية عدم تساوي التباين كما هو مُبيّن من اختبار Levene حيث الاحتمال المرفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.000 \prec \alpha = 0.05$، إلا أن الاحتمال المرفق بالقيمة المحسوبة للإحصاءة Test-t ومجال الثقة المحسوب للفرق في المتوسطين يبين تحقق فرضية عدم تساوي المتوسطين وأنّ هذا الفرق هو لصالح المتغيرة (PPBS).

2-1-2 مقارنة متوسط النسبة المئوية لمساهمة قطاع الجلود والأحذية في إجمالي الاستهلاك الوسيط الوطني مع باقي متغيرات الدراسة الأخرى.

1- بالنسبة للثنائية (PCIS - PVAS) : تتحقق لهما فرضية عدم تساوي التباين كما هو مُبيّن من اختبار Levene حيث الاحتمال المرفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.000 \prec \alpha = 0.05$، إلا أن الاحتمال المرفق بالقيمة المحسوبة للإحصاءة Test-t ومجال الثقة المحسوب للفرق في المتوسطين يبين تحقق فرضية عدم تساوي المتوسطين وأنّ هذا الفرق هو لصالح المتغيرة (PCIS).

2- بالنسبة للثنائية (PCIS-PCFFS) : تتحقق لهما فرضية عدم تساوي التباين كما هو مُبيّن من اختبار Levene حيث الاحتمال المرفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.000 \prec \alpha = 0.05$، إلا أن الاحتمال المرفق بالقيمة المحسوبة للإحصاءة Test-t ومجال الثقة المحسوب للفرق في المتوسطين يبين تحقق فرضية عدم تساوي المتوسطين وأنّ هذا الفرق هو لصالح المتغيرة (PCIS).

3- بالنسبة للثنائية (PCIS- PRIS) : تتحقق لهما فرضية عدم تساوي التباين كما هو مُبيّن من اختبار Levene حيث الاحتمال المرفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.000 \prec \alpha = 0.05$، إلا أن الاحتمال المرفق بالقيمة المحسوبة للإحصاءة Test-t ومجال الثقة المحسوب للفرق في المتوسطين يبين تحقق فرضية عدم تساوي المتوسطين وأنّ هذا الفرق هو لصالح المتغيرة (PCIS).

4- بالنسبة للثنائية (PCIS- PILPS) : تتحقق لهما فرضية عدم تساوي التباين كما هو مُبيّن من اختبار Levene حيث الاحتمال المرفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.002 \prec \alpha = 0.05$، إلا أن الاحتمال المرفق بالقيمة المحسوبة للإحصاءة Test-t ومجال الثقة المحسوب للفرق في المتوسطين يبين تحقق فرضية عدم تساوي المتوسطين وأنّ هذا الفرق هو لصالح المتغيرة (PCIS).

5- بالنسبة للثنائية (PCIS- PRSS) : تتحقق لهما فرضية تساوي التباين كما هو مُبيّن من اختبار Levene حيث الاحتمال المرفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.072 \succ \alpha = 0.05$، إلا أن الاحتمال المرفق بالقيمة المحسوبة للإحصاءة Test-t ومجال الثقة المحسوب للفرق في المتوسطين يبين تحقق فرضية تساوي المتوسطين.

6- بالنسبة للثنائية (PCIS- PENES) : تتحقق لهما فرضية عدم تساوي التباين كما هو مُبيّن من اختبار Levene حيث الاحتمال المرفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.000 \prec \alpha = 0.05$، إلا أن الاحتمال المرفق

بالقيمة المحسوبة للإحصاءة Test-t ومجال الثقة المحسوب للفرق في المتوسطين يبين تحقق فرضية عدم تساوي المتوسطين وأنّ هذا الفرق هو لصالح المتغيرة (PCIS).

2-1-3 مقارنة متوسط النسبة المئوية لمساهمة قطاع الجلود والأحذية في إجمالي القيمة المضافة الوطنية مع باقي متغيرات الدراسة الأخرى.

1- بالنسبة للثنائية (PVAS-PCFFS) : تتحقق لهما فرضية تساوي التباين كما هو مُبيّن من اختبار Levene حيث الاحتمال المرفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.187 \succ \alpha = 0.05$، إلا أن الاحتمال المرفق بالقيمة المحسوبة للإحصاءة Test-t ومجال الثقة المحسوب للفرق في المتوسطين يبين تحقق فرضية تساوي المتوسطين.

2- بالنسبة للثنائية (PVAS-PRIS) : تتحقق لهما فرضية تساوي التباين كما هو مُبيّن من اختبار Levene حيث الاحتمال المرفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.639 \succ \alpha = 0.05$، إلا أن الاحتمال المرفق بالقيمة المحسوبة للإحصاءة Test-t ومجال الثقة المحسوب للفرق في المتوسطين يبين تحقق فرضية تساوي المتوسطين.

3- بالنسبة للثنائية (PVAS-PILPS) : تتحقق لهما فرضية تساوي التباين كما هو مُبيّن من اختبار Levene حيث الاحتمال المرفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.180 \succ \alpha = 0.05$، إلا أن الاحتمال المرفق بالقيمة المحسوبة للإحصاءة Test-t ومجال الثقة المحسوب للفرق في المتوسطين يبين تحقق فرضية تساوي المتوسطين.

4- بالنسبة للثنائية (PVAS-PRSS) : تتحقق لهما فرضية عدم تساوي التباين كما هو مُبيّن من اختبار Levene حيث الاحتمال المرفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.000 \prec \alpha = 0.05$، إلا أن الاحتمال المرفق بالقيمة المحسوبة للإحصاءة Test-t ومجال الثقة المحسوب للفرق في المتوسطين يبين تحقق فرضية عدم تساوي المتوسطين وأنّ هذا الفرق هو لصالح المتغيرة (PRSS).

5- بالنسبة للثنائية (PVAS-PENES) : تتحقق لهما فرضية عدم تساوي التباين كما هو مُبيّن من اختبار Levene حيث الاحتمال المرفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.000 \prec \alpha = 0.05$، إلا أن الاحتمال المرفق بالقيمة المحسوبة للإحصاءة Test-t ومجال الثقة المحسوب للفرق في المتوسطين يبين تحقق فرضية عدم تساوي المتوسطين وأنّ هذا الفرق هو لصالح المتغيرة (PVAS).

2-1-4 مقارنة متوسط النسبة المئوية لمساهمة قطاع الجلود والأحذية في إجمالي استهلاك الأصول الثابتة الوطنية مع باقي متغيرات الدراسة الأخرى.

1- بالنسبة للثنائية (PCFFS-PRIS) : تتحقق لهما فرضية تساوي التباين كما هو مُبيّن من اختبار Levene حيث الاحتمال المرفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.102 \succ \alpha = 0.05$، إلا أن الاحتمال المرفق بالقيمة المحسوبة للإحصاءة Test-t ومجال الثقة المحسوب للفرق في المتوسطين يبين تحقق فرضية تساوي المتوسطين.

2- بالنسبة للثنائية (PCFFS-PILPS) : تتحقق لهما فرضية عدم تساوي التباين كما هو مُبيّن من اختبار Levene حيث الاحتمال المرفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.039 \prec \alpha = 0.05$، إلا أن الاحتمال المرفق بالقيمة المحسوبة للإحصاءة Test-t ومجال الثقة المحسوب للفرق في المتوسطين يبين تحقق فرضية تساوي المتوسطين.

2- بالنسبة للثنائية (PCFFS-PRSS) : تتحقق لهما فرضية عدم تساوي التباين كما هو مُبيّن من اختبار Levene حيث الاحتمال المرفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.000 \prec \alpha = 0.05$، إلا أن الاحتمال المرفق بالقيمة المحسوبة للإحصاءة Test-t ومجال الثقة المحسوب للفرق في المتوسطين يبين تحقق فرضية عدم تساوي المتوسطين وأنّ هذا الفرق هو لصالح المتغيرة (PRSS).

3- بالنسبة للثنائية (PCFFS-PENES) : تتحقق لهما فرضية عدم تساوي التباين كما هو مُبيّن من اختبار Levene حيث الاحتمال المرفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.019 \prec \alpha = 0.05$، إلا أن الاحتمال المرفق بالقيمة المحسوبة للإحصاءة Test-t ومجال الثقة المحسوب للفرق في المتوسطين يبين تحقق فرضية عدم تساوي المتوسطين وأنّ هذا الفرق هو لصالح المتغيرة (PCFFS).

2-1-5 مقارنة متوسط النسبة المئوية لمساهمة قطاع الجلود والأحذية في إجمالي الدخل الداخلي الوطني مع باقي متغيرات الدراسة الأخرى.

1- بالنسبة للثنائية (PRIS-PILPS) : تتحقق لهما فرضية تساوي التباين كما هو مُبيّن من اختبار Levene حيث الاحتمال المرفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.273 \succ \alpha = 0.05$، إلا أن الاحتمال المرفق بالقيمة المحسوبة للإحصاءة Test-t ومجال الثقة المحسوب للفرق في المتوسطين يبين تحقق فرضية تساوي المتوسطين.

2- بالنسبة للثنائية (PRIS-PRSS) : تتحقق لهما فرضية عدم تساوي التباين كما هو مُبيّن من اختبار Levene حيث الاحتمال المرفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.001 \prec \alpha = 0.05$، إلا أن الاحتمال المرفق

بالقيمة المحسوبة للإحصاءة Test-t ومجال الثقة المحسوب للفرق في المتوسطين يبين تحقق فرضية عدم تساوي المتوسطين وأنّ هذا الفرق هو لصالح المتغيرة (PRSS).

3- بالنسبة للثنائية (PRIS-PENES) : تتحقق لهما فرضية عدم تساوي التباين كما هو مُبيّن من اختبار Levene حيث الاحتمال المرفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.000 \prec \alpha = 0.05$، إلا أن الاحتمال المرفق بالقيمة المحسوبة للإحصاءة Test-t ومجال الثقة المحسوب للفرق في المتوسطين يبين تحقق فرضية عدم تساوي المتوسطين وأنّ هذا الفرق هو لصالح المتغيرة (PRIS).

2-1-6 مقارنة متوسط النسبة المئوية لمساهمة قطاع الجلود والأحذية في إجمالي الضرائب المرتبطة بالإنتاج الوطني مع باقي متغيرات الدراسة الأخرى.

1- بالنسبة للثنائية (PILPS-PRSS) : تتحقق لهما فرضية تساوي التباين كما هو مُبيّن من اختبار Levene حيث الاحتمال المرفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.079 \succ \alpha = 0.05$، إلا أن الاحتمال المرفق بالقيمة المحسوبة للإحصاءة Test-t ومجال الثقة المحسوب للفرق في المتوسطين يبين تحقق فرضية عدم تساوي المتوسطين وأنّ هذا الفرق هو لصالح المتغيرة (PRSS).

2- بالنسبة للثنائية (PILPS-PENES) : تتحقق لهما فرضية عدم تساوي التباين كما هو مُبيّن من اختبار Levene حيث الاحتمال المرفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.000 \prec \alpha = 0.05$، إلا أن الاحتمال المرفق بالقيمة المحسوبة للإحصاءة Test-t ومجال الثقة المحسوب للفرق في المتوسطين يبين تحقق فرضية عدم تساوي المتوسطين وأنّ هذا الفرق هو لصالح المتغيرة (PILPS).

2-1-7 مقارنة متوسط النسبة المئوية لمساهمة قطاع الجلود والأحذية في إجمالي تعويضات الأجراء الوطني مع باقي متغيرات الدراسة الأخرى.

1- بالنسبة للثنائية (PRSS-PENES) : تتحقق لهما فرضية عدم تساوي التباين كما هو مُبيّن من اختبار Levene حيث الاحتمال المرفق بقيمة الإحصاءة F بلغ $Sig. = 0.000 \prec \alpha = 0.05$، إلا أن الاحتمال المرفق بالقيمة المحسوبة للإحصاءة Test-t ومجال الثقة المحسوب للفرق في المتوسطين يبين تحقق فرضية عدم تساوي المتوسطين وأنّ هذا الفرق هو لصالح المتغيرة (PRSS).

ثالثا.البحث عن العوامل المفسرة لوزن وأهمية قطاع الجلود والأحذية في الاقتصاد الجزائري

– استخدمنا طريقة التحليل العاملي إلى مركبات أساسية، حيث يُعرَّف هذا التحليل بأنه "تصميم ينصب على فحص ارتباط مجموعة من المتغيرات تمهيدا لتقديم تفسير حول العلاقات بينها من أجل الخلوص إلى عدد قليل من المتغيرات الخفية والتي نُسمِّيها بالعوامل[32].

تعني عبارة "العامل" هنا مجموعة أبعاد أو متغيرات خفية تتضمن عددا من المتغيرات المرتبطة خطيا، وتتحدد المتغيرات في كل عامل وفقا لدرجة تشبعها فيه[33]. وباعتبار المتغيرات مرتبطة، بنسب مختلفة، بكافة العوامل المستخرجة فإن تحديد انتماء المتغير إلى عامل ما يتم وفقا لأعلى درجة من درجات التشبع (الارتباط).
نسعى في هذه الفقرة إلى الإجابة على السؤال التالي:

انطلاقا من المتغيرات المعبرة عن مساهمة قطاع الجلود و الأحذية في حساب الإنتاج وحساب الاستغلال، ما هي العوامل المفسِّرة لأهمية هذا القطاع في الاقتصاد الوطني؟

3-1 اختبار تحقق فرضيات التحليل العاملي إلى مركبات أساسية.

لهذه الطريقة مجموعة من الفرضيات[34].

يعتمد التحليل العاملي إلى مركبات أساسية على مصفوفة الارتباطات بين متغيرات الدراسة المُبينة في الجدول (2-7) أدناه، تمهيدا لحساب التباينات المشتركة والقيم الذاتية وارتباط المتغيرات بالعوامل المفسرة للظاهرة موضوع الدراسة والتحليل.

(32) -خالد بن سعد الجضعي (2005)، تقنيات صنع القرار تطبيقات حاسوبية، الجزء الثاني، دار الأصحاب للنشر والتوزيع، الرياض، ص471 [بتصرف].
(33) -تشير درجة التشبع إلى معامل ارتباط كل متغير بالعامل، وبتربيع هذه القيمة نحصل على نسبة التباين المفسر في المتغير من قبل العامل.
(34) -تفصيل هذه الفرضيات، أنظر: خالد بن سعد الجضعي (2005)، تقنيات صنع القرار تطبيقات حاسوبية، الجزء الثاني،

جدول (2-7) مصفوفة معاملات الارتباط ل- Pearson (a)

N=34		PPBS	PCIS	PVAS	PCFFS	PRIS	PILPS	PRSS	PENES
Corrélation	PPBS	1,000	,988	,985	,864	,974	,884	,969	,801
	PCIS	,988	1,000	,950	,899	,932	,874	,946	,748
	PVAS	,985	,950	1,000	,791	,998	,866	,971	,847
	PCFFS	,864	,899	,791	1,000	,749	,741	,858	,499
	PRIS	,974	,932	,998	,749	1,000	,858	,959	,865
	PILPS	,884	,874	,866	,741	,858	1,000	,820	,547
	PRSS	,969	,946	,971	,858	,959	,820	1,000	,764
	PENES	,801	,748	,847	,499	,865	,547	,764	1,000

Sig. (2-tailed)	PPBS	PCIS	PVAS	PCFFS	PRIS	PILPS	PRSS	PENES
PPBS		,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000
PCIS	,000		,000	,000	,000	,000	,000	,000
PVAS	,000	,000		,000	,000	,000	,000	,000
PCFFS	,000	,000	,000		,000	,000	,000	,003
PRIS	,000	,000	,000	,000		,000	,000	,000
PILPS	,000	,000	,000	,000	,000		,000	,001
PRSS	,000	,000	,000	,000	,000	,000		,000
PENES	,000	,000	,000	,003	,000	,001	,000	

a. Determinant = 2,53E-013

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

المرجع: مخرجات البرنامج SPSS

أ- الفرضية الأولى لهذا التحليل هي اختلاف القيمة المطلقة لمحدد مصفوفة معاملات الارتباط[35] عن الصفر، وهو محقق في الجدول (2-7) أعلاه، حيث: Déterminant = 2.53E-013 مما يدل على سلامة معطيات ونتائج التحليل.

ب- يُبيّن الجدول (2-8) نتائج اختبار كايزر-ماير-أولكن (K-M-O)، وهو يُشير إلى مدى تحقّق الفرضية الثانية لهذا التحليل وهي أن لا تقل قيمة مؤشر (K-M-O) عن 50%. وهذا محقق حيث بلغت قيمته 0.772، مما يدل على كفاية العينة موضوع الدراسة. كما تظهر نتيجة اختبار Bartlett دالة، ويُعدُّ هذا مؤشرا لاختلاف مصفوفة الارتباط عن مصفوفة الوحدة، بمعنى أنه توجد تباينات مشتركة بين متغيرات الدراسة تشكل مجموعة العوامل الخفية، وهو ما نسعى إلى الكشف عنه.

جدول (2-8) Indice KMO et test de Bartlett

Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy.		,772
Bartlett's Test of Sphericity	Approx. Chi-Square	855,617
	Df	28
	Sig.	,000

المرجع: مخرجات البرنامج SPSS

(35) -محدّد مصفوفة معاملات الارتباط يُساوي حاصل جداء القيم الذاتية لهذه المصفوفة.

ج- نحصل على نسب التباين المشترك بين متغيرات الدراسة من خلال قيم مصفوفة معاملات الارتباط الصورية (Anti-Image Matrices)، وهي موضحة في الجدول (2-9) الآتي:

جدول (2-9) Matrices anti-images

		PPBS	PCIS	PVAS	PCFFS	PRIS	PILPS	PRSS	PENES
Anti-image Covariance	PPBS	,000	,000	,000	-6,036E-6	8,621E-5	-,001	,000	-,001
	PCIS	,000	,002	,000	,000	,000	,001	-,001	,001
	PVAS	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000
	PCFFS	-6,036E-6	,000	,000	,011	,001	,001	-,001	,001
	PRIS	8,621E-5	,000	,000	,001	,000	,000	-8,482E-5	,000
	PILPS	-,001	,001	,000	,001	,000	,029	,013	,027
	PRSS	,000	-,001	,000	-,001	-8,482E-5	,013	,014	,013
	PENES	-,001	,001	,000	,001	,000	,027	,013	,029
Anti-image Correlation	PPBS	,802[a]	-,952	-,512	-,003	,324	-,338	,124	-,282
	PCIS	-,952	,807[a]	,520	-,112	-,331	,160	-,202	,113
	PVAS	-,512	,520	,734[a]	-,786	-,966	,151	-,109	,145
	PCFFS	-,003	-,112	-,786	,753[a]	,871	,037	-,104	,035
	PRIS	,324	-,331	-,966	,871	,742[a]	-,221	-,060	-,233
	PILPS	-,338	,160	,151	,037	-,221	,752[a]	,662	,921
	PRSS	,124	-,202	-,109	-,104	-,060	,662	,855[a]	,666
	PENES	-,282	,113	,145	,035	-,233	,921	,666	,722[a]
a. Measures of Sampling Adequacy(MSA)									

المرجع: مخرجات البرنامج SPSS

تفيد هذه المصفوفة في التحقق من فرضية كفاية العينة لكل متغير من متغيرات الدراسة، وإذا تتبّعنا الأرقام المؤشر عليها بالحرف (a) في القطر الرئيسي لمصفوفة المعاملات الصورية نجد أن 100 % من المتغيرات ذات معامل ارتباط صوري لا يقلُّ عن 0.50، مما يدل على استيفاء هذه النسبة من المتغيرات لفرضية كفاية العينة لكل متغيرة.

3-2 جودة تمثيل المتغيرات

الهدف من استخدام طريقة التحليل العاملي إلى مركبات أساسية هو إيجاد حد أدنى من المتغيرات يمثل كافة المتغيرات الأولية المقترحة، والسؤال المطروح، ما مدى جودة التمثيل لهذه المتغيرات ؟

يُبيّن الجدول (2-10) الآتي جودة تمثيل المتغيرات انطلاقا من معاملات الارتباط المتعدِّد وكذا مقدار التّباينات المشتركة بين المتغيّرات.

يُبيّن العمود الثاني (Extraction) حاصل مجموع مربعات التباينات المشتركة عند كل متغير في العوامل المستخرجة. وهكذا، تبدوا متغيرات الدراسة ذات جودة عالية للتمثيل.

جدول (2-10) جودة تمثيل المتغيرات (Qualité de représentation (Communalities

	Initial	Extraction
PPBS	1,000	,998
PCIS	1,000	,975
PVAS	1,000	,992
PCFFS	1,000	,899
PRIS	1,000	,986
PILPS	1,000	,840
PRSS	1,000	,952
PENES	1,000	,977
Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.		

المرجع: مخرجات البرنامج SPSS

3-3 استخراج القيم الذاتية.

ينطلق التحليل حسب هذه الطريقة من البحث عن القيم الذاتية والنّسب المرتبطة بالمحاور العاملية، حيث تشير القيمة الذّاتية إلى كمية التباين المفسر في المتغيرات من قبل العامل الذي ارتبطت به، بمعنى تشتت المتغيرات حول كل محور عاملي. ولهذا الغرض ندرج الجدول (2-11) الآتي والذي يُبيّن القيم الذاتية ونسب التشتت.

جدول (2-11) القيم الذاتية ونسب التشتت حول المحاور العاملية Variance totale expliquée

Composante	Valeurs propres initiales			Extraction Sommes des carrés des facteurs retenus			Somme des carrés des facteurs retenus pour la rotation		
	Total	% de la variance	% cumulés	Total	% de la variance	% cumulés	Total	% de la variance	% cumulés
1	7,024	87,803	87,803	7,024	87,803	87,803	4,393	54,916	54,916
2	,594	7,421	95,224	,594	7,421	95,224	3,225	40,308	95,224
3	,277	3,467	98,691						
4	,079	,989	99,680						
5	,020	,252	99,932						
6	,005	,061	99,993						
7	,000	,006	99,999						
8	5,955E-5	,001	100,000						
Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.									

المرجع: مخرجات البرنامج SPSS

يُبيّن الجدول أعلاه القيمة الذاتية المقابلة لكل محور عاملي، حيث تم تحديد عاملين أساسين، بناء على أحد الاتجاهات المتعلقة بقيمة الارتباط الذي ينبغي أخذها بعين الاعتبار[36]، ونظرا لخصائص العينة موضوع الدراسة، فإننا سنعتمد في تحديد العوامل على ما لا يقل عن القيمة 0.65 كنسبة لقبول ارتباط المتغير بالمحور المفسّر.

نُركّز في الجدول السابق على القسمين الثاني عن الأول، لكونهما ناتجان عن استخدام طريقة التحليل إلى مركبات أساسية. غير أننا سنعتمد في التفسير على القسم الثالث، والذي يشير إلى القيم الذاتية بعد عملية تدوير المحاور، حيث تهدف هذه الأخيرة إلى تحويل مصفوفة الارتباطات الأولية إلى مصفوفة ارتباطات مكافئة لها تتسم بقدر كبير من الوضوح، وذلك من خلال تعظيم الارتباطات الكبرى وتحجيم الارتباطات الصغرى[37].

يَتبيّن أن العوامل المأخوذة، وعددها اثنان، تفسر 95.224 % من الظاهرة محل الدراسة[38]، وهي نسبة تُعتبر عالية للاكتفاء بالمحورين الأول والثاني كعاملين مُفسِّرَيْن لأهمية قطاع الجلود والأحذية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة ما بين 1974-2007.

يَتبيّن من جدول القيم الذاتية بعد التدوير أن نسبة التشتت الإجمالي للعوامل المستخرجة كانت 95.224 % ، حيث تتوزع هذه النسب على العاملين المأخوذين كما يلي:

- يفسر العامل الأول 54,916 % من التشتت الإجمالي، ويُقابل أعلى قيمة ذاتية وهي $\lambda_1 = 4.393$ ؛
- يفسر العامل الثاني 40,308 % من التشتت الإجمالي، ويُقابل القيمة الذاتية التالية مباشرة وهي $\lambda_2 = 3.225$ ؛ ولم نراع في هذا أسلوب "كايزر"، الذي يستبعد العوامل ذات القيم الذاتية الأقل من الواحد الصحيح. ذلك أنَّ عدد العوامل المأخوذة في الاعتبار لوصف ظاهرة ما يرتبط بطبيعة وهدف البحث والدقة المطلوبة.

يُبيّن الشكل (2-10) الآتي القيم الذاتية التي يمكن أخذها وتلك التي يمكن استبعادها حسب أسلوب Cattell (1966):

---

(36) -مزيدا من الشرح أنظر: عبد الوهاب دادن، محمود فوزي شعوبي، " تحليل السلوك الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر خلال الفترة 1990-2006-مدخل التحليل إلى مركبات أساسية"، ملتقى الاقتصاد الصناعي وأهميته في تصميم وقيادة السياسات الصناعية في الاقتصاديات الناشئة ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 02-03 ديسمبر 2008.

فضلا أنظر [خالد بن سعد الجضعي، مرجع سابق، ص495-496.]

(37) - النسب الإجمالية للتباين المفسر قبل عملية التدوير مساوية لتلك المحسوبة بعد عملية التدوير، ولا يكمن الاختلاف إلا في توزيع تلك النسب على العوامل المستخرجة.

(38) - توجد عدة أساليب لتحديد عدد العوامل (المحاور الأساسية)، ومن بينها أسلوب التباين المفسِّر، حيث يتجه بعض المحللين إلى إدراج العوامل التي تفسر نسبة محددة من التباين. غير أننا سنعتمد في دراستنا هذه على أسلوبي « Kaiser Criterion » و «Scree Plot».

شكل (2-10) التمثيل البياني للقيم الذاتية حسب طريقة Cattell (1966)

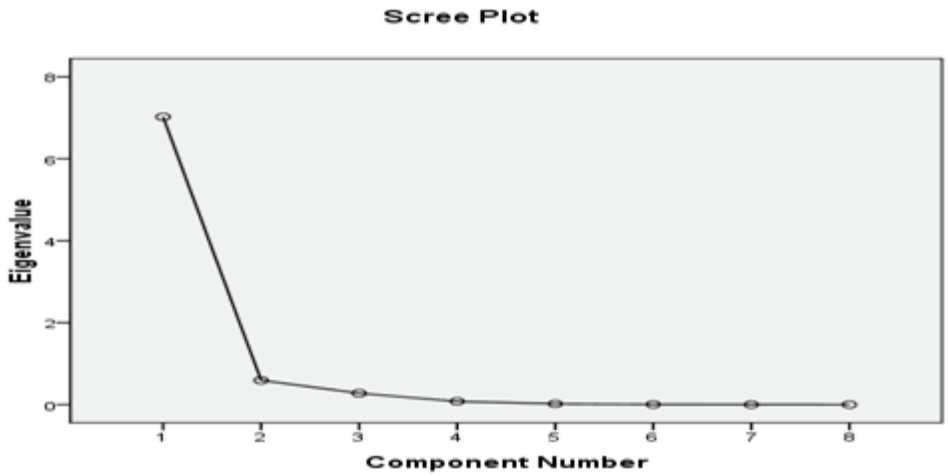

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من الشكل البياني أعلاه، أن القيم الذاتية ذات الانحدار الشديد تكون في المجال [1-2] للعوامل، وبذلك نجد أن عدد القيم الذاتية المقابلة للعوامل المستخرجة هو إثنان، بعدها تميل بقية القيم إلى الانحدار الأفقي، وهي بذلك مستبعدة من النموذج. وبفضل عملية التدوير للمحاور الأساسية، وكذا الاتجاه المعتمد في تعيين أدنى قيمة مقبولة للارتباط (حيث حددت في دراستنا هذه بـــ 0.65)، تحصلنا على مصفوفة العوامل بعد التدوير والتي يُبينها الجدول التالي:

جدول (2-12) مصفوفة العوامل قبل تدوير المحاور **Matrice des composantes**[a]

	Composante		
	1	2	
PPBS	,999		- Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales. - a. 2 composantes extraites.
PVAS	,991		
PCIS	,982	-,106	
PRIS	,981	,153	
PRSS	,975		
PILPS	,883	-,246	
PCFFS	,856	-,407	
PENES	,810	,567	

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

جدول (2-13) مصفوفة العوامل بعد تدوير المحاور Matrice des composantes après rotationa

	Composante	
	1	2
PCFFS	,919	,234
PILPS	,836	,376
PCIS	,822	,546
PPBS	,779	,625
PRSS	,764	,607
PENES	,260	,954
PRIS	,656	,745
PVAS	,698	,711

- Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.
- Méthode de rotation : Varimax avec normalisation de Kaiser.
- a. La rotation a convergé en 3 itérations.

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

تتسم هذه المصفوفة بالوضوح في إمكانية ملاحظة المتغيرات المرتبطة بكل عامل من العوامل المستخرجة، مما يسهل عملية تفسيرها والكشف عن المعاني التي تتضمنها. ولقد اعتمدنا في تسميّة العوامل المستخرجة على أسلوبَيْ الوصف والسببيّة[39]، ذلك أن متغيرات الدراسة عبارة عن مؤشرات اقتصادية (حساب الإنتاج وحساب الاستغلال) تسمح بالوصف، كما تسمح بتحديد السبب انطلاقا من تفسيراتها الاقتصادية. فينبغي أن يأخذ التفسير المبني على السببيّة بعين الاعتبار:

- طبيعة المتغيرات التي ارتبطت بالعامل؛
- الإلمام بالظروف ذات الصلة بالظاهرة محل الدراسة؛
- الاعتماد عل النظريات والاتجاهات السائدة في المجال الذي تنتمي إليه الظاهرة.

3-4 تسمية العوامل المستخرجة.

انطلاقا من مصفوفة العوامل بعد تدوير المحاور، يمكن إدراج الجدول الآتي لتقديم الوصف الأولي للعاملين المفسرين لأهمية قطاع الجلود و الأحذية في الاقتصاد الجزائري.

جدول (2-14) الوصف الأولي للعامِلَيْن الأول والثاني

ترتيب العوامل حسب قيمها الذاتية	نسبة التباين المفسر	ترتيب المتغيرات حسب درجة الارتباط (من اليمين إلى اليسار وتبعا للأهمية)					وصف العامل(40)
الأول 4.323	% 54.916	استهلاك الأصول الثابتة	الضرائب المرتبطة بالإنتاج	الاستهلاك الوسط	الإنتاج الخام	تعويضات الأجراء	مدخلات ومخرجات العملية الإنتاجية
الثاني 3.225	%40.308	الفائض الصافي للاستغلال		الدّخل الدّاخلي		القيمة المضافة	الدخل الوطني

(39) - عبد الوهاب دادن، محمود فوزي شعوبي، مرجع سابق.

(40) – التّفسير: تم الاستعانة بالباحث دادن عبد الوهاب – جامعة ورقلة " لتسمية المحاور العاملية المستخلصة".

1. وصف العامل الأول: كلا من المتغيرات: استهلاك الأصول الثابتة، الاستهلاك الوسيط وتعويضات الأجراء يمكن اعتبارها مدخلات للعملية الإنتاجية. كما أن الضرائب المتعلقة بالإنتاج هي في الحقيقة ضرائب على طبيعة النشاط الإنتاجي، ومن ثم يمكن اعتبارها جزءا من أعباء الاستغلال بالنسبة للمؤسسة وجزءا من الإيرادات بالنسبة للدولة. وبإضافة الإنتاج الخام إلى العناصر السالفة الذكر يمكننا وصف العامل الأول بأنه عبارة عن عناصر السلسلة الإنتاجية كما يمكن اعتباره مدخلات ومخرجات للإنتاج .
2. وصف العامل الثاني: من خلال العلاقة المحاسبية بين الدخل الداخلي، الفائض الصافي للاستغلال والقيمة المضافة، يمكن وصف هذه المتغيرات بأنها تتعلق بالدخل الوطني، ومن ثم يمكن القول بأن هذا العامل يمثل الدخل الوطني.وعليه، يمكن القول بأن أهمية قطاع الجلود والأحذيّة في الاقتصاد الجزائري تظهر من خلال مساهمته في مدخلات ومخرجات العملية الإنتاجية ومساهمته في الدخل الوطني الناتج عنها. ويُوَضَّحُ هذا بالشكل التالي رقم (2 – 11) :

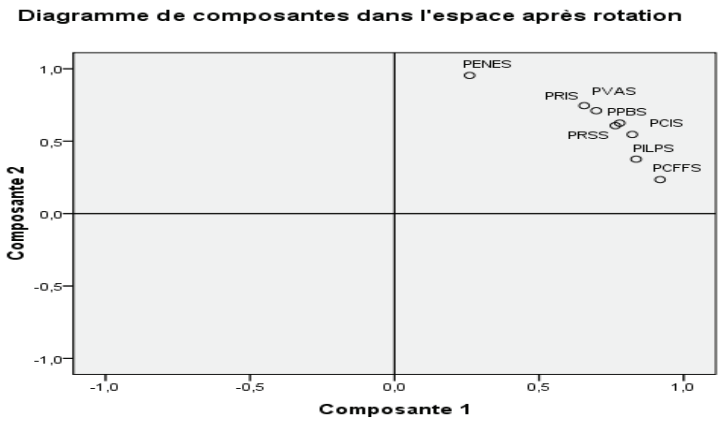

يتّضح من الشكل أعلاه، أنه ترتبط بالمركبة الأولى المتغيرات الخمس المُكوّنة للعامل الأول، كما ترتبط بالمركبة الثانية المتغيرات الثلاث المُعبّر عنها بالعامل الثاني وهذه النتيجة هي بعد عملية تدوير المحاور العاملية. كما يعكس الشكل البياني أعلاه جودة التّمثيل العالية، لابتعاد نقاط المتغيرات عن مركز الدائرة المرسومة داخل المربع واقترابها من محيطها.

3-5 تلخيص سنوات الدراسة في عدد محدود من المجموعات الجزئية.

نُحاول في هذه الفقرة أن نقدم إجابة على السؤال التالي:

هل يُمكن أن نُلخِّص سنوات الدراسة في عدد محدود من المجموعات الجزئيّة ؟ الهدف من هذا هو تحديد مجموعة السنوات المتشابهة بالنظر إلى متغيّرات الدراسة.

لهذا الغرض وانطلاقا من النتائج الحاصلة في الفقرة السابقة، نسقط سنوات الدراسة في معلم محورَيْه العامليْن الأول والثاني، كما هو مُبيّن في الشكل التالي :

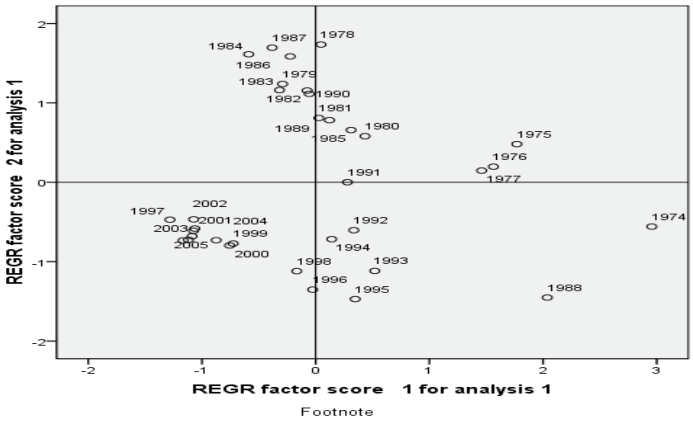

لا يُظهر تفحّص الشكل اتّجاه عام واضح لتوزع مجموعة السنوات تبعا لترتيبها، وباللجوء إلى طريقة التحليل العنقودي الهرمي، حصلنا على التوزيع المُبيّن في جدول Appartenance à la classe التّالي:

جدول (2-15)Appartenance à la classe(Cluster Membership)

Case	5 Clusters	4 Clusters	3 Clusters	2 Clusters	Case	5 Clusters	4 Clusters	3 Clusters	2 Clusters
1:1974	1	1	1	1	18:1991	4	3	2	2
2:1975	2	1	1	1	19:1992	4	3	2	2
3:1976	2	1	1	1	20:1993	4	3	2	2
4:1977	2	1	1	1	21:1994	4	3	2	2
5:1978	3	2	2	2	22:1995	5	4	3	2
6:1979	3	2	2	2	23:1996	5	4	3	2
7:1980	3	2	2	2	24:1997	5	4	3	2
8:1981	3	2	2	2	25:1998	5	4	3	2
9:1982	3	2	2	2	26:1999	5	4	3	2
10:1983	3	2	2	2	27:2000	5	4	3	2
11:1984	3	2	2	2	28:2001	5	4	3	2
12:1985	3	2	2	2	29:2002	5	4	3	2
13:1986	3	2	2	2	30:2003	5	4	3	2
14:1987	3	2	2	2	31:2004	5	4	3	2
15:1988	3	2	2	2	32:2005	5	4	3	2
16:1989	3	2	2	2	33:2006	5	4	3	2
17:1990	3	2	2	2	34:2007	5	4	3	2

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

نستخلص من هذا الجدول رسم الشجرة التالي[41]:

* * * * * * H I E R A R C H I C A L C L U S T E R A N A L Y S I S * * *

Dendrogram using Complete Linkage

Rescaled Distance Cluster Combine

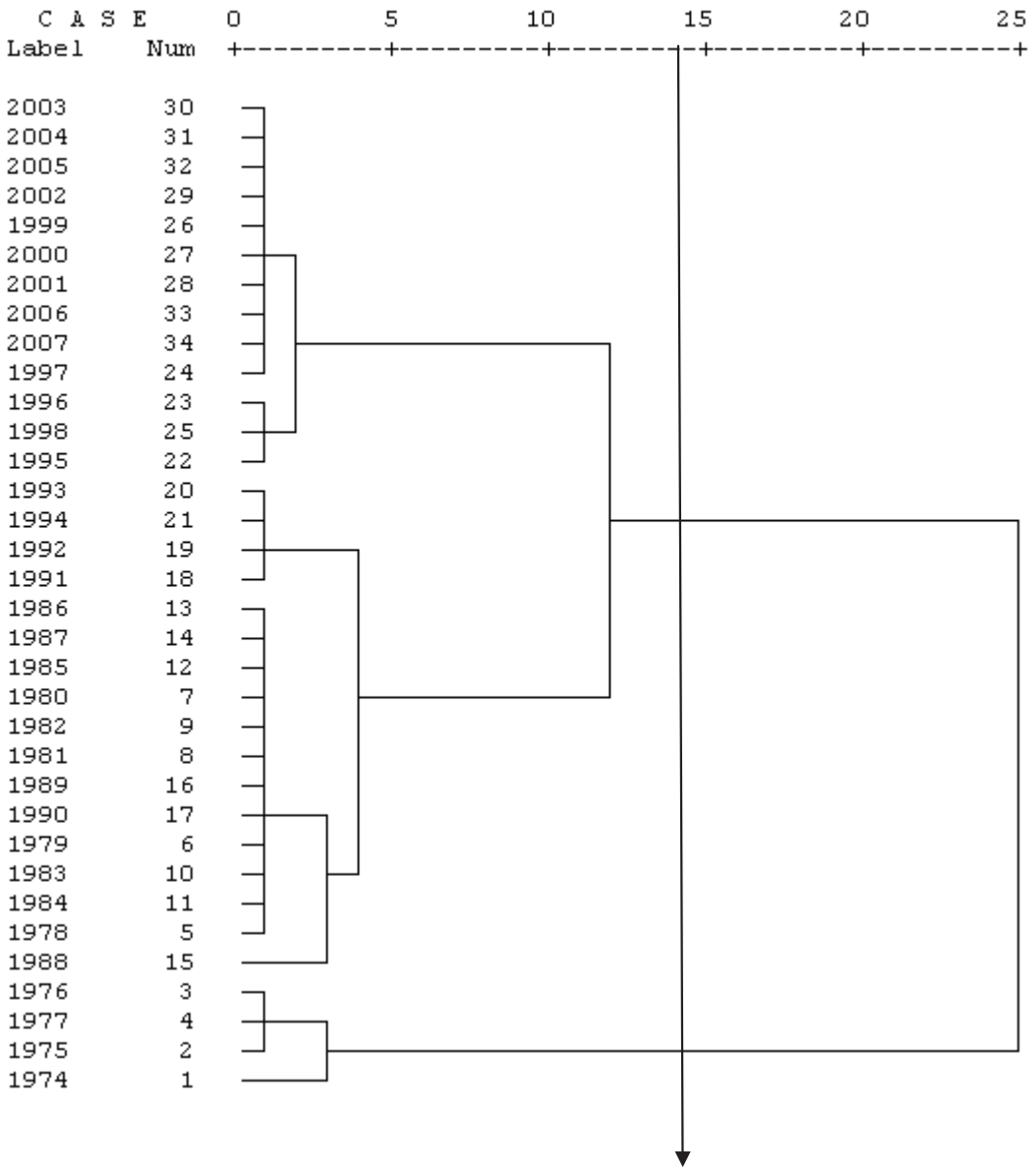

تقسيم سنوات الدراسة إلى مجموعتين

(41) - حركة السهم النّازل في الرسم يمينا أو يسارا يحدّد عدد المجموعات المرغوب.

1- إذا قبلنا بمجموعتين، فإنَّ المجموعة الأولى تضمّ السنوات 1974، 1975، 1976 و1977، ولهذه المجموعة من السنوات سلوكا مختلفا عن سلوك المجموعة الثانية والتي تضم باقي سنوات الدراسة.

2- إذا قبلنا بثلاث مجموعات، فإنَّ الأولى تضمُّ السنوات 1974، 1975، 1976 و1977، وتضمُّ المجموعة الثانية السنوات من 1978 إلى 1994، أمَّا باقي السنوات فهي تُشكّل المجموعة الثالثة.

وهكذا وبالنظر إلى النّتائج الواردة في الجدول (2-15) وبالأخذ في الاعتبار التحليل الوارد في المبحث الأول من هذا الفصل والأشكال البيانية المرافقة، يمكن أن نصنف الفترة المدروسة في أربع مجموعات، حيث تبقي المجموعة الأولى مكوّنة من السنوات 1974، 1975، 1976 و1977، بينما تشكل السنوات من 1978 إلى سنة 1990 المجموعة الثانية، وتتكون المجموعة الثالثة من السنوات 1991، 1992، 1993 و1994، وتشكل باقي السنوات المجموعة الرابعة.

يُمكن تحديد عدد المجموعات على أساس معايير تتحدّد من خلال الدِّراية بتطور السياسات الخاصة بالقطاع والقطاعات المتفاعلة معه. بمعنى أنه لا يمكن تفسير مثل هذه النتيجة لقطاع الجلود والأحذيّة بمعزل عن باقي القطاعات الاقتصادية وطبيعة السياسات المختلفة التي اعتمدتها الدولة خلال فترة الدراسة، إضافة إلى الظروف السياسية والاقتصادية وغيرها.

خلاصة الفصل

يَتبيّن من التحليل الإحصائي لمتغيّرات الدراسة ما يلي:

- أنّ جميع معاملات الاختلاف المحسوبة لمتغيرات الدراسة كانت عالية جدا في قيمتها وتُعبّر هذه النتيجة على التباعد الكبير بين قيم هذه السلاسل.

- أن جميع معاملات الارتباطات المحسوبة لمتغيرات الدراسة كانت عالية في قيمتها ودالّة إحصائيا عند مستوي معنوية أقل من 0.001.

- أن مساهمة قطاع الجلود والأحذية في الاقتصاد الوطني من خلال متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال كانت في تناقص مستمر خلال فترة الدراسة.

- من خلال نتائج التحليل العاملي، تبين أن العوامل المفسرة لوزن وأهمية قطاع الجلود والأحذية في الاقتصاد الوطني يمكن اختصارها في عاملين هما: الأول مدخلات ومخرجات الإنتاج والثاني الدخل الوطني.

- وضع تصنيف لسنوات الدراسة في مجموعات جزئيّة تزيد أو تنقص في عددها حسب حركة السهم يمينا أو يسارا المبيّن في الشكل **Dendrogram**، يتوقف على أهداف الدراسة والدقة المطلوبة في التحليل، إلّا أنَّ تصنيف الفترة المدروسة في أربع مجموعات يبدو مقبولا وسيساعد في إعطاء التفسيرات المناسبة.

الفصل الثالث :

قطاع الجلود والأحذية
في الجزائر
من منظور حساب الإنتاج وحساب الاستغلال
للفترة الممتدة بين 1974-2007

تمهيد:

يمكن وصف الظروف التي عمل في ظلها الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال وإلى غاية اليوم بأنها ظروف متغيرة، تعدد توجهات سياسية، حكومات متعاقبة، سياسات اقتصادية متضاربة،...، ولا شك أن لهذا أثار على الأداء الاقتصادي، من خلال التأثير على نتائج القطاعات الاقتصادية لعل أهمها بروز- إلى جانب القطاع العام- قطاع خاص ينشط في جل الميادين. نحاول في هذا الفصل معرفة حالة قطاع الجلود والأحذية في الجزائر من خلال تتبع سلوك متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال للفترة الممتدة من 1974 إلى 2007. سوف نستخدم لهذا الغرض مجموعة من الأساليب الإحصائية.

يتكون هذا الفصل[42] من ثلاثة مباحث : حيث نقدم في الأول. تحليلا إحصائيا لقيم متغيرات الدراسة، مستعينين بالأشكال البيانية المعبرة عن تطور هذه القيم. أما في المبحث الثاني فهو مخصص لإجراء اختبارات إحصائية لمعرفة مدى الفروق الموجودة في متغيرات الدراسة وقياس دلالتها. ثم التعرف على مدى تدخل كل متغيرة بمفردها في تمييز القطاع الخاص عن القطاع العام من جهة ومن جهة أخري معرفة اثر هذه المتغيرات مجتمعة على تمييز القطاعين. أمّا المبحث الثالث فهو محاولة للتعرف على تشكيلة المتغيرات المكونة للمحاور العاملية من ناحية، ومن ناحية أخري محاولة لفهم تطور سلوك هذه المساهمة لكل قطاع خلال فترة الدراسة.

و تتمثل إشكالية هذا الفصل في الأسئلة التالية:

- إلى أي مدى يمكن اعتبار مؤسسات القطاع العام متميزة في أدائها مقارنة بمؤسسات القطاع الخاص من منظور المساهمة في تشكيل متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال لهذا القطاع ؟
- من بين متغيرات الدراسة، ما هي تلك التي تُعتبر المسؤولة على التمييز بين القطاعين العام والخاص ؟

مبدئيا فان القطاع العام يحتل وزنا متميزا عن القطاع الخاص من حيث نشاطه وتوسعه في مجال الجلود والأحذيّة، ومنه فإننا (نفترض) الآتي:

1. أن تكون مساهمة القطاع العام في مجموع الإنتاج الخام (PBE) المحقق داخل القطاع أكبر من مساهمة القطاع الخاص (PBP) في هذا المجموع.

(42) – ضمن نشاطات مخبر "الجامعة، المؤسسة والتنمية المحلية المستدامة" بجامعة ورقلة، فإن محتوى هذا الفصل يعد البحث الثالث ضمن سلسلة من البحوث تهدف إلى تحديد مساهمة كل من القطاع العام والقطاع الخاص في تشكيل حساب الإنتاج وحساب الاستغلال.

2. أن تكون مساهمة القطاع العام في مجموع الاستهلاك الوسيط (CIE) المحقق داخل القطاع أكبر من مساهمة القطاع الخاص (CIP) في هذا المجموع.
3. أن تكون مساهمة القطاع العام في مجموع القيمة المضافة (VAE) المحقق داخل القطاع أكبر من مساهمة القطاع الخاص(VAP) في هذا المجموع.
4. أن تكون مساهمة القطاع العام في مجموع استهلاك الأصول الثابتة (CFFE) المحقق داخل القطاع أكبر من مساهمة القطاع الخاص (CFFP) في هذا المجموع.
5. أن تكون مساهمة القطاع العام في مجموع تعويضات الأجراء (RSE) المحقق داخل القطاع أكبر من مساهمة القطاع الخاص (RSP) في هذا المجموع.
6. أن تكون مساهمة القطاع العام في مجموع الضرائب المتعلقة بالإنتاج (ILPE) المحقق داخل القطاع أكبر من مساهمة القطاع الخاص (ILPP) في هذا المجموع.
7. أن تكون مساهمة القطاع العام في مجموع الدخل الداخلي (RIE) المحقق داخل القطاع أكبر من مساهمة القطاع الخاص (RIP) في هذا المجموع.
8. أن تكون مساهمة القطاع العام في مجموع الفائض الإجمالي للاستغلال (ENEE) المحقق داخل القطاع أكبر من مساهمة القطاع الخاص (ENEP) في هذا المجموع.

يقتصر هذا الفصل على دراسة قطاع الجلود والأحذيّة، ويهدف إلى معرفة مدى وجود فروق إحصائية ودرجة دلالة هذه الفروق في المتغيرات المدروسة بين القطاعين الخاص والعام. وقد تم إجراء هذا البحث في إطار زمني يمتد من سنة 1974 إلى 2007. وعليه واعتمادا على بيانات سنوية متعلقة بمجاميع[43] فقد تم حساب قيم المتغيرات المدروسة والمتمثلة في النسب المئوية لمشاركة كل من القطاعين الخاص والعام في كل مجموع.

أولا: التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة

نقوم في هذه الفقرة وبالاستعانة بالأشكال البيانية الموضحة لتطور قيم متغيرات الدراسة من الجدول (3-1) والجدول(3-2) (انظر الملحق رقم (07)، والملحق رقم (08))، وقيم بعض المؤشرات الإحصائية الواردة في الجدول(3-3) وكذلك الجدول (3-4)الذي يعطي قيم معاملات الارتباطات لهذه المتغيرات فيما بينها، وضع تعليق إحصائي يمكننا من استخلاص بعض النتائج التي تفيد في فهم السلوك العام لهذه المتغيرات، خلال فترة الدراسة.

(43) – انظر الجدوليين 01 و 02 ملحق الفصل الثالث .

الجدول (3-3) الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة

نسب المساهمة في المجموع % N=34	المدى	القيمة الدنيا	القيمة القصوى	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف%
PBE	60.5	13,1	73.6	50,5	18,8	37,3
CIE	58,2	15.3	73,5	49,8	17.7	35.5
VAE	64,7	10.5	75.2	50.9	22.3	43.8
CFFE	66,9	30,7	97,6	72.8	14.6	20,0
RIE	64,3	9,0	73,3	48,2	23.5	48.7
ILPE	63,5	14,6	78.2	45.5	14.3	31.4
RSE	57.6	25.3	82.9	64.6	14,6	22,6
ENEE	2479.9	-1564,5	915,3	14.3	327,6	2283.7
PBP	60.5	26,4	86.9	49.5	18,8	38.1
CIP	58,2	26.5	84,7	50.2	17.7	35,2
VAP	64,7	24,8	89,5	49,1	22.3	45,3
CFFP	66,9	2.4	69.3	27,2	14.6	53.5
RIP	64,3	26.7	91,0	51.8	23.5	45,3
ILPP	63,5	21,8	85.4	54,5	14.3	26.2
RSP	57.6	17,1	74,7	35,4	14,6	41.3
ENEP	2479.9	-815,3	1664,5	85.7	327,6	382.5

المصدر: محسوب انطلاقا من معطيات الجدولين(3-2) و(3-3)

الجدول(3-4) يبين قيم معاملات الارتباط بين المتغيرات Corrélation de Pearson

N=34	PBE	CIE	VAE	CFFE	RIE	ILPE	RSE	ENEE
PBE	1,0000	,960**	,958**	,614**	,937**	,678**	,929**	0,1500
Sig. (2-tailed)		0,0000	0,0000	0,0000	0,0000	0,0000	0,0000	0,3980
CIE	,960**	1,0000	,841**	,623**	,808**	,677**	,905**	0,1110
Sig. (2-tailed)	0,0000		0,0000	0,0000	0,0000	0,0000	0,0000	0,5300
VAE	,958**	,841**	1,0000	,529**	,995**	,626**	,870**	0,1820
Sig. (2-tailed)	0,0000	0,0000		0,0010	0,0000	0,0000	0,0000	0,3040
CFFE	,614**	,623**	,529**	1,0000	,460**	,367*	,726**	-0,1360
Sig. (2-tailed)	0,0000	0,0000	0,0010		0,0060	0,0330	0,0000	0,4440
RIE	,937**	,808**	,995**	,460**	1,0000	,589**	,824**	0,2220
Sig. (2-tailed)	0,0000	0,0000	0,0000	0,0060		0,0000	0,0000	0,2070
ILPE	,678**	,677**	,626**	,367*	,589**	1,0000	,757**	0,0340
Sig. (2-tailed)	0,0000	0,0000	0,0000	0,0330	0,0000		0,0000	0,8470
RSE	,929**	,905**	,870**	,726**	,824**	,757**	1,0000	-0,0200
Sig. (2-tailed)	0,0000	0,0000	0,0000	0,0000	0,0000	0,0000		0,9130
ENEE	0,1500	0,1110	0,1820	-0,1360	0,2220	0,0340	-0,0200	1,0000
Sig. (2-tailed)	0,3980	0,5300	0,3040	0,4440	0,2070	0,8470	0,9130	
**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).								
*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).								

المرجع: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

1-1 : تطور النسبة المئوية للإنتاج الخام من المجموع :

نلاحظ من خلال الشكل(3-1) أن النسبة المئوية للإنتاج الخام في القطاع الخاص PBP تتراوح بين اقل قيمة 26.4% محققة سنة 1995 وأعلى قيمة 86.9% محققة سنة 1997 وهي تتردد في مدى يصل إلى 60.5% بمتوسط حسابي بلغ 49.5% وبانحراف معياري 18.8% أي بمعامل اختلاف قدره 38.1 ، أما بالنسبة للقطاع العام فيتبين من نفس الشكل أن النسبة المئوية للإنتاج الخام في القطاع العام PBE قد عرفت ادني قيمة لها 13.1% سنة 1997 وأعلى قيمة لها 73.6% سنة 1995 وهي تتردد في نفس مدى سابقتها وبنفس الانحراف المعياري ولكن بمتوسط حسابي 50.5% أي بمعامل اختلاف قدره 37.3. كما يتبين من نتائج مصفوفة الارتباطات أن هذه المتغيرة مرتبطة بشكل قوي وموجب مع باقي المتغيرات بمستوى معنوية يزيد عن 0.01 باستثناء النسبة المئوية للفائض الصافي للاستغلال.

الشكل(3-1) تطور النسب المئوية للإنتاج الخام من المجموع

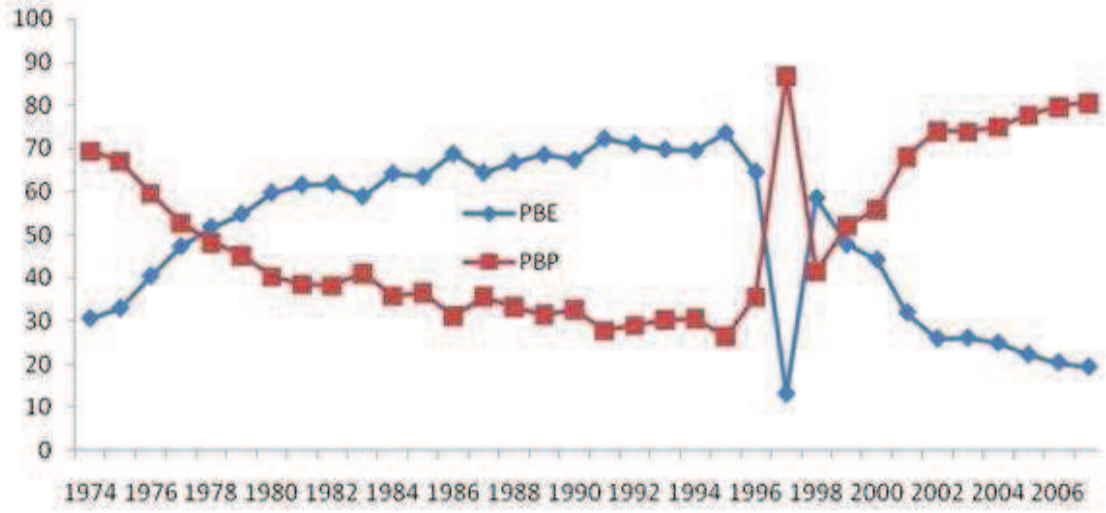

مرسومة انطلاقا من بيانات الجدول 3-2، و 3-3

1-2 : تطور النسبة المئوية للاستهلاك الوسيط من المجموع :

يتبين من الشكل (3-2) أن النسب المئوية للاستهلاكات الوسيطة في القطاع الخاص CIP تتراوح بين اقل قيمة 26.5% محققة سنة 1991 وأعلى قيمة 84.7% محققة سنة 1997 وذلك بمدى قدره 58.2%، وبمتوسط حسابي 50.2% وانحراف معياري 17.7% أي بمعامل اختلاف 35.2. أما بالنسبة لنظيرتها في القطاع العام CIE فان هذه النسبة لها نفس المدى إلا أن اقل قيمة لها 15.3% كانت سنة 1997 وأن أعلى قيمة لها 73.5% كانت سنة 1991 ومنه فان معامل اختلافها بلغ 35.5%. كما يتبين من نتائج مصفوفة الارتباطات أن هذه المتغيرة مرتبطة بشكل قوي وموجب مع باقي المتغيرات بمستوى معنوية يزيد عن 0.01 باستثناء النسبة المئوية للفائض الصافي للاستغلال.

الشكل(3-2): تطور النسب المئوية للاستهلاكات الوسيطة من المجموع

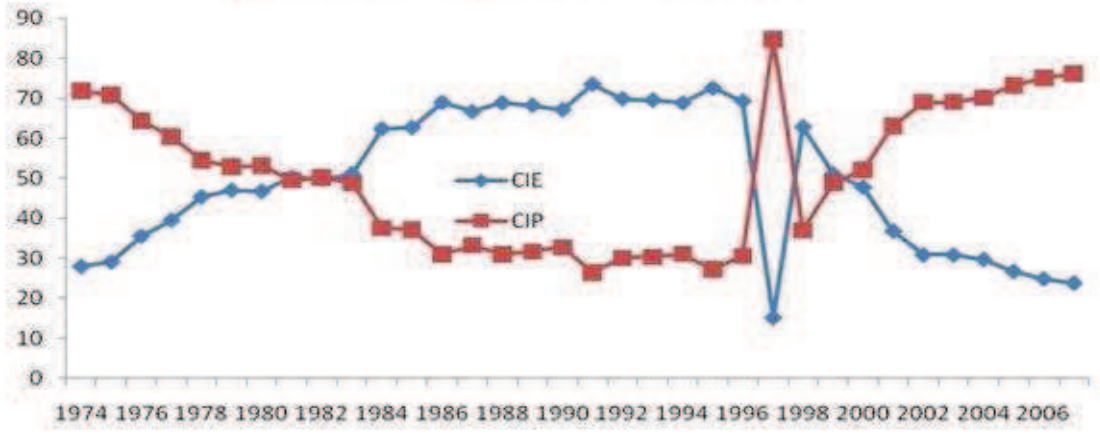

مرسومة انطلاقا من بيانات الجدول(3-2) و(3-3)

3-1: تطور النسبة المئوية للقيمة المضافة من المجموع:

نلاحظ في الشكل(3-3) أن النسبة المئوية للقيمة المضافة في القطاع الخاص VAP تتغير في مدى 64.7% بين أقل قيمة 24.8% مسجلة سنة 1995 وأعلى قيمة 89.5% مسجلة سنة 1997 وكان متوسطها الحسابي 49.1% وانحرافها المعياري 22.3% ومنه فان معامل اختلافها بلغ 45.3 وبالمقابل فان النسبة المئوية للقيمة المضافة في القطاع العام VAEلها نفس المدى ونفس الانحراف المعياري إلا أن أقل قيمة لها 10.5% مسجلة سنة 1995 وأن أعلى قيمة لها 75.2% مسجلة سنة 1995 أما متوسطها الحسابي بلغ 50.9% ومنه فان معامل اختلافها بلغ 43.8. كما يتبين من نتائج مصفوفة الارتباطات أن هذه المتغيرة مرتبطة بشكل قوي وموجب مع باقي المتغيرات بمستوى معنوية يزيد عن 0.01 باستثناء النسبة المئوية للفائض الصافي للاستغلال.

الشكل(3-3): تطور النسب المئوية للقيمة المضافة من المجموع

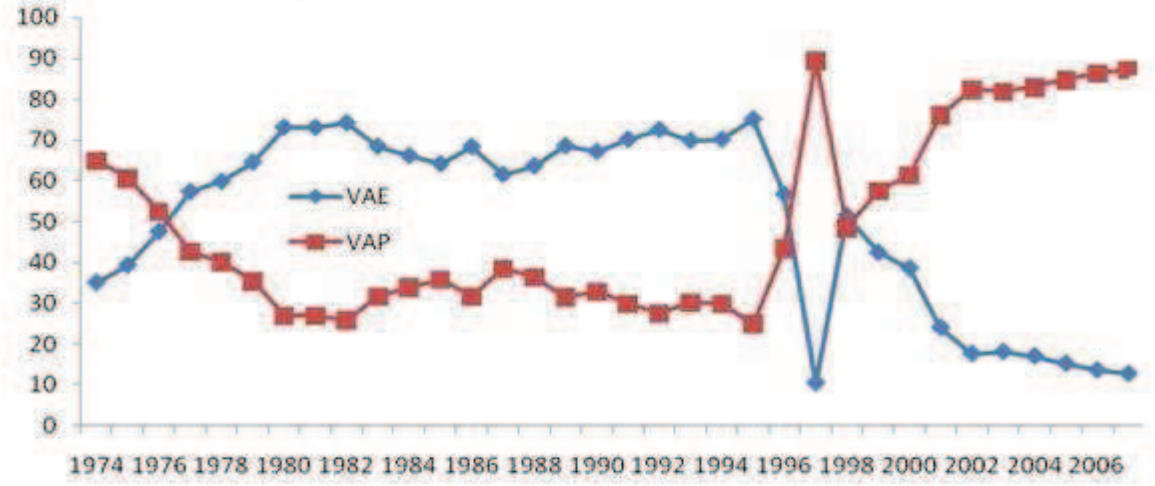

مرسومة انطلاقا من بيانات الجدول(3-2) و(3-3)

4-1 : تطور النسبة المئوية لاستهلاك الأصول الثابتة من المجموع :

يتبين من الشكل(3-4) أن تطور النسب المئوية لاستهلاك الأصول الثابتة في القطاع الخاص CFFP يتغير في مدى66.9% وقد عرف أدني قيمة له وهي 2.4% سنة 1983 وأعلى قيمة وهي 69.3% سنة 1997 وذلك بمتوسط حسابي قدره 27.2% وانحراف معياري قدره 14.6% أي بمعامل اختلاف بلغ 53.5، وعلى العكس من ذلك فان تطور النسب المئوية لاستهلاك الأصول الثابتة في القطاع العام CFFE فمع احتفاظه بنفس المدى ونفس الانحراف المعياري إلا أن قيمته الدنيا كانت 30.7% وذلك سنة 1997 أما قيمته القصوى وهي 97.6% سجلت سنة 1983 وبلغ متوسطه الحسابي 72.8% ومنه فان معامل اختلافه وصل إلى 20.0. كما يتبين من نتائج مصفوفة الارتباطات أن هذه المتغيرة مرتبطة بشكل قوي وموجب مع باقي المتغيرات بمستوى معنوية يزيد عن 0.01 باستثناء النسبة المئوية للفائض الصافي للاستغلال، وأن ارتباطها مع النسبة المئوية للضرائب المرتبطة بالإنتاج كان عند مستوى دلالة 0.33.

الشكل(3-4): تطور النسب المئوية لاستهلاك الأصول الثابتة من المجموع

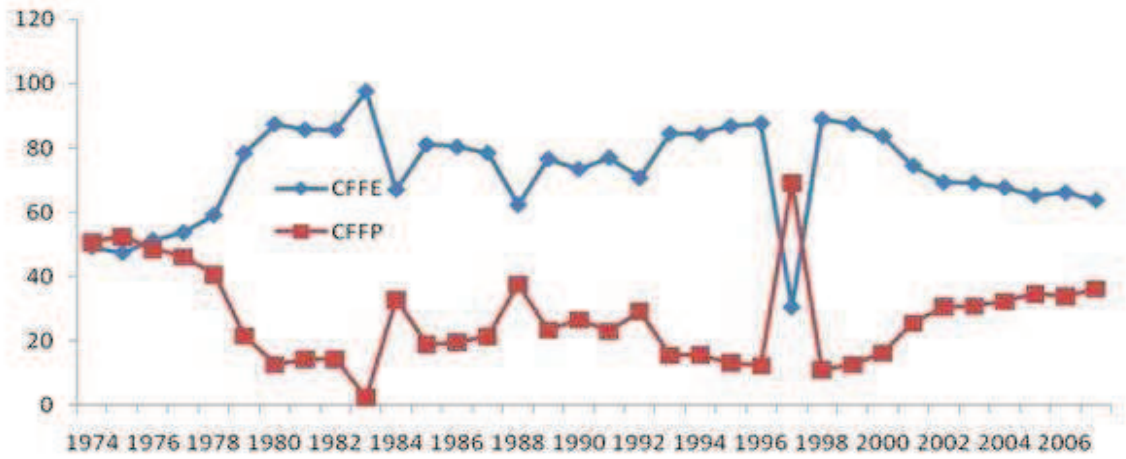

مرسومة انطلاقا من بيانات الجدول(3-2) و(3-3)

5-1 : تطور النسبة المئوية للدخل الداخلي من المجموع :

نلاحظ من خلال الشكل(3-5) أن النسبة المئوية **للدخل الداخلي من المجموع** في القطاع الخاص RIPتتراوح بين اقل قيمة 26.7% محققة سنة 1982 وأعلى قيمة 91.0% محققة سنة 2007 وهي تتردد في مدى يصل إلى 64.3% بمتوسط حسابي بلغ 51.8% وبانحراف معياري 23.5% أي بمعامل اختلاف قدره 45.3. أما بالنسبة للقطاع العام فيتبين من نفس الشكل أعلاه أن النسبة المئوية **للدخل الداخلي من المجموع** في القطاع العام RIE قد عرفت أدنى قيمة لها 9.0 % سنة 2007 وأعلى قيمة لها 73.3% سنة 1982 وهي تتردد في نفس مدي سابقتها وبنفس الانحراف المعياري ولكن بمتوسط حسابي 48.2% أي

بمعامل اختلاف قدره 48.7. كما يتبين من نتائج مصفوفة الارتباطات أن هذه المتغيرة مرتبطة بشكل قوي وموجب مع باقي المتغيرات بمستوى معنوية يزيد عن 0.01 باستثناء النسبة المئوية للفائض الصافي للاستغلال.

الشكل 3-5: تطور النسب المئوية للدخل الداخلي من المجموع

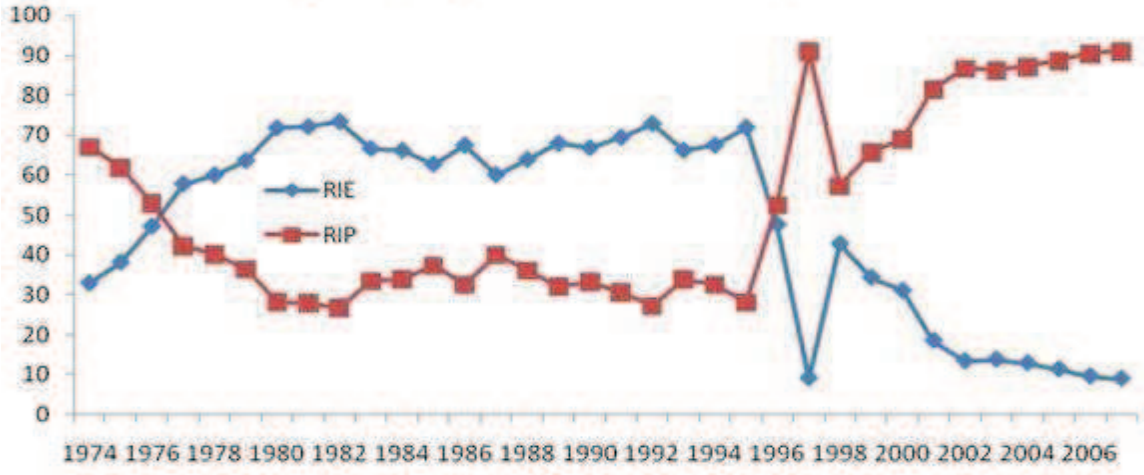

مرسومة انطلاقا من بيانات الجدول 3-2، و 3-3.

6-1 : تطور النسبة المئوية للضرائب المرتبطة بالإنتاج من المجموع :

أما من الشكل(3-6) فيمكن ملاحظة أن النسبة المئوية للضرائب المتعلقة بالإنتاج في القطاع الخاص ILPP تتراوح بين اقل قيمة 21.8% محققة سنة 1995 وأعلى قيمة 85.4% محققة سنة 1997 وهي تتردد في مدى يصل إلى 63.5% بمتوسط حسابي بلغ 54.5% وبانحراف معياري 14.3% أي بمعامل اختلاف قدره 26.2. أما بالنسبة للقطاع العام فيتبين من نفس الشكل أعلاه أن النسبة المئوية للضرائب المتعلقة بالإنتاج **من المجموع** ILPE قد عرفت أدنى قيمة لها 14.6% سنة 1997 وأعلى قيمة لها 78.2% سنة 1995 وهي تتردد في نفس مدي سابقتها وبنفس الانحراف المعياري ولكن بمتوسط حسابي 45.5% أي بمعامل اختلاف قدره 31.4. كما يتبين من نتائج مصفوفة الارتباطات أن هذه المتغيرة مرتبطة بشكل قوي وموجب مع باقي المتغيرات بمستوى معنوية يزيد عن 0.01 باستثناء النسبة المئوية للفائض الصافي للاستغلال.

الشكل(3-6): تطور النسب المئوية للصرائب المرتبطة بالإنتاج من المجموع

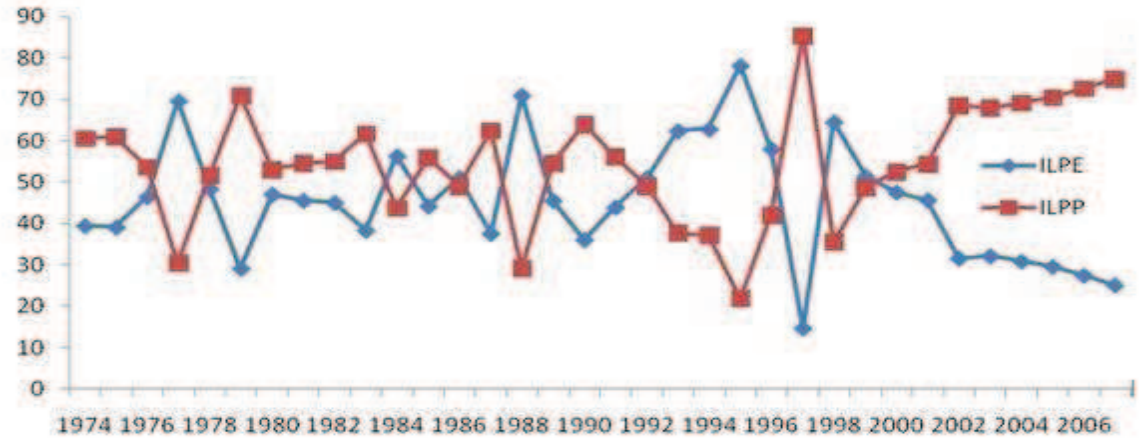

مرسومة انطلاقا من بيانات الجدول(3-2) و(3-3)

1-7: تطور النسبة المئوية لتعويضات الأجراء من المجموع:

يتبين من الشكل(3-7) أن تطور النسب المئوية لتعويضات الإجراء من المجموع في القطاع الخاص RSP تتغير في مدى 57.6% وقد عرف أدنى قيمة له وهي 17.1% سنة 1998 وأعلى قيمة وهي 74.7% سنة 1997 وذلك بمتوسط حسابي قدره 35.4% وانحراف معياري قدره 14.6% أي بمعامل اختلاف بلغ 41.3، وعلى العكس من ذلك فان تطور النسب المئوية لتعويضات الإجراء من المجموع في القطاع العام RSE فمع احتفاظها بنفس المدى ونفس الانحراف المعياري إلا أن قيمتها الدنيا كانت 25.3% محققة سنة 1997، أما قيمتها القصوى وهي 82.9% سجلت سنة 1998 وبلغ متوسطها الحسابي64.6% ومنه فان معامل اختلافها وصل إلى 22.6. كما يتبين من نتائج مصفوفة الارتباطات أن هذه المتغيرة مرتبطة بشكل قوي وموجب مع باقي المتغيرات بمستوى معنوية يزيد عن 0.01 باستثناء النسبة المئوية للفائض الصافي للاستغلال.

الشكل(3-7): تطور النسب المئوية لتعويضات الاجراء من المجموع

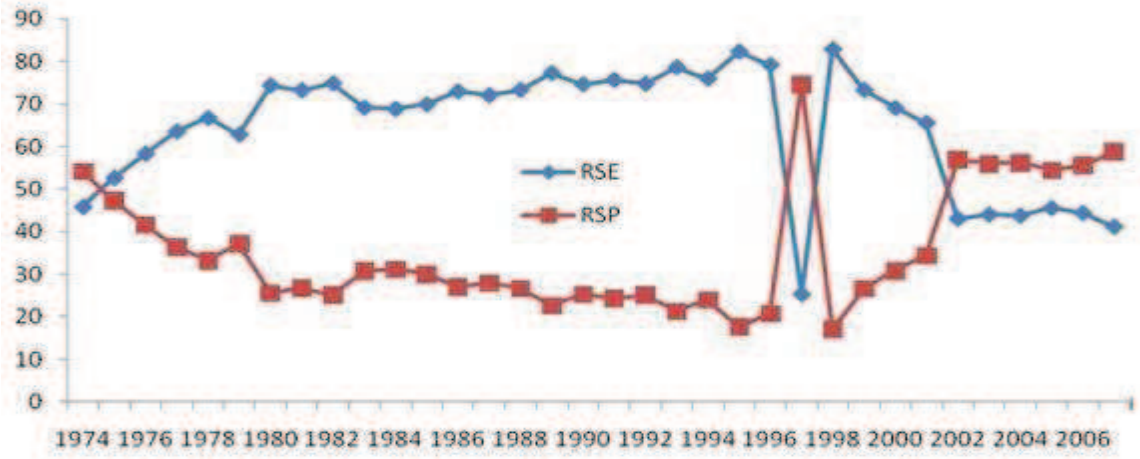

مرسومة انطلاقا من بيانات الجدول(3-2) و(3-3)

8-1 : تطور النسبة المئوية للفائض الصافي للاستغلال من المجموع :

نلاحظ في الشكل(3-8) أن منحنى النسبة المئوية للفائض الصافي للاستغلال في القطاع الخاص ENEP تتغير قيمه على مدى 2479.9% وذلك بين القيمتين الدنيا -815.3% وهي قيمة سالبة مسجلة سنة 1984 والقصوى 1664.5% مسجلة سنة 1989، وأن متوسطها الحسابي هو 85.7% وانحرافها المعياري 327.6%، أي بمعامل اختلاف قدره 382.5 وهو أعلى من أي معامل اختلاف مسجّل على جميع المتغيرات المدروسة. كما نلاحظ أن منحنى مثيلتها في القطاع العام ENEE يسلك سلوكا معاكسا حيث سجل أقل قيمة له -1564.5% وهي قيمة سالبة وذلك سنة 1989، وأعلى قيمة 915.3% سنة 1984 بمتوسط حسابي 14.3% وبنفس مدى وانحراف معيار هذه المتغيرة في القطاع الخاص ولكن بمعامل اختلاف 2283.7. كما يتبين من نتائج مصفوفة الارتباطات أن هذه المتغيرة غير مرتبطة بأي متغيرة من متغيرات الدراسة.

الشكل 3-8: تطور النسب المئوية للفائض الصافي لاستغلال من المجموع

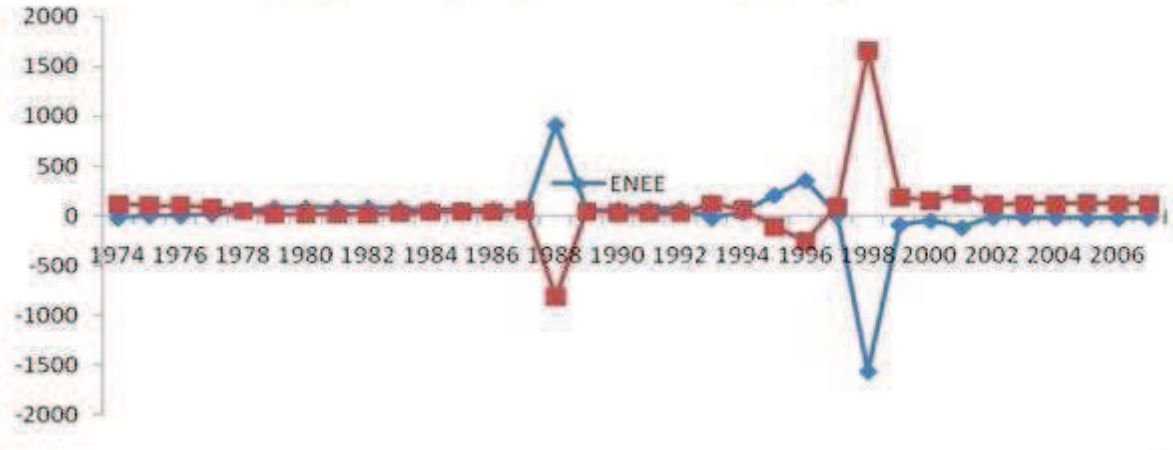

مرسومة انطلاقا من بيانات الجدول 3-2، و 3-3.

نتيجة: نستنتج من التحليل أعلاه وبالنظر إلى القيم المحسوبة لمعامل الاختلاف لمتغيرات القطاع العام أنّ هذه الأخيرة اتسمت بالتجانس، خلافا لمثيلاتها في القطاع الخاص حيث عرفت تقلبات عنيفة خلال فترة الدراسة.

ثانيا: اختبار دلالة الفروق في الأداء بين القطاعين وتقدير دالّة التمييز

نسعى في هذه الفقرة إلى اختبار مدى وجود فروق في الأداء بين القطاع الخاص والقطاع العام، وما مدى دلالة هذا الاختلاف؟ ولصالح أي قطاع؟ وما هي مسؤولية كل متغيرة في هذا الفرق في أداء القطاعين العام والخاص ؟

2-1 اختبار دلالة الفروق في الأداء بين القطاعين العام والخاص

سوف نستخدم لهذا الغرض اختبار فرضية حول متوسطين مرتبطين، ذلك أن البيانات المستخدمة في هذا الفصل تعتبر لنفس المتغير تحت ظرفين مختلفين؛ أي هي لأزواج متوافقة من الحالات. ويتخذ القرار بالشكل التالي:نختبر الفرضية الابتدائية (فرضية العدم) بأن الفرق بين كل زوج من البيانات (القياسات)معدوم، ضد الفرضية البديلة بأن هذا الفرق غير معدوم وهو لصالح البيانات ذات المتوسط الأكبر؛ فإذا كان $\bar{X}_P$ يشير إلى متوسط المتغيرة المدروسة في حالة القطاع الخاص، وأن $\bar{X}_E$ يشير إلى متوسط المتغيرة المدروسة في حالة القطاع العام يكون :

- فرض العدم: $H_0 : \bar{X}_P = \bar{X}_E$
- الفرضية البديلة: $H_0 : \bar{X}_P \neq \bar{X}_E$

الجدول(3-5) نتائج اختبار تساوي المتوسطات للعينات المرتبطة

	Differences appariées					t	Sig. (bilatérale)
Ddl=33	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence			
الثنائية				Inférieure	Supérieure		
PBE - PBP	1,013	37.678	6,462	-12,133	14,160	0,157	0,876
CIE - CIP	-0.358	35.351	6,063	-12,693	11,976	-0,059	0,953
VAE - VAP	1,713	44.538	7,638	-13,827	17,253	0,224	0,824
CFFE-CFFP	4,557	29.115	4,993	35,414	55,732	9,127	0.000
RIE - RIP	-3,554	46.928	8,048	-19,928	12,820	-0,442	0,662
ILPE - ILPP	-9,057	28.533	4,893	-19,013	0,899	-1,851	0,073
RSE - RSP	29.155	29.238	5,014	18,953	39,356	5,814	0.000
ENEE-ENEP	-71.308	655.238	112.372	-299,931	157,315	-0,635	0,530

المصدر: مخرجات البرنامج SPSS انطلاقا من معطيات الجدولين(3-2) و(3-3)

يبين الجدول(3-5) أعلاه نتائج المعالجة، وبالنظر إلى العمود Sig. (2-tailed) حيث تشير قيمه إلى احتمال قبول فرضية العدم إلّا أن القرار هو قبول الفرضية البديلة التي تقر بوجود فروقا ذات دلالة إحصائية بين الثنائيتين، متوسط النسبة المئوية للمساهمة في استهلاك الأصول الثابتة ومتوسط النسبة المئوية للمساهمة في تعويضات الأجراء، وأنّ هذا الفرق هو لصالح القطاع العام. بينما تتساوى المتوسطات بالنسبة لباقي أزواج المتغيرات الأخرى.

نتيجة : نستنتج من هذا أن كلا من القطاع العام والقطاع الخاص يساهمان في إجمالي الاستهلاك الوسيط ويحققان إنتاجا خاما وقيمة مضافة مناصفة. إلّا أن القطاع العام يفوق في المتوسط عن القطاع الخاص في

اهتلاك الأصول الثابتة وتعويضات الأجراء وتفسير هذه النتيجة هي أن القطاع العام يستخدم يد عاملة أكثر لهيمنته على القطاع.

2. 2. نتائج التحليل العاملي التمييزي

من أهداف طريقة التحليل العاملي التمييزي، تحديد مجموعة المتغيرات المُفسّرة الكمية التي لها المقدرة أكثر من بين تلك المقترحة في التحليل على تحقيق التمايز الذي يمكن أن يكون بين مختلف أنماط التي تكون عليها المتغيرة التابعة وذلك عن طريق تقدير دوال التمييز التي تستخدم في تصنيف المشاهدات الجديدة في أحد أصناف المتغيرة التابعة[44].

وفي هذا المبحث فإنّنا نهدف إلى الإجابة على ما يلي:

- من بين المتغيرات المقترحة، ما هي تلك التي تُعدُّ مسؤولة على التمييز بين قطاع الجلود والأحذية العام وقطاع الجلود والأحذية الخاص بالنظر إلى مساهمة كل منهما في إجمالي كل متغيرة من متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال الحاصلة داخل القطاع ؟
- ما هي درجة تدخل كل متغيرة في هذا التمييز ؟

1.2.2 اختبار تحقق الفرضيات الأساسية لطريقة التحليل التمييزي

أهم افتراضات هذه الطريقة هو أن تتبع المتغيرات المستقلة التوزيع الطبيعي لكل فئة من فئات المتغير التابع، والذي وُصف في حالتنا هذه بالرمز disc حيث في حالة القطاع العام فإنَّ disc=1 أمَّا في حالة القطاع الخاص فإنَّ disc = 2.

وعند تطبيق اختبار Kolmogrov-Smirnov نحصل على الجدول(3-7) أدناه وبالنظر إلى قيم سطر Sig.(2.tailed) ، فإنَّ المتغيرات اللاتي تتبع التوزيع الطبيعي هي تلك التي لها $Sig.(2-tailed) \succ 0.05$ ، وعليه فإنه لا يمكن رفض أن جميع متغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي باستثناء النسبة المئوية للمساهمة في إجمالي الفائض الصافي للاستغلال للقطاعين، ومع ذلك فإنَّ " التحليل التمييزي يعطي نتائج صادقة نسبيا في ضوء الخطأ من النوع الأول"[45].

(44) – محمود فوزي شعوبي، (1997)، النسب المالية من منظور التحليل العاملي، نحو بناء نموذج للتصنيف، حالة تعاونية الحبوب والخضر الجافة، ورقلة، الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، ص38.

(45) – رجاء محمود أبو علاء ،(2003)، التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام برنامج SPSS ، دار النشر للجامعات،مصر، الطبعة الأولى، ص ص 224-225.

Test de Kolmogorov-Smirnov à un échantillon(الجدول3-6)

N=34	disc=1	PBE	CIE	VAE	CFFE	RIE	ILPE	RSE	ENEE
Paramètres normauxa	Moyenne	50,51	49,82	50,86	72,79	48,22	45,47	64,58	14,35
	Ecart-type	18,84	17,68	22,27	14,56	23,46	14,27	14,62	327,62
Différences les plus extrêmes	Absolue	0,19	0,17	0,19	0,11	0,22	0,10	0,20	0,34
	Positive	0,12	0,12	0,14	0,11	0,14	0,10	0,14	0,33
	Négative	-0,19	-0,17	-0,19	-0,11	-0,22	-0,07	-0,20	-0,34
Z de Kolmogorov-Smirnov		1,13	1,01	1,12	0,61	1,29	0,61	1,18	1,96
Signification asymptotique (bilatérale)		0,16	0,26	0,16	0,85	0,07	0,86	0,12	0,00
a. La distribution à tester est gaussienne.									
N=34	disc = 2	PBP	CIP	VAP	CFFP	RIP	ILPP	RSP	ENEP
Paramètres normauxa	Moyenne	49,49	50,18	49,14	27,21	51,78	54,53	35,42	85,65
	Ecart-type	18,84	17,68	22,27	14,56	23,46	14,27	14,62	327,62
Différences les plus extrêmes	Absolue	0,19	0,17	0,19	0,11	0,22	0,10	0,20	0,34
	Positive	0,19	0,17	0,19	0,11	0,22	0,07	0,20	0,34
	Négative	-0,12	-0,12	-0,14	-0,11	-0,14	-0,10	-0,14	-0,33
Z de Kolmogorov-Smirnov		1,13	1,01	1,12	0,61	1,29	0,61	1,18	1,96
Signification asymptotique (bilatérale)		0,16	0,26	0,16	0,85	0,07	0,86	0,12	0,00
a. La distribution à tester est gaussienne.									

المرجع مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

Tests d'égalité des moyennes des groupes (الجدول3-7)

	Lambda de Wilks	F	ddl1	ddl2	Signification
PBEP	0,999	0,049	1	66	0,825
CIEP	1,000	0,007	1	66	0,934
VAEP	0,998	0,101	1	66	0,752
CFFEP	0,284	166,606	1	66	0,000
RIEP	0,994	0,390	1	66	0,534
ILPEP	0,906	6,852	1	66	0,011
RSEP	0,494	67,615	1	66	0,000
ENEEP	0,988	0,805	1	66	0,373

المرجع مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

– اختبار تساوي المتوسطات :

تشير إحصاءات الجدول (**3-7**) أعلاه إلى فروق دالة إحصائيا بين متوسطات خمس متغيرات من متغيرات الدراسة المقترحة[46] أي ما نسبته 62.5%، في المجموعتين وهي تلك المتغيرات المصحوبة بمستوى دلالة يزيد عن 5%.

(46) – تأكيدا للنتائج المتوصل إليها في الفقرة 1.2 أعلاه.

– **اختبار Box لتساوي التغاير في المجتمع :Test de Box de l'égalité des matrices de covariances**

تشير إحصاءات الجدول(3-8) إلى عدم وجود فروق دالة في مصفوفة التغاير للمجموعتين الجزئيتين – القطاع العام والقطاع الخاص– ذلك أن : $Singnification = 1 \succ 0.05$ في اختبار M de Box.

الجدول(3-8) Résultats du test

M de Box		0,000
F	Approximativement	0,000
	ddl1	10
	ddl2	20825,498
	Signification	1,000
Teste l'hypothèse nulle d'égalité de matrices de covariance des populations.		

المرجع مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

– أمّا معطيات الجدول (3-9) التّالي فهي لغرض تحديد أي من المجموعات الجزئية تختلف مصفوفة تغايرها عن بقية المجموعات الجزئية الأخرى[47]، وتتأكد نتائج الجدول(3-9) التي تدل على تجانس التغاير.

الجدول(3-9) Déterminants Log

disc	Rang	Déterminant Log
1	4	25,036
2	4	25,036
Intra-groupes combinés	4	25,036
Les rangs et logarithmes naturels des déterminants imprimés sont ceux des matrices de covariance du groupe.		

المرجع مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

2.2.2 تقدير دالة التمييزي

– تُشير معطيات الجدول (3-10) أدناه إلى ما يلي:

. أن عدد الخطوات حيث تتقارب الخوارزمية هو ست عشرة خطوة

. المتغيرة المدرجة في التحليل عند كل خطوة هي تلك التي تؤدي إلى أقصى تخفيض في قيمة إحصاءة Lambda de Wilks الكلية، حيث استبعد من التحليل متغيرتين هما على الترتيب النسبة المئوية للمساهمة في إجمالي استهلاك الأصول الثابتة و النسبة المئوية للمساهمة في إجمالي الاستهلاك الوسيط .

(47) – لهذه المصفوفة أهمية خاصة عندما يزيد عدد المجموعات الجزئية عن اثنين.

الجدول(3-10) Variables introduites/éliminées[a,b,c,d]

Pas	Introduite	Eliminée	Lambda de Wilks							
			Statistique	ddl1	ddl2	ddl3	F exact			
							Statistique	ddl1	ddl2	Signification
1	CFFEP		0,284	1	1	66,000	166,606	1	66,000	0,000
2	CIEP		0,194	2	1	66,000	135,092	2	65,000	0,000
3	RSEP		0,129	3	1	66,000	143,574	3	64,000	0,000
4	ILPEP		0,102	4	1	66,000	139,221	4	63,000	0,000
5		CFFEP	0,103	3	1	66,000	186,613	3	64,000	0,000
6	PBEP		0,084	4	1	66,000	172,594	4	63,000	0,000
7		CIEP	0,084	3	1	66,000	231,603	3	64,000	0,000
8	ENEEP		0,072	4	1	66,000	203,446	4	63,000	0,000
A chaque pas, la variable qui minimise le lambda de Wilks global est introduite.										
a. Le nombre maximum de pas est 16.										
.05.0b. La signification maximum du F pour introduire est										
.10.0c. La signification minimum du F pour éliminer est										
d. Seuil du F, tolérance ou VIN insuffisant pour la poursuite du calcul.										

المرجع مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

- تُشير معطيات الجدول (3-11) أدناه إلى المتغيرات المأخوذة في التحليل، وقد تَمَّت عملية إدراج المتغيرات في التحليل في ثمان خطوات، حيث في الخطوة الأولى أُخْتيرت النسبة المئوية للمساهمة في إجمالي استهلاك الأصول الثابتة، وفي الخطوة الثانية أضيفت النسبة المئوية للمساهمة في إجمالي الاستهلاك الوسيط، وفي الثالثة أضيفة النسبة المئوية للمساهمة في إجمالي الأجور، وهكذا،...، إلى الخطوة الثامنة والأخيرة حيث نجد أربع متغيرات فقط من بين الثماني تبقتْ في التحليل وهي النسبة المئوية للمساهمة في إجمالي الأجور ثم النسبة المئوية للمساهمة في إجمالي الضرائب المرتبطة بالإنتاج ثم النسبة المئوية للمساهمة في إجمالي الإنتاج الخام و آخر متغيرة هي النسبة المئوية للمساهمة في إجمالي الفائض الصافي للاستغلال.

Variables de l'analyse (11-3)الجدول

Pas		Tolérance	Signification du F pour éliminer	Lambda de Wilks	Pas		Tolérance	Signification du F pour éliminer	Lambda de Wilks
1	CFFEP	1,000	0,000		5	ILPEP	0,426	0,000	0,148
2	CFFEP	0,612	0,000	1,000	6	CIEP	0,077	0,464	0,084
	CIEP	0,612	0,000	0,284		RSEP	0,106	0,000	0,819
3	CFFEP	0,466	0,003	0,148		ILPEP	0,419	0,000	0,120
	CIEP	0,179	0,000	0,280		PBEP	0,057	0,000	0,103
	RSEP	0,138	0,000	0,194	7	RSEP	0,107	0,000	0,823
4	CFFEP	0,386	0,444	0,103		ILPEP	0,422	0,000	0,123
	CIEP	0,178	0,000	0,193		PBEP	0,136	0,000	0,208
	RSEP	0,091	0,000	0,192	8	**RSEP**	**0,086**	**0,000**	**0,806**
	ILPEP	0,353	0,000	0,129		**ILPEP**	**0,414**	**0,000**	**0,106**
5	CIEP	0,182	0,000	0,208		**PBEP**	**0,106**	**0,000**	**0,208**
	RSEP	0,143	0,000	0,845		**ENEEP**	**0,779**	**0,002**	**0,084**

المصدر: مخرجات البرنامج SPSS

- تُشير معطيات الجدول (3-12) أدناه إلى وُجود دالّة تمييز واحدة فقط وهذا بسبب وُجود مجموعتين جزئيتين وأنّ مقدار القيمة الذاتية بلغ $Valeur\ propre = 12.917$ وأن العلاقة بين الدرجات التمييزية وفئات المتغيرة التمييزية والمعبر عنها بواسطة الارتباط القانوني بلغت

$$Corrélation\ canonique = \sqrt{\frac{Valeur\ propre}{1+Valeur\ propre}} \sqrt{\frac{12.917}{1+12.917}} = 0.9634$$

وأن النسبة المئوية من إجمالي التباين التي تعزى إلى دالة التمييز المقدرة هي 100 %.

Valeurs propres(12-3)الجدول

Fonction	Valeur propre	% de la variance	% cumulé	Corrélation canonique
1	12,917[a]	100,0	100,0	0,963
a. Les 1 premières fonctions discriminantes canoniques ont été utilisées pour l'analyse.				

المرجع مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

- تُشير معطيات الجدول (3-13) أدناه إلى قيمة المعامل $Lambda\,de\,Wilks = 0.072$ وهو مؤشر على كمية التشتت غير المُفَسَّر في الدرجات التمييزية، والتناسب يكون عكسيا بين قيمة هذا المعامل وجودة نتائج التحليل[48].

الجدول(3-13) Lambda de Wilks

Test de la ou des fonctions	Lambda de Wilks	Khi-deux	ddl	Signification
1	0,072	168,520	4	0,000

المرجع مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

- تُشير معطيات الجدول (3-14) أدناه إلى المعاملات المعيارية لدالة التمييز المقدرة، وتفيد هذه المعاملات في تحديد أثر كل متغيرة في هذا التمييز، وهي النسبة المئوية للمساهمة في إجمالي الإنتاج الخام و النسبة المئوية للمساهمة في إجمالي الضرائب المرتبطة بالإنتاج تتميز بسلوك معاكس مع المتغيرتين الموجبتين النسبة المئوية للمساهمة في إجمالي تعويضات الأجراء و النسبة المئوية للمساهمة في إجمالي الفائض الصافي للاستغلال .

$$Z_1 = -2.577 * PBEP - 0.917 * ILPEP + 3.378 * RSEP + 0.453 * ENEEP.....(éq1)$$

الجدول(3-14) Coefficients des fonctions discriminantes canoniques standardisées

	Fonction
	1
PBEP	-2,577
ILPEP	-0,917
RSEP	3,378
ENEEP	0,453

المرجع مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

- تُشير معطيات الجدول (3-15) أدناه إلى معاملات دالة التمييز القانونية المقدرة، وتُستخدم هذه الدالة في عملية التنبؤ عند ظهور مشاهدات جديدة ويُصاغ نموذج التنبؤ كالتالي:

$$Z_2 = -1.571 - 0.137 * PBEP - 0.064 * ILPEP + 0.231 * RSEP + 0.001 * ENEEP.....(éq2)$$

(48) - خالد بن سعد الجضعي، مرج سابق، ص442.

الجدول(3-15) Coefficients des fonctions discriminantes canoniques

	Fonction
	1
PBEP	-0,137
ILPEP	-0,064
RSEP	0,231
ENEEP	0,001
(Constante)	-1,571
Coefficients non standardisés	

المرجع مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

- تُشير معطيات الجدول (3-16) أدناه إلى معاملات دالة التمييز القانونية المقدرة، وتُستخدم هذه الدالة في عملية التنبؤ عند ظهور مشاهدات جديدة ويُصاغ نموذج التنبؤ كالتالي:

$$Z_3 = +0.473*CFFEP + 0.282*RSEP - 0.090*ILPEP - 0.070*RIEP$$
$$- 0.031*ENEEP - 0.022*VAEP + 0.013*CIEP + 0.008*PBEP.....(éq3)$$

كما يتبين من الجدول أيضا المتغيرات المستبعدة من التحليل وهي تلك الموسومة الحرف a.

الجدول(3-16) Matrice de structure

	Fonction
	1
CFFEP[a]	0,473
RSEP	0,282
ILPEP	-0,090
RIEP[a]	-0,070
ENEEP	-0,031
VAEP[a]	-0,022
CIEP[a]	0,013
PBEP	0,008
Les corrélations intra-groupes combinés entre variables discriminantes et les variables des fonctions discriminantes canoniques standardisées sont ordonnées par tailles absolues des corrélations à l'intérieur de la fonction.	
a. Cette variable n'est pas utilisée dans l'analyse.	

المرجع مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

- تُشير معطيات الجدول (3-17) أدناه إلى متوسط الدرجات التمييزية لدى كل فئة من فئات المتغير التمييزي، وتؤكد النتائج أن الفئتين تقعان في جهتين متعاكستين من بعضهما البعض، ذلك أن:

* فاصلة مركز ثقل المجموعة الأولى (القطاع العام) على المحور العاملي هي : (3.541)

* فاصلة مركز ثقل المجموعة الثانية (القطاع الخاص) على المحور العاملي هي : (-3.541)

الجدول(3-17) Fonctions aux barycentres des groupes

disc	Fonction
	1
1	3,541
2	-3,541
Fonctions discriminantes canoniques non standardisées évaluées aux moyennes des groupes	

المرجع مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

- إحصائيات التصنيف Statistiques de classement

- تُشير معطيات الجدول (3-18) أدناه إلى معاملات متغيرات دالتي التصنيف المقدرتين، وتُسمى الدَّالتَيْن بدالتي التمييز الخطيتين المنسوبتين لـــ Fisher، حيث:

$$FDLF_1 = -20.480 - 0.728 * PBEP - 0.104 * ILPEP + 1.253 * RSEP + 0.008 * ENEEP....(éq4)$$

$$FDLF_2 = -9.354 + 0.241 * PBEP + 0.351 * ILPEP - 0.383 * RSEP - 0.002 * ENEEP.....(éq5)$$

الجدول(3-18) Coefficients des fonctions de classement

	disc	
	1	2
PBEP	-0,728	0,241
ILPEP	-0,104	0,351
RSEP	1,253	-0,383
ENEEP	0,008	-0,002
(Constante)	-20,480	-9,354
Fonctions discriminantes linéaires de Fisher		

المرجع مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

- تُشير معطيات الجدول (3-19) أدناه في جزئه (Original) إلى نتائج التصنيف، وهي تدلُّ على جودة التنبؤ بتصنيف مشاهدات الفئتين باستخدام التحليل التمييزي. وأن المجموع الكلي للمشاهدات البالغ أربع وستين مشاهدة تَمَّ تصنيفها تصنيفا صحيحا بنسبة 100 %. أمّا الجزء (Validé-croisé) من نفس الجدول، فهو مخصص لنتائج أحد الاختبارات الإحصائية (Classification par élimination ; Leave-one-out classification) التي تهدف إلى تصنيف جميع المشاهدات باستثناء مشاهدة واحدة تترك دون تصنيف، ثم تصنف المشاهدة المتروكة فيما بعد. وتتكرر هذه العملية حتى يتم ترك جميع المشاهدات مرة واحدة، ونتيجة هذا الاختبار تبين مدى جودة التصنيف المرتكز على هذه الخوارزمية، وعليه يمكن استخدام النتائج لتقدير مدى جودة التصنيف باستخدام جميع المشاهدات إذا اخترنا عينة جديدة[49].

الجدول(3-19) Résultats du classement[b,c]

		disc	Classe(s) d'affectation prévue(s)		Total
			1	2	
Original	Effectif	1	34	0	34
		2	0	34	34
	%	1	100,0	0,0	100,0
		2	0,0	100,0	100,0
Validé-croisé[a]	Effectif	1	34	0	34
		2	0	34	34
	%	1	100,0	0,0	100,0
		2	0,0	100,0	100,0
a. La validation croisée n'est effectuée que pour les observations de l'analyse. Dans la validation croisée, chaque observation est classée par les fonctions dérivées de toutes les autres observations.					
b. 100,0% des observations originales classées correctement.					
c. 100,0% des observations validées-croisées classées correctement.					

المرجع مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

ولغرض التنبؤ نستخدم المعادلة (*éq*3) المبينة أعلاه، ويكون القرار بالنظر إلى موقع درجة المشاهدة الجديدة من المجاليْن الموضحين في الجدول(3-20) أدناه كالتالي:

- تُصنف المشاهدة الجديدة ضمن مجموعة القطاع العام إذا كانت الدرجة المقدرة *Score* :

$$Score \in [1.53967 \ ; \ 6.11281]$$

- تُصنف المشاهدة الجديدة ضمن مجموعة القطاع الخاص إذا كانت الدرجة المقدرة *Score* :

$$Score \in [-6.11281 \ ; -1.53967]$$

(49) - رجاء محمود أبو علاء، مرج سبق ذكره، ص ص 234، 235.

الجدول(3-20) OLAP Cubes[a] [50]

Predicted Group for Analysis 1:Total	Mean	Minimum	Maximum
Scores discriminants de la fonction 1 pour l'analyse 1	3,5408029	1,53967	6,11281
a. disc = 1 القطاع العام			
Predicted Group for Analysis 1:Total	Mean	Minimum	Maximum
Scores discriminants de la fonction 1 pour l'analyse 1	-3,5408029	-6,11281	-1,53967
a. disc = 2 القطاع الخاص			

المرجع مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

ثالثا. التحليل باستخدام المركبات الأساسية

بَيَّنا في المبحثين أعلاه من هذا الفصل أن القطاع العام يساهم في المتوسط بنسبة أكبر في تشكيل متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال، ونحاول في هذا المبحث التعرف على تشكيلة المتغيرات المكونة للمحاور العاملية من ناحية، ومن ناحية أخري محاولة لفهم تطور سلوك هذه المساهمة لكل قطاع خلال فترة الدراسة[51].

3-1 اختبار تحقق فرضيات التحليل العاملي إلى مركبات أساسية.

كما رأينا في الفصل السابق فإن جملة من الفرضيات ينبغي توفرها للوثوق في نتائج التحليل، وهي كالتالي :

أ- الفرضية الأولى أن تختلف القيمة المطلقة لمحدد مصفوفة معاملات الارتباط عن الصفر، وهي فرضية محققة حيث: Déterminant = 3.37E-009 مما يدل على سلامة معطيات ونتائج التحليل.

ب- يُبيّن الجدول (3-21) نتائج اختبار كايزر-ماير-أولكن (K-M-O)، وهو يُشير إلى مدى تحقّق الفرضية الثانية لهذا التحليل وهي أن لا تقل قيمة مؤشر (K-M-O) عن 50%. وهذا محقق حيث بلغت قيمته 0.747، مما يدل على كفاية العينة موضوع الدراسة. كما تظهر نتيجة اختبار Bartlett دالة، ويُعدُّ هذا مؤشرا لاختلاف مصفوفة الارتباط عن مصفوفة الوحدة، بمعنى أنه توجد تباينات مشتركة بين متغيرات الدراسة تشكل مجموعة العوامل الخفية، وهو ما نسعى إلى الكشف عنه.

(50) - The OLAP (Online Analytical Processing) Cubes procedure calculates totals, means, and other univariate statistics for continuous summary variables within categories of one or more categorical grouping variables. A separate layer in the table is created for each category of each grouping variable.
أنظر مساعد البرنامج SPSS

(51) - نظرا لمبدأ التناظر في بيانات القطاع العام وبيانات القطاع الخاص فسف نقتصر في هذا المبحث على القطاع العام فقط.

الجدول(3-21) Indice KMO et test de Bartlett

Mesure de précision de l'échantillonnage de Kaiser-Meyer-Olkin.		0,747
Test de sphéricité de Bartlett	Khi-deux approximé	575,469
	Ddl	28
	Signification de Bartlett	0,000

المرجع مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

ج- نحصل على نسب التباين المشترك بين متغيرات الدراسة من خلال قيم مصفوفة معاملات الارتباط الصورية (Anti-Image Matrices)، وهي موضحة في الجدول (3-22) الآتي:

الجدول(3-22) Matrices anti-images

		PBEP	CIEP	VAEP	CFFEP	RIEP	ILPEP	RSEP	ENEEP
Covariance anti-images	PBEP	,000	,000	,000	-,004	-8,219E-5	,000	,000	-,002
	CIEP	,000	,001	,001	,007	,000	,000	,001	,003
	VAEP	,000	,001	,001	,001	,000	-,003	,000	,006
	CFFEP	-,004	,007	,001	,165	,010	,096	-,015	-,020
	RIEP	-8,219E-5	,000	,000	,010	,002	,007	,004	-,009
	ILPEP	,000	,000	-,003	,096	,007	,300	-,054	-,086
	RSEP	,000	,001	,000	-,015	,004	-,054	,047	,045
	ENEEP	-,002	,003	,006	-,020	-,009	-,086	,045	,720
Corrélation anti-images	PBEP	0,705[a]	-,996	-,740	-,510	-,096	,039	-,163	-,134
	CIEP	-,996	0,684[a]	,733	,514	,100	-,032	,122	,113
	VAEP	-,740	,733	0,723[a]	,062	-,595	-,199	-,140	,239
	CFFEP	-,510	,514	,062	0,651[a]	,543	,431	-,165	-,059
	RIEP	-,096	,100	-,595	,543	0,806[a]	,277	,345	-,229
	ILPEP	,039	-,032	-,199	,431	,277	0,812[a]	-,456	-,186
	RSEP	-,163	,122	-,140	-,165	,345	-,456	0,899[a]	,242
	ENEEP	-,134	,113	,239	-,059	-,229	-,186	,242	0,366[a]
a. Mesure de précision de l'échantillonnage									

المرجع مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

تفيد هذه المصفوفة في التحقق من فرضية كفاية العينة لكل متغير من متغيرات الدراسة، وإذا تتبّعنا الأرقام المؤشر عليها بالحرف (a) في القطر الرئيسي لمصفوفة المعاملات الصورية نجد أن 87.5 % من

المتغيرات ذات معامل ارتباط صوري لا يقلُّ عن 0.50، مما يدل على استيفاء هذه النسبة من المتغيرات لفرضية كفاية العينة لكل متغير.

3-2 جودة تمثيل المتغيرات.

المطلوب هو تحديد الحد الأدنى من المتغيرات لها القدرة على تمثيل كافة المتغيرات الأولية المقترحة، والسؤال المطروح، ما مدى جودة التمثيل لهذه المتغيرات ؟

يُبيّن الجدول(3-23) الآتي جودة تمثيل المتغيرات انطلاقا من معاملات الارتباط المتعدِّد وكذا مقدار التّباينات المشتركة بين المتغيّرات.

يُبيّن العمود الثاني (Extraction) حاصل مجموع مربعات التباينات المشتركة عند كل متغير في العوامل المستخرجة. وهكذا، تبدوا متغيرات الدراسة ذات جودة عالية للتمثيل.

الجدول(3-23) Qualité de représentation

	Initial	Extraction
PBEP	1,000	0,978
CIEP	1,000	0,887
VAEP	1,000	0,922
CFFEP	1,000	0,638
RIEP	1,000	0,890
ILPEP	1,000	0,564
RSEP	1,000	0,959
ENEEP	1,000	0,882
Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.		

المرجع مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

3-3 استخراج القيم الذاتية.

تشير القيمة الذّاتية إلى كمية التباين المفسر في المتغيرات من قبل العامل الذي ارتبطت به، أي إلى تشتت المتغيرات حول كل محور عاملي. ويبين الجدول (3-24) الآتي القيم الذاتية ونسب التشتت.

الجدول (3-24) Variance totale expliquée

Composante	Valeurs propres initiales			Extraction Sommes des carrés des facteurs retenus			Somme des carrés des facteurs retenus pour la rotation		
	Total	% de la variance	% cumulés	Total	% de la variance	% cumulés	Total	% de la variance	% cumulés
1	5,569	69,617	69,617	5,569	69,617	69,617	5,566	69,575	69,575
2	1,150	14,378	83,995	1,150	14,378	83,995	1,154	14,420	83,995
3	,598	7,472	91,466						
4	,456	5,698	97,165						
5	,181	2,262	99,426						
6	,045	,557	99,984						
7	,001	,014	99,997						
8	,000	,003	100,000						
Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.									

المرجع مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

إكتفينا في هذه الدراسة بالقيمتْين الذاتيَّتيْن الأولى والثانية فقط من بين ثماني قيم ذاتية ناتجة[52]، وبهذا سيكون لدينا محوريْن عامليَيْن أساسييْن أيضا لهما قدرة تفسير 83,995 % من الظاهرة محل الدراسة، وهي نسبة تُعتبر عالية للاكتفاء بالمحورين الأول والثاني كعاملين مُفسِّرَيْن لأهمية الجلود والأحذيّة التابع للقطاع العام خلال الفترة الممتدة ما بين 1974-2007. حيث تتوزع هذه النسب على العاملين المأخوذين كما يلي:

- يفسر العامل الأول 69,575 % من التشتت الإجمالي، ويُقابل أعلى قيمة ذاتية وهي $\lambda_1 = 5{,}566$ ؛
- يفسر العامل الثاني 14,420 % من التشتت الإجمالي، ويُقابل القيمة الذاتية التالية مباشرة وهي $\lambda_2 = 1.154$.

تسمح القيم المبينة في الجدول(3-25) في تحديد المتغيرات المرتبطة بكل عامل وعددها أربع اثنان منها قبل التدوير واثنان بعد التدوير، وتصاغ معادلات المركبات المستخلصة كالتالية :

$$C1(avant) = 0.987 * PBEP + 0.965 * RSEP + 0.950 * VAEP + 0.941 * CIEP + 0.920 * RIEP + 0.749 * ILPEP + 0.674 * CFFEP + 0.119 * ENEEP \ldots\ldots\ldots (éq6)$$

$$C2(avant) = 0.060 * PBEP - 0.168 * RSEP + 0.143 * VAEP - 0.011 * CIEP + 0.209 * RIEP - 0.048 * ILPEP - 0.430 * CFFEP + 0.931 * ENEEP \ldots\ldots\ldots (éq7)$$

(52) – حسب أسلوب "كايزر"، تستبعد العوامل ذات القيم الذاتية الأقل من الواحد الصحيح.

$$C1(après) = 0.985*PBEP + 0.969*RSEP + 0.945*VAEP + 0.941*CIEP + 0.914*RIEP - 0.750*ILPEP - 0.685*CFFEP + 0.093*ENEEP \quad .....(éq\ 8)$$

$$C2(après) = 0.087*PBEP - 0.141*RSEP + 0.169*VAEP + 0.015*CIEP + 0.234*RIEP - 0.028*ILPEP - 0.411*CFFEP + 0.934*ENEEP \quad .....(éq\ 9)$$

الجدول (3–25) مصفوفتي المركبات قبل وبعد تدوير المحاور

Matrice des composantes après rotation[a]		
	Composante	
	1	2
PBEP	**0,985**	0,087
RSEP	**0,969**	-0,141
VAEP	**0,945**	0,169
CIEP	**0,941**	0,015
RIEP	**0,914**	0,234
ILPEP	**0,750**	-0,028
CFFEP	**0,685**	-0,411
ENEEP	0,093	**0,934**
Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales. Méthode de rotation : Varimax avec normalisation de Kaiser.		
a. La rotation a convergé en 3 itérations.		

Matrice des composantes[a]		
	Composante	
	1	2
PBEP	0,987	0,060
RSEP	0,965	-0,168
VAEP	0,950	0,143
CIEP	0,941	-0,011
RIEP	0,920	0,209
ILPEP	0,749	-0,048
CFFEP	0,674	-0,430
ENEEP	0,119	**0,931**
Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.		
a. 2 composantes extraites.		

المرجع مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

3–4 تسمية العوامل المستخرجة.

يمكن أن نقدم محاولة لوصف العاملين المستخلصين من هذا التحليل انطلاقا من مصفوفة العوامل بعد تدوير المحاور، باعتبارهما المفسرين لأهمية قطاع الجلود والأحذية العام.

1. نلاحظ أن العامل الأول يستحوذ على جميع المتغيرات باستثناء النسبة المئوية للمساهمة في الفائض الصافي للاستغلال.
2. كما نلاحظ أن العامل الثاني مُفسّر فقط بالنسبة المئوية للمساهمة في الفائض الصافي للاستغلال.

وعليه، يمكن القول بأن أهمية قطاع الجلود والأحذية العام تظهر من خلال مساهمته في الإنتاج وعوامل الإنتاج ومساهمته في الموارد المالية الناتجة عن العمليّة الإنتاجية. ويُوَضَّحُ هذا بالشكل التالي:

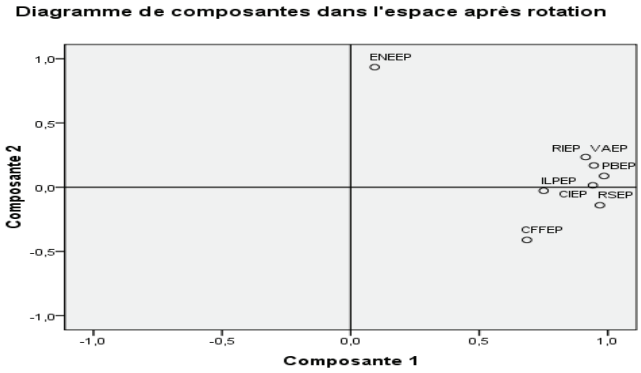

الشكل أعلاه، مرسوم انطلاقا من الجدول (3-25) وهو يوضح مدى ارتباط المركبة الأولى المتغيرات السبع المُكوّنة للعامل الأول، كما ترتبط بالمركبة الثانية المتغيرة الباقية المُعبّر عنها بالعامل الثاني. كما يعكس الشكل البياني أعلاه جودة التّمثيل العالية، لابتعاد نقاط المتغيرات عن مركز الدائرة المرسومة داخل المربع واقترابها من محيطها.

الجدول (3-26) Matrice des coefficients des coordonnées des composantes

	Composante	
	1	2
PBEP	0,176	0,057
CIEP	0,169	-0,005
VAEP	0,167	0,129
CFFEP	0,131	-0,370
RIEP	0,160	0,186
ILPEP	0,136	-0,038
RSEP	0,177	-0,141
ENEEP	-0,001	0,810
Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales. Méthode de rotation : Varimax avec normalisation de Kaiser. Scores composante.		

المرجع مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

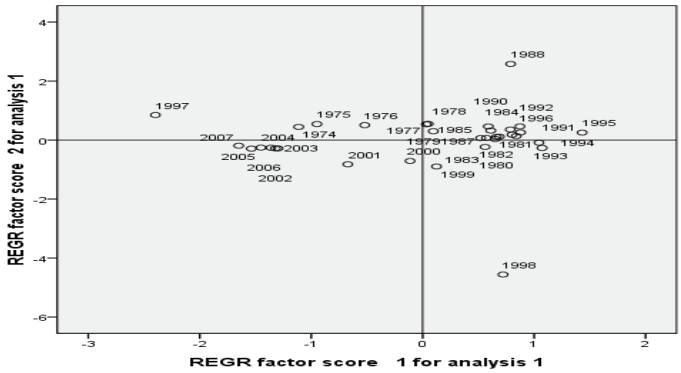

3-5 تلخيص سنوات الدراسة في عدد محدود من المجموعات الجزئية.

بواسطة طريقة التصنيف الهرمي نحاول في هذه الفقرة أن نقدم إجابة على السؤال التالي:

هل يُمكن أن نُلخِّص سنوات الدراسة في عدد محدود من المجموعات الجزئيّة ؟ الهدف من هذا هو تحديد مجموعة السنوات المتشابهة بالنظر إلى متغيّرات الدراسة.

لهذا الغرض وانطلاقا من النتائج الحاصلة في الفقرة السابقة، نسقط سنوات الدراسة في معلم محورَيْه العامليْن الأول والثاني، كما هو مُبيّن في الشكل التالي :

لا يُظهر تفحّص الشكل اتّجاه عام واضح لتوزع مجموعة السنوات تبعا لترتيبها، وباللجوء إلى طريقة التحليل العنقودي الهرمي، حصلنا على التوزيع المُبيّن في جدول Appartenance à la classe التّالي:

الجدول (3-27) Appartenance à la classe(Cluster Membership)

Observation	5 classes	4 classes	3 classes	2 classes	Observation	5 classes	4 classes	3 classes	2 classes
1: 1974	1	1	1	1	18: 1991	2	1	1	1
2: 1975	1	1	1	1	19: 1992	2	1	1	1
3: 1976	1	1	1	1	20: 1993	2	1	1	1
4: 1977	2	1	1	1	21: 1994	2	1	1	1
5: 1978	2	1	1	1	22: 1995	4	3	1	1
6: 1979	2	1	1	1	23: 1996	4	3	1	1
7: 1980	2	1	1	1	24: 1997	1	1	1	1
8: 1981	2	1	1	1	25: 1998	5	4	**3**	**2**
9: 1982	2	1	1	1	26: 1999	1	1	1	1
10: 1983	2	1	1	1	27: 2000	1	1	1	1
11: 1984	2	1	1	1	28: 2001	1	1	1	1
12: 1985	2	1	1	1	29: 2002	1	1	1	1
13: 1986	2	1	1	1	30: 2003	1	1	1	1
14: 1987	2	1	1	1	31: 2004	1	1	1	1
15: 1988	3	2	**2**	1	32: 2005	1	1	1	1
16: 1989	2	1	1	1	33: 2006	1	1	1	1
17: 1990	2	1	1	1	34: 2007	1	1	1	1

المرجع مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

نستخلص من الجدول (3-27) وبالنظر إلى رسم الشجرة التالي:

إذا قبلنا بمجموعتين، فإنَّ المجموعة الأولى تضمّ جميع السنوات باستثناء سنة 1998، وإذا قبلنا بثلاث مجموعات فإن جميع السنوات مصنفة في المجموعة الأولى باستثناء سنة 1988 المصنفة بمفردها في المجموعة الثانية وسنة 1998 في المجموعة الثالثة بمفردها أيضا، وهكذا الحال إذا في حالة أربع أو خمس مجموعات، وعليه فإن النتيجة هي أن أداء القطاع واحد بالنسبة لفترة الدراسة الممتدة من سنة 1974 إلى سنة 2007.

Arbre hiérarchique

**********HIERARCHICAL CLUSTER ANALYSIS**********

Dendrogram using Complete Linkage

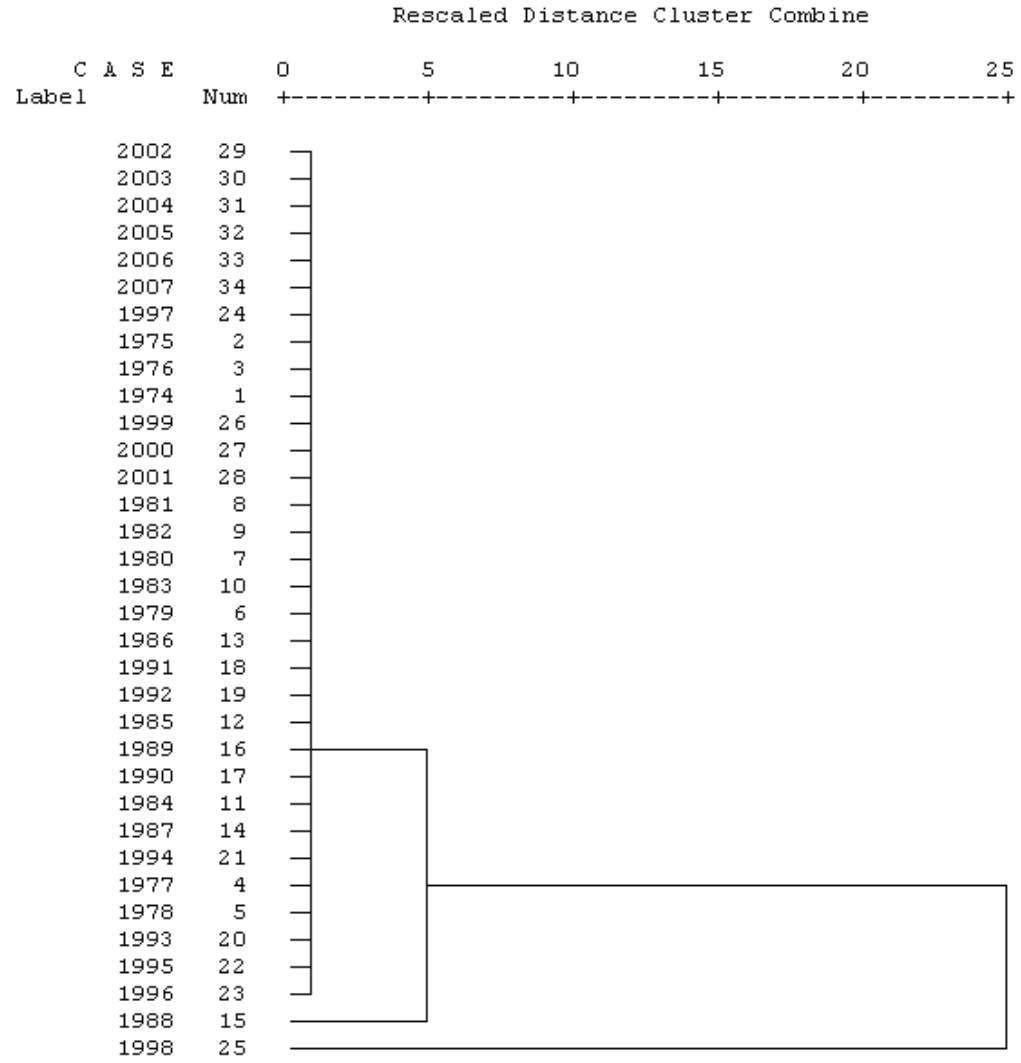

خلاصة الفصل

نخلص من المعالجة السابقة إلى ما يلي :

1- نستنتج من التحليل أعلاه وبالنظر إلى قيم معاملات الاختلاف المحسوبة لجميع المتغيرات أنّها اتسمت بعدم التجانس، حيث عرفت تقلبات عنيفة خلال فترة الدراسة.

2- نستنتج من هذا أن كلا من القطاع العام والقطاع الخاص يساهمان في إجمالي الاستهلاك الوسيط ويحققان إنتاجا خاما وقيمة مضافة مناصفة. إلّا أن القطاع العام يفوق في المتوسط عن القطاع الخاص في اهتلاك الأصول الثابتة وتعويضات الأجراء وتفسير هذه النتيجة هي أن القطاع العام يستخدم يد عاملة أكثر لهيمنته على القطاع.

3- بالرغم من فترة الدراسة التي تعتبر طويلة نسبيا والممتدّة من سنة 1974 إلى سنة 2007، إلا أن السلوك العام لأداء قطاع الجلود والأحذية سواء القطاع العام أو القطاع الخاص لا يمكن أن نعتبره قد تأثر بالتغيرات التي عرفها الاقتصاد الجزائري.

الخاتمة

لقد حاولنا في بحثنا هذا التعرف على أداء و مساهمة قطاع الجلود و الأحذية في الاقتصاد الجزائري من خلال تتبع مجموعة من المؤشرات الدالة عليه، باستخدام بعض أدوات أساليب التحليل العاملي و مقاييس الإحصاء الوصفي ومقاييس التشتت، و تتكون هذه الخاتمة من ثلاثة أقسام : نتناول في القسم الأول مجموع النتائج التي توصلنا إليها والإجابة على الأسئلة المطروحة في إشكالية هذا البحث، وكذا اختبار الفرضيات، ويتضمن القسم الثاني بعض التوصيات حول صناعة الجلود والأحذية في الجزائر، أما القسم الثالث نتناول فيه أفاق هذا القطاع.

أولا- النتائج:

1. يتبين من خلال هذا البحث أن هناك تكامل في الأدوات الكمية المستعملة من مقاييس الإحصاء الوصفي وأساليب التحليل العاملية، في تشخيص المتغيرات المدروسة و كشف المزيد من نقاط القوة و الضعف التي تعجز عليها أدوات التحليل الكلاسيكية، و أن استخدام هذه الأساليب في معالجة البيانات تتطلب تقنية عالية تنطلق من مفهوم المتغيرات المدروسة وفقا لإنشاء جداول البيانات المتعلقة بالمتغيرات المدروسة، وبعد معاينة هذه البيانات يتم تحديد الأدوات القياسية الأنسب و الحديثة الاستعمال، و التي نراها مناسبة على غرار التحليل العاملي الذي يهدف إلى وصف وقراءة البيانات وتحليلها وقياس قوة ارتباط المتغيرات المدروسة فيما بينها.

2. على مستوى البلدان العربية : لاحظنا أنه لم يأخذ هذا القطاع حقه حتى الآن في السياسات الاقتصادية التي تنتهجها البلدان العربية، و التي ما زالت في معظمها تنظر إلى هذا القطاع كحرفة و ليس كصناعة إستراتيجية ، في حين أنها تمتلك الموارد الخاصة لهذه الصناعة و تمتلك الأيدي العاملة و الأسواق الاستهلاكية كما تمتلك الإطلالة التجارية على كافة قارات العالم.

أما على مستوى الجزائر: فإن قطاع الجلود يمكن أن يكون شريكا في التنمية الاقتصادية لو يتم الاعتناء به، لأن له مميزات عديدة لا تتوفر لمعظم القطاعات الصناعية الأخرى تتلخص في:

- توفر المواد الخام (الجلود الخام بأنواعها بأسعار و كميات مناسبة، و الكم الهائل من الجلود الأضاحي) لو يتم استغلالها .
- وجود البنيات الأساسية لهذه الصناعة تكمن في صناعة الجلود الخام (المدابغ) أو المنتجات الجلدية.
- سهولة التسويق سواء بالنسبة للجلود الجاهزة للصناعة المحلية أو الجلود المصنعة و المنتجات الجلدية ذات جودة عالية للتصدير.

وبصفة عامة فإن اقتتصاد الجزائر مر بعدة مراحل مختلفة، كل مرحلة نجدها مصاحبة لظروف سياسية مختلفة ، فكانت أولى مراحله قد بدأت قبل الاستقلال بعدد قليل من المؤسسات العمومية فقط، وتميزت مرحلة الاستقلال باعتماد الجزائر على التخطيط المركزي وما صاحب ذلك من إنشاء الصناعات الثقيلة.مما أدى إلى عدم استعمال المؤسسات لكامل طاقاتها الإنتاجية نظرا لحجمها الكبير،مقارنة بالصناعات الخفيفة (والتي من أهمها صناعة الجلود، النسيج ...) التي عرفت تقهقرا مستمرا خلال مختلف مراحل الإقتصاد بما في ذلك مرحلة الإصلاحات، التي لم تمنحها الإعتناء والإهتمام الكافي.

3. نستخلص من التحليل الإحصائي لبيانات قطاع الجلود و الأحذية ما يلي:

- أن جميع معاملات الاختلاف لمتغيرات الدراسة كانت عالية جدا في قيمتها و تعبر هذه النتيجة على التباعد الكبير بين قيم هذه السلاسل.
- أن جميع معاملات الارتباطات المحورية لمتغيرات الدراسة كانت مرتفعة ودالة إحصائيا عند مستوى الدلالة أقل من 0,001 .
- إن مساهمة قطاع الجلود و الأحذية في الاقتصاد الوطني من خلال متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال كانت في تناقص مستمر خلال فترة الدراسة.
- من خلال نتائج التحليل العاملي تبين أن العوامل المفسرة لسلوك وأهمية قطاع الجلود و الأحذية في الاقتصاد الوطني يمكن اختصارها في عاملين: الأول مدخلات ومخرجات الإنتاج و الثاني الدخل الوطني.
- قيم معاملات الاختلاف المحسوبة لجميع المتغيرات اتسمت بعدم التجانس، حيث عرفت تقلبات عنيفة خلال فترة الدراسة.
- نستنتج أن كلا من القطاع العام و الخاص يساهم في إجمالي الاستهلاك الوسيط، و يحققان إنتاجا خاصا وقيمة متقاربة، إلا أن القطاع العام يفوق في المتوسط القطاع الخاص في إهتلاك الأصول الثابتة وتعويضات الأجراء و تفسير هذه النتيجة هي أن القطاع العام يستخدم يد عاملة أكثر لهيمنته على القطاع.
- لا يمكن اعتبار سلوك القطاع العام و الخاص قد تأثر بالتغيرات التي عرفها الاقتصاد الجزائري.
- من خلال النتائج المتوصل إليها في بحثنا هذا، تأكدت صحة كل الفرضيات المنطلق منها.

ثانيا – التوصيات:

في ضوء ما تم طرحه من نتائج يمكن إبداء التوصيات التالية:

1. ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الأساليب الكمية الحديثة، خاصة بعد توفر برامج المعالجة الآلية للبيانات مما يسهل تحليل و تقييم و معالجة المعلومات.
2. تطوير و تحديث الصناعات الجلدية بإدخال التكنولوجية الحديثة و التدريب عليها، و ضرورة توفير أداة تمويلية ميسرة و مبسطة لتمويل بناء المصانع و تحديث المعدات بالمصانع القائمة.
3. خلق مراكز علمية لكل نشاط صناعي نوعي في قطاع الجلود.
4. تحسين مختلف السياسات المعتمدة لتنمية و تحديث قطاع الجلود و المنتجات الجلدية، أي تنمية المنشآت وتطويرها النوعي حتى تصبح أكثر قدرة تنافسية، وأكثر قدرة على خلق فرص عمل جديدة، وكذلك الخروج من مرحلة الحماية إلى مرحلة المنافسة و الاستغلال الأمثل للطاقات الإنتاجية المتاحة.
5. العمل على تنمية الصناعات المرتبطة بقطاع الجلود و الأحذية و تشجيع رجال الأعمال المهتمين بهذا القطاع، بتوفير الجو الملائم للاستثمار و توفير الاستقرار السياسي و الأمني لتحفيز المستثمرين من اجل النهوض بهذا القطاع.
6. تنمية الكفاءات البشرية وتحسين الجودة: من خلال تطوير مراكز للتدريب و إنشاء ورشات ووحدات جديدة تتكيف مع التطور التكنولوجي.
7. زيادة القدرة التنافسية لصناعة الجلود و منتجاتها، عن طريق تخفيض الرسوم الجمركية على مستلزمات الإنتاج.
8. العمل على التوسع في التسويق و التصدير.

ثالثا – آفاق البحث:

كنتيجة لهذا الجهد المتواضع ورغم الصعوبات الكثيرة التي واجهتنا من تفرق المراجع وكثرة المفاهيم والتداخلات مع المواضيع الأخرى، و كثرة المصطلحات والجوانب المتعددة التي يتناولها الموضوع، فإن هذا البحث لا يدعي الكمال والتمام ولكن الأكيد أنه يفتح النقاش لدراسة مواضيع متعددة تستكمل جوانب هذا الموضوع، لذلك نقترح بعض المواضيع التي نراها جديرة بأن تكون إشكالية لمواضيع وأبحاث أخرى منها :

- دراسة أفاق قطاع الجلود في الجزائر.
- اقتصاديات الصناعات الجلدية في البلدان العربية .

قائمة المراجع

I- المراجع باللغة العربية :

1.كتب :

الرقم	المصدر
01	عبد اللطيف بن اشنهو ، التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط 62-80، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1982.
02	أقاسم قادة – ترجمة عبد المجيد قدي وقادة أقاسم المحاسبة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.
03	محمد حسن بهلول ، الاستثمار و إشكالية التوازن الجهوي – مثال الجزائر – المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر 1990
04	محمد حسن بهلول، سياسة تمويل التنمية وتنظيمها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1991.
05	محمد حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.
06	خالد بن سعد الجضعي،تقنيات صنع القرار تطبيقات حاسوبية، الجزء 2،دار الأصحاب للنشر والتوزيع، الرياض، 2005 .
07	رجاء محمود أبو علاء، التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام برنامجSPSS، دار النشر للجامعات، مصر، الطبعة الأولى، 2003.

2. الأطروحات والمذكرات الجامعية:

08	حاج صدوق بن شرفي، المؤسسة العمومية الاقتصادية واقتصاد السوق دراسة حالة الشركة الوطنية للبناءات المصنعة باتيسيك BATICIC مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، غير منشورة.
09	محمود فوزي شعوبي، النسب المالية من منظور التحليل ألعاملي، نحو بناء نموذج للتصنيف، حالة تعاونية الحبوب والخضر الجافة، ورقلة، الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، غير منشورة،1997.
10	محمود فوزي شعوبي ، السياحة والفندقة في الجزائر، دراسة قياسية – 2002/1974، جامعة الجزائر، كلّية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، أطروحة دكتوراه العلوم في القياس الاقتصادي، غير منشورة، 2007.

11 علي عبد الله، تأثير المحيط على أداء المؤسسة العمومية، رسالة دكتوراه، 2005.

12 كتوش عاشور ، الغاز الطبيعي في الجزائر و أثره على الاقتصاد الوطني ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ، غير منشورة، 2003 – 2004 .

13 كسرى مسعود: تطور المؤسسات العمومية الاقتصادية في الجزائر، مذكرة ماجستير، 1999

14 عثمان لخلف، دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، مذكرة ماجستير ، معهد العلوم الاقتصادية ، غير منشورة، 1994.

3. المجلات – التقارير – الدراسات :

15 بوزيان عثمان، قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر متطلبات التكيف وآليات التأهيل، ملتقى دولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية،جامعة الشلف، يومي 17و18 أفريل 2006 .

16 عبد الوهاب دادن، محمود فوزي شعوبي، " تحليل السلوك الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر خلال الفترة 1990–2006–مدخل التحليل إلى مركبات الأساسية،..

17 محمود فوزي شعوبي، مطبوعة تحليل المعطيات، مُقدمة لطلاب السنة الأولى، تخصص نمذجة اقتصادية، دفعة 2007.

18 محمود فوزي شعوبي، عبد الوهاب دادن، " مساهمة قطاع الفنادق في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1974–2007 دراسة إحصائيّة"، الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر، بسكرة،...

19 مجلة إحصائية رقم 149– النشاط الصناعي للفترة 1998–2008 – الديوان الوطني للإحصاء طبعة 63 ، 2010.

20 الجريدة الرسمية لسنة 1988 ، العدد رقم 10.

21 تقرير المجلس الاقتصادي و الاجتماعي (CNES) السداسي الأول 2003.

4. المواثيق – القوانين – المراسيم :

22 المادة 02، الأمر 70، 10 جانفي، المخطط الرباعي.

23 المادة 12 من القانون 18–01 المؤرخ في 88/01/12، الجريدة الرسمية.

II– المراجع باللغة الأجنبية :

1.Les ouvrages:

24 A .TOUBACHE, Annales d'économie et gestion, ORAN .

25 Ahmed Ben Yakoub, La gestion de l'entreprise publique en Algérie,Vol. 1987

26 M.E.Benissad ,Economie du développement de l'Algérie–sus-cité.

27 Jean-Marie Bouroche et Gilbert Saporta , l'analyse des données, 1°ed, PUF, Paris, 1980.

28 Med Cherif Ilmane ,Bilan de la section des Biens d'équipement en Algérie, Créa .enag Ager, 1984 .

29 Gilbert Saporta , probabilités, Analyse des données et statistique , 2 ed, TECHNIP, Paris, 1990**.**

30 A .TOUBACHE, Annales d'économie et gestion, ORAN.

31 Ahmed Ben Yakoub, La gestion de l'entreprise publique en Algérie,Vol. 1987.

32 L'histoire technique de l'industrie ،Ecole centrale de Lyon Bib Michel Serres, 1914.

2.Publications de l'entreprise:

33 Collections Statistiques, Série E: Statistiques Economiques, N° 131, RETROSPECTIVE DES COMPTES ECONOMIQUES DE 1963A 2005, ONS, Alger, Novembre 2006

34 Globalization reflection on Arabic Industries Part 2 In Arabic.

35 Référentiel technique de l'élevage Des caprins(ANOC), Marroc.

III– أهم مـــواقع الإنترنت :

-Office National des Statistiques,10/08/2009**, http://www.ons.dz/-conpte-de-production -et-%20compte%20-d-.html**

الملاحق

الملحق رقم (01): تطور إجمالي حساب الإنتاج وحساب الاستغلال في الجزائر

En Millions de DA

السنة	SPB	SCI	SVA	SCFF	SRI	SILP	SRS	SENE
1974	69623,4	25131,7	44491,7	3665,1	40826,6	5503,2	11884,4	23170,6
1975	80216,6	32736,6	47480,0	4806,8	42673,2	5262,1	14235,9	22805,9
1976	98193,8	39526,5	58667,3	6145,4	52521,9	7454,1	17357,4	27220,7
1977	112284,7	43335,6	68949,1	7360,1	61589,0	9192,0	20804,9	30948,1
1978	133095,7	51190,5	81905,2	7959,2	73946,0	10397,0	26344,5	37204,4
1979	166939,8	62621,8	104318,0	10380,7	93937,3	15002,0	32426,4	46508,9
1980	207111,9	74585,1	132526,8	13514,9	119011,9	19545,0	39621,1	59845,8
1981	245601,5	91518,9	154082,6	14952,3	139130,3	22695,6	45124,7	71310,0
1982	254517,2	89094,9	165422,3	17964,2	147458,1	23700,5	52373,3	71384,3
1983	294824,4	110587,7	184236,7	21284,8	162951,9	23975,5	61016,6	77959,6
1984	326099,9	118177,0	207922,9	22849,1	185073,8	28678,3	63998,9	92396,6
1985	354199,5	124687,1	229512,4	27621,8	201890,6	29866,7	68028,0	103995,9
1986	360815,7	134604,0	226211,7	30706,9	195504,8	28709,3	78405,8	88389,7
1987	385196,1	150390,7	234805,4	31129,7	203675,7	33181,8	79124,0	91369,9
1988	413106,7	150767,4	262339,3	30737,6	231601,7	36821,7	84008,3	110771,7
1989	504267,7	180222,7	324045,0	30196,4	293848,6	41692,6	93595,9	158560,1
1990	663601,6	234295,9	429305,7	37331,0	391974,7	54315,5	106099,8	231559,4
1991	1024807,3	345015,0	679792,3	52138,9	627653,5	77256,1	152233,7	398163,7
1992	1277392,6	438768,8	838623,8	54179,8	784444,0	98569,0	191920,1	493954,9
1993	1485326,8	565995,4	919331,4	95395,9	823935,5	102141,9	234376,4	487417,2
1994	1885382,4	729738,4	1155644,0	116046,4	1039597,5	142225,8	263687,0	633685,0
1995	2446685,9	877898,1	1568787,7	137670,4	1431117,3	198884,8	313742,2	918490,2
1996	3154349,9	1106664,0	2047685,8	188145,3	1859540,5	274270,9	363291,1	1221978,3
1997	3399288,0	1187474,4	2211813,6	179165,3	2032648,2	289981,9	389777,6	1352888,7
1998	3579683,3	1362238,1	2217445,6	208854,8	2008590,7	259845,7	430058,2	1318687,0
1999	4172838,1	1573882,1	2598955,5	256574,0	2342381,9	312623,3	454996,0	1574762,6
2000	5116430,6	1685573,0	3430857,5	257183,3	3173673,8	469673,0	479700,1	2224300,8
2001	5261682,9	1779789,7	3481892,9	284454,9	3197438,2	441539,0	521788,6	2234110,5
2002	5587537,9	1922581,9	3664956,0	304681,6	3360274,4	462957,9	540241,1	2357075,4
2003	6270869,8	1978747,4	4292122,7	331907,6	3960215,3	509951,2	593969,2	2856294,8
2004	7270547,2	2184027,4	5086519,5	392195,0	4694324,9	614293,4	674367,3	3405664,1
2005	8814713,6	2399535,8	6415178,3	453037,6	5962140,5	796710,6	723081,6	4442348,5
2006	10110340,8	2784001,9	7326339,1	483159,9	6843178,9	861859,1	808654,2	5172666,1
2007	11124551,4	3131598,3	7992953,4	565657,8	7427296,2	942533,8	901452,7	5583309,3

Réf: Collections Statistiques, Série E: Statistiques Economiques, N° 131,
RETROSPECTIVE DES COMPTES ECONOMIQUES DE 1963 A 2005,ONS,Alger, Novembre 2006

الملحق رقم (02): تطور إجمالي حساب الإنتاج وحساب الاستغلال لقطاع الجلود والأحذيّة العام في الجزائر

En Millions de DA

السنة	PBE12	CIE12	VAE12	CFFE12	RIE12	ILPE12	RSE12	ENEE12
1974	212,9	125,9	87,0	16,0	71,0	16,2	61,9	-7,1
1975	239,8	133,9	105,9	15,9	90,0	15,4	74,9	-0,3
1976	319,2	169,5	149,7	16,8	132,9	24,0	109,4	-0,5
1977	393,9	189,3	204,6	18,1	186,5	56,1	122,8	7,6
1978	508,0	250,6	257,4	23,6	233,8	16,0	163,5	54,3
1979	541,6	262,6	279,0	23,6	255,4	14,4	156,5	84,5
1980	736,2	294,7	441,5	47,3	394,2	33,2	284,8	76,2
1981	822,3	345,2	477,1	43,9	433,2	34,1	291,7	107,4
1982	945,5	388,7	556,8	48,5	508,3	36,8	348,4	123,1
1983	1002,4	483,5	518,9	45,2	473,7	34,3	324,7	114,7
1984	1232,9	656,0	576,9	46,0	530,9	36,0	345,6	149,3
1985	1348,9	722,7	626,2	65,5	560,7	70,1	392,0	98,6
1986	1570,5	824,9	745,6	64,8	680,8	81,9	455,8	143,1
1987	1550,3	866,3	684,0	71,0	613,0	55,1	454,2	103,7
1988	1683,8	1000,5	683,3	74,9	608,4	234,8	463,3	-89,7
1989	2072,6	1171,0	901,6	81,5	820,1	59,9	604,0	156,2
1990	2683,9	1500,7	1183,2	88,8	1094,4	72,8	690,5	331,1
1991	3583,4	2187,3	1396,1	160,5	1235,6	94,6	746,1	394,9
1992	3535,0	2114,6	1420,4	152,6	1267,8	70,7	914,6	282,5
1993	3465,8	2077,9	1387,9	345,2	1042,7	98,1	983,8	-39,2
1994	4148,3	2404,9	1743,4	338,0	1405,4	118,1	1176,6	110,7
1995	4175,9	2578,9	1597,0	401,3	1195,7	145,0	1325,1	-274,5
1996	3462,2	2291,2	1171,0	413,2	757,8	114,2	1238,6	-594,9
1997	329,5	212,1	117,4	21,1	96,3	8,5	85,1	2,7
1998	3884,6	2557,4	1327,2	434,6	892,6	115,4	1540,7	-763,5
1999	2681,7	1755,3	926,4	291,8	634,6	75,7	936,1	-377,2
2000	2668,1	1741,9	926,2	286,7	639,5	73,5	875,3	-309,3
2001	1896,0	1350,5	545,4	164,4	381,0	82,6	893,4	-595,0
2002	1793,0	1334,8	458,1	135,4	322,7	58,4	451,1	-186,7
2003	1709,4	1260,7	448,7	132,8	315,9	57,2	439,6	-180,9
2004	1729,9	1271,3	458,6	138,1	320,6	59,4	478,4	-217,2
2005	1518,9	1104,4	414,5	125,9	288,6	54,6	522,9	-288,8
2006	1288,4	938,7	349,7	120,1	229,6	46,0	463,8	-280,2
2007	1136,4	833,4	303,0	102,7	200,2	37,2	372,1	-209,0

Réf: Collections Statistiques, Série E: Statistiques Economiques, N° 131,
RETROSPECTIVE DES COMPTES ECONOMIQUES DE 1963 A 2005, ONS, Alger,
Novembre 2006.

الملحق رقم (03): تطور إجمالي حساب الإنتاج وحساب الاستغلال لقطاع الجلود والأحذيّة الخاص في الجزائر En Millions de DA

السنة	PBP12	CIP12	VAP12	CFFP12	RIP12	ILPP12	RSP12	ENEP12
1974	483,4	322,4	161,0	16,4	144,6	24,9	73,2	46,5
1975	487,5	324,1	163,4	17,5	145,9	24,0	67,4	54,5
1976	470,9	306,0	164,9	15,8	149,1	27,7	78,1	43,3
1977	440,1	288,1	152,0	15,5	136,5	24,5	70,4	41,6
1978	473,0	300,6	172,4	16,2	156,2	17,1	81,5	57,6
1979	447,7	294,9	152,8	6,5	146,3	35,1	92,5	18,7
1980	496,6	334,9	161,7	6,8	154,9	37,4	98,0	19,5
1981	514,7	339,5	175,2	7,3	167,9	40,8	106,4	20,7
1982	584,9	392,0	192,9	8,1	184,8	44,9	117,1	22,8
1983	700,0	461,1	238,9	1,1	237,8	55,2	144,7	37,9
1984	689,4	395,0	294,4	22,5	271,9	28,0	156,5	87,4
1985	778,4	429,2	349,2	15,2	334,0	88,5	168,5	77,0
1986	714,7	370,6	344,1	15,8	328,3	78,5	168,6	81,2
1987	858,8	432,2	426,6	19,4	407,2	91,6	176,2	139,4
1988	841,0	451,6	389,4	45,1	344,3	96,2	168,2	79,9
1989	956,5	544,2	412,3	24,8	387,5	71,7	177,3	138,5
1990	1308,9	732,3	576,6	32,0	544,6	129,1	234,6	180,9
1991	1379,6	787,6	592,0	47,7	544,4	120,9	239,7	183,8
1992	1446,5	910,0	536,5	63,0	473,5	67,9	308,5	97,1
1993	1505,3	908,5	596,8	63,3	533,5	59,2	266,8	207,5
1994	1827,5	1087,9	739,6	62,9	676,7	69,9	371,7	235,1
1995	1499,8	972,4	527,4	60,8	466,6	40,5	283,7	142,4
1996	1907,3	1013,6	893,6	58,2	835,5	82,8	325,0	427,6
1997	2181,0	1175,6	1005,5	47,6	957,8	49,6	251,3	656,9
1998	2756,6	1508,4	1248,2	54,2	1194,0	63,5	318,2	812,3
1999	2932,2	1676,7	1255,5	41,9	1213,6	71,6	340,7	801,3
2000	3371,4	1898,3	1473,1	55,7	1417,4	81,1	391,0	945,2
2001	4040,1	2312,3	1727,8	56,2	1671,6	98,3	469,4	1103,9
2002	5123,8	2979,1	2144,7	59,7	2084,9	126,7	596,5	1361,7
2003	4846,4	2817,4	2029,0	59,1	1969,9	120,9	558,9	1290,1
2004	5220,7	2990,7	2230,0	65,6	2164,4	133,2	614,5	1416,7
2005	5318,6	3012,2	2306,4	66,8	2239,6	130,0	624,9	1484,7
2006	5038,6	2819,9	2218,7	61,3	2157,4	121,6	580,6	1455,2
2007	4733,9	2651,5	2082,4	58,1	2024,3	111,1	531,8	1381,4

Réf: Collections Statistiques, Série E: Statistiques Economiques, N° 131,
RETROSPECTIVE DES COMPTES ECONOMIQUES DE 1963 A 2005,ONS,Alger,
Novembre 2006.

الملحق رقم (04):

الجدول (2–1): تطور مساهمة قطاع الجلود والأحذية في إجمالي حساب الإنتاج وحساب الاستغلال %

Année	t	PPBS	PCIS	PVAS	PCFFS	PRIS	PILPS	PRSS	PENES
1974	1	1,0001	1,7838	0,5574	0,8840	0,5281	0,7468	1,1368	0,1700
1975	2	0,9067	1,3990	0,5672	0,6948	0,5528	0,7488	0,9996	0,2377
1976	3	0,8046	1,2030	0,5362	0,5305	0,5369	0,6936	1,0802	0,1572
1977	4	0,7428	1,1016	0,5172	0,4565	0,5244	0,8768	0,9286	0,1590
1978	5	0,7371	1,0768	0,5248	0,5001	0,5274	0,3184	0,9300	0,3008
1979	6	0,5926	0,8903	0,4139	0,2900	0,4276	0,3300	0,7679	0,2219
1980	7	0,5952	0,8441	0,4552	0,4003	0,4614	0,3612	0,9662	0,1599
1981	8	0,5444	0,7482	0,4233	0,3424	0,4320	0,3300	0,8822	0,1796
1982	9	0,6013	0,8763	0,4532	0,3151	0,4700	0,3447	0,8888	0,2044
1983	10	0,5774	0,8542	0,4113	0,2175	0,4366	0,3733	0,7693	0,1957
1984	11	0,5895	0,8893	0,4190	0,2998	0,4338	0,2232	0,7845	0,2562
1985	12	0,6006	0,9238	0,4250	0,2922	0,4432	0,5310	0,8239	0,1689
1986	13	0,6333	0,8882	0,4817	0,2625	0,5162	0,5587	0,7964	0,2538
1987	14	0,6254	0,8634	0,4730	0,2904	0,5009	0,4421	0,7967	0,2661
1988	15	0,6112	0,9631	0,4089	0,3904	0,4114	0,8989	0,7517	-0,0088
1989	16	0,6007	0,9517	0,4055	0,3520	0,4110	0,3156	0,8348	0,1859
1990	17	0,6017	0,9531	0,4099	0,3236	0,4181	0,3717	0,8719	0,2211
1991	18	0,4843	0,8623	0,2925	0,3993	0,2836	0,2789	0,6476	0,1453
1992	19	0,3900	0,6893	0,2333	0,3979	0,2220	0,1406	0,6373	0,0768
1993	20	0,3347	0,5276	0,2159	0,4282	0,1913	0,1540	0,5336	0,0345
1994	21	0,3170	0,4786	0,2149	0,3455	0,2003	0,1322	0,5872	0,0546
1995	22	0,2320	0,4045	0,1354	0,3357	0,1162	0,0933	0,5128	-0,0144
1996	23	0,1702	0,2986	0,1008	0,2506	0,0857	0,0718	0,4304	-0,0137
1997	24	0,0739	0,1169	0,0508	0,0383	0,0519	0,0200	0,0863	0,0488
1998	25	0,1855	0,2985	0,1161	0,2340	0,1039	0,0688	0,4322	0,0037
1999	26	0,1345	0,2181	0,0840	0,1301	0,0789	0,0471	0,2806	0,0269
2000	27	0,1180	0,2160	0,0699	0,1331	0,0648	0,0329	0,2640	0,0286
2001	28	0,1128	0,2058	0,0653	0,0776	0,0642	0,0410	0,2612	0,0228
2002	29	0,1238	0,2244	0,0710	0,0640	0,0716	0,0400	0,1939	0,0498
2003	30	0,1045	0,2061	0,0577	0,0578	0,0577	0,0349	0,1681	0,0388
2004	31	0,0956	0,1951	0,0529	0,0519	0,0529	0,0314	0,1621	0,0352
2005	32	0,0776	0,1716	0,0424	0,0425	0,0424	0,0232	0,1587	0,0269
2006	33	0,0626	0,1350	0,0351	0,0375	0,0349	0,0194	0,1292	0,0227
2007	34	0,0528	0,1113	0,0298	0,0284	0,0300	0,0157	0,1003	0,0210

المرجع : محسوبة انطلاقا من بيانات الملحق الأول

الملحق رقم (05):

جدول (2-5) Test d'échantillons indépendants

الثنائيّة	الفرضيّة المُحققة	Test de Levene sur l'égalité des variances		Test-t pour égalité des moyennes						
		F	Sig.	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Différence écart-type	Intervalle de confiance 95% de la différence	
									Inférieure	Supérieure
PPBS<PCIS	Hypothèse de variances inégales	7,772	0,007	-2,763	57,089	0,008	-0,2392718	0,0866006	-0,4126806	-0,0658630
PPBS>PVAS	Hypothèse de variances inégales	9,020	0,004	2,378	58,714	0,021	0,1377566	0,0579208	0,0218455	0,2536678
PPBS>PCFFS	Hypothèse de variances inégales	11,918	0,001	2,296	59,108	0,025	0,1335195	0,0581533	0,0171595	0,2498795
PPBS>PRIS	Hypothèse de variances inégales	7,465	0,008	2,340	59,612	0,023	0,1367728	0,0584616	0,0198165	0,253729
PPBS>PILPS	Hypothèse de variances égales	0,902	0,346	2,102	66	0,039	0,1389428	0,0660912	0,006987	0,270898
PPBS<PRSS	Hypothèse de variances égales	1,077	0,303	-2,481	66	0,016	-0,1811949	0,0730202	-0,3269844	-0,0354054
PPBS>PENES	Hypothèse de variances inégales	55,677	,000	6,117	40,990	0,000	0,3087215	0,0504684	0,2067978	0,4106453
PCIS>PVAS	Hypothèse de variances inégales	24,285	0,000	4,743	46,141	0,000	0,3770284	0,0794850	02170465	0,5370103
PCIS>PCFFS	Hypothèse de variances inégales	27,044	0,000	4,680	46,439	0,000	0,3727913	0,0796546	0,2124958	0,5330868
PCIS>PRIS	Hypothèse de variances inégales	22,667	0,000	4,708	46,834	0,000	0,3760446	0,0798800	0,2153318	0,5367574
PCIS>PILPS	Hypothèse de variances inégales	10,873	0,002	4,417	55,815	0,000	0,3782146	0,0856218	0,2066809	0,5497483
PCIS>PRSS	Hypothèse de variances égales	3,335	0,072	0,638	66	0,526	0,0580769	,0910769	-0,1237639	0,2399178
PCIS>PENES	Hypothèse de variances inégales	56,957	0,000	7,382	36,507	0,000	0,547993	0,074230	0,397520	0,698466

المرجع: محسوبة انطلاق من الجدول (2-1) بواسطة البرنامج SPSS

الملحق رقم (06):

جدول (2-6) Test d'échantillons indépendants

الثنائيّة	الفرضيّة المُحققة	Test de Levene sur l'égalité des variances		Test-t pour égalité des moyennes						
		F	Sig.	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Différence écart-type	Intervalle de confiance 95% de la différence	
									Inférieure	Supérieure
PVAS=PCFFS	Hypothèse de variances égales	1,774	0,187	-0,090	66	0,928	-0,0042371	0,0469044	-0,0978847	0,0894105
PVAS=PRIS	Hypothèse de variances égales	0,222	0,639	-0,021	66	0,983	-0,0009838	0,0472861	-0,0953936	0,0934260
PVAS=PILPS	Hypothèse de variances égales	1,832	0,180	0,021	66	0,983	0,0011862	0,0564470	-0,1115139	0,1138863
PVAS<PRSS	Hypothèse de variances inégales	13,639	0,000	-4,951	53,792	0.000	-0,3189515	0,0644218	-0,4481208	-0,1897822
PVAS>PENES	Hypothèse de variances inégales	44,981	0,000	4,627	48,887	0,000	0,1709649	0,0369496	0,0967075	0,2452224
PCFFS=PRIS	Hypothèse de variances égales	2,745	0,102	0,068	66	0,946	0,0032533	0,0475706	-0,0917244	0,0982310
PCFFS=PILPS	Hypothèse de variances inégales	4,418	0,039	0,096	60,318	0,924	0,0054233	0,0566855	-0,1079523	0,1187989
PCFFS<PRSS	Hypothèse de variances inégales	16,462	0,000	-4,869	54,189	0,000	-0,3147144	0,0646308	-0,4442811	-0,1851477
PCFFS>PENES	Hypothèse de variances inégales	5,796	0,019	4,695	48,548	0,000	0,1752020	0,0373130	0,1002011	0,2502029
PRIS=PILPS	Hypothèse de variances égales	1,224	0,273	0,038	66	0,970	0.0021700	0,0570018	-0,1116377	0,1159777
PRIS<PRSS	Hypothèse de variances inégales	12,043	0,001	-4,899	54,707	0,000	-0,3179677	0,0649084	-0,4480627	-0,1878727
PRIS>PENES	Hypothèse de variances inégales	59,356	0,000	4,550	48,117	0,000	0,1719487	0,0377917	0,0959681	0,2479293
PILPS<PRSS	Hypothèse de variances égales	3,181	0,079	-4,455	66	0,000	-0,3201377	0,0718567	-0,4636043	-0,1766711
PILPS>PENES	Hypothèse de variances inégales	22,250	0,000	3,481	41,610	0,001	0,1697787	0,0487699	,0713298	0,2682277
PRSS>PENES	Hypothèse de variances inégales	52,840	0,000	8,474	38,956	0,000	0,4899164	0,0578135	0,3729733	0,6068595

المرجع : محسوبة انطلاق من الجدول (2-1) بواسطة البرنامج SPSS

الملحق رقم (07):

الجدول رقم (3–1) نسبة مساهمة القطاع الخاص في المجموع %

Année	PBP	CIP	VAP	CFFP	RIP	ILPP	RSP	ENEP
1974	69,42	71,92	64,92	50,62	67,07	60,58	54,18	118,02
1975	67,03	70,76	60,68	52,40	61,85	60,91	47,36	100,55
1976	59,60	64,35	52,42	48,47	52,87	53,58	41,65	101,17
1977	52,77	60,35	42,62	46,13	42,26	30,40	36,44	84,55
1978	48,22	54,54	40,11	40,70	40,05	51,66	33,27	51,47
1979	45,25	52,90	35,39	21,59	36,42	70,91	37,15	18,12
1980	40,28	53,19	26,81	12,57	28,21	52,97	25,60	20,38
1981	38,50	49,58	26,86	14,26	27,93	54,47	26,73	16,16
1982	38,22	50,21	25,73	14,31	26,66	54,96	25,16	15,63
1983	41,12	48,81	31,53	2,38	33,42	61,68	30,83	24,84
1984	35,86	37,58	33,79	32,85	33,87	43,75	31,17	36,92
1985	36,59	37,26	35,80	18,84	37,33	55,80	30,06	43,85
1986	31,28	31,00	31,58	19,60	32,53	48,94	27,00	36,20
1987	35,65	33,28	38,41	21,46	39,91	62,44	27,95	57,34
1988	33,31	31,10	36,30	37,58	36,14	29,06	26,63	-815,31
1989	31,58	31,73	31,38	23,33	32,09	54,48	22,69	47,00
1990	32,78	32,79	32,77	26,49	33,23	63,94	25,36	35,33
1991	27,80	26,47	29,78	22,91	30,58	56,10	24,32	31,76
1992	29,04	30,09	27,42	29,22	27,19	48,99	25,22	25,58
1993	30,28	30,42	30,07	15,50	33,85	37,64	21,33	123,29
1994	30,58	31,15	29,79	15,69	32,50	37,18	24,01	67,99
1995	26,42	27,38	24,83	13,16	28,07	21,83	17,63	-107,80
1996	35,52	30,67	43,28	12,35	52,44	42,03	20,79	-255,59
1997	86,88	84,72	89,54	69,29	90,86	85,37	74,70	99,59
1998	41,51	37,10	48,47	11,09	57,22	35,49	17,12	1664,55
1999	52,23	48,85	57,54	12,56	65,66	48,61	26,68	188,94
2000	55,82	52,15	61,40	16,27	68,91	52,46	30,88	148,64
2001	68,06	63,13	76,01	25,48	81,44	54,34	34,44	216,92
2002	74,08	69,06	82,40	30,60	86,60	68,45	56,94	115,89
2003	73,93	69,09	81,89	30,80	86,18	67,88	55,97	116,31
2004	75,11	70,17	82,94	32,20	87,10	69,16	56,23	118,11
2005	77,79	73,17	84,77	34,67	88,58	70,42	54,44	124,15
2006	79,64	75,03	86,38	33,79	90,38	72,55	55,59	123,85
2007	80,64	76,09	87,30	36,13	91,00	74,92	58,83	117,83

المصدر: محسوبة انطلاقا من بيانات الجدولين (الملحق**01** ، و الملحق **02**)

الملحق رقم (08) :

الجدول (3–2) نسبة مساهمة القطاع العام في المجموع %

Année	PBE	CIE	VAE	CFFE	RIE	ILPE	RSE	ENEE
1974	30,58	28,08	35,08	49,38	32,93	39,42	45,82	-18,02
1975	32,97	29,24	39,32	47,60	38,15	39,09	52,64	-0,55
1976	40,40	35,65	47,58	51,53	47,13	46,42	58,35	-1,17
1977	47,23	39,65	57,38	53,87	57,74	69,60	63,56	15,45
1978	51,78	45,46	59,89	59,30	59,95	48,34	66,73	48,53
1979	54,75	47,10	64,61	78,41	63,58	29,09	62,85	81,88
1980	59,72	46,81	73,19	87,43	71,79	47,03	74,40	79,62
1981	61,50	50,42	73,14	85,74	72,07	45,53	73,27	83,84
1982	61,78	49,79	74,27	85,69	73,34	45,04	74,84	84,37
1983	58,88	51,19	68,47	97,62	66,58	38,32	69,17	75,16
1984	64,14	62,42	66,21	67,15	66,13	56,25	68,83	63,08
1985	63,41	62,74	64,20	81,16	62,67	44,20	69,94	56,15
1986	68,72	69,00	68,42	80,40	67,47	51,06	73,00	63,80
1987	64,35	66,72	61,59	78,54	60,09	37,56	72,05	42,66
1988	66,69	68,90	63,70	62,42	63,86	70,94	73,37	915,31
1989	68,42	68,27	68,62	76,67	67,91	45,52	77,31	53,00
1990	67,22	67,21	67,23	73,51	66,77	36,06	74,64	64,67
1991	72,20	73,53	70,22	77,09	69,42	43,90	75,68	68,24
1992	70,96	69,91	72,58	70,78	72,81	51,01	74,78	74,42
1993	69,72	69,58	69,93	84,50	66,15	62,36	78,67	-23,29
1994	69,42	68,85	70,21	84,31	67,50	62,82	75,99	32,01
1995	73,58	72,62	75,17	86,84	71,93	78,17	82,37	207,80
1996	64,48	69,33	56,72	87,65	47,56	57,97	79,21	355,59
1997	13,12	15,28	10,46	30,71	9,14	14,63	25,30	0,41
1998	58,49	62,90	51,53	88,91	42,78	64,51	82,88	-1564,55
1999	47,77	51,15	42,46	87,44	34,34	51,39	73,32	-88,94
2000	44,18	47,85	38,60	83,73	31,09	47,54	69,12	-48,64
2001	31,94	36,87	23,99	74,52	18,56	45,66	65,56	-116,92
2002	25,92	30,94	17,60	69,40	13,40	31,55	43,06	-15,89
2003	26,07	30,91	18,11	69,20	13,82	32,12	44,03	-16,31
2004	24,89	29,83	17,06	67,80	12,90	30,84	43,77	-18,11
2005	22,21	26,83	15,23	65,33	11,42	29,58	45,56	-24,15
2006	20,36	24,97	13,62	66,21	9,62	27,45	44,41	-23,85
2007	19,36	23,91	12,70	63,87	9,00	25,08	41,17	-17,83

المصدر: محسوبة انطلاقا من بيانات الجدولين 01 و 02، ملحق